مقدمة في علم

علل الحديث

إعداد

د سلطان فهد الطبيشي

أستاذ الحديث المشارك بقسم الثقافة الإسلامية

كلية التربية – جامعة الملك سعود

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم:

﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ، ولا تَمُوتُنَّ إلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾(١) **﴿ يا أَيُّهَا الناس اتَّقُوا رَبَّكُمْ الذي خَلَقَكُمْ من نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، وَخَلَقَ منها زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ، إِنَّ اللَّهَ كان عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾** (٢)

﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً ﴾(٣) **، أما بعد :**

فإن علم الحديث النبوي من أجل العلوم وأشرفها ، وذلك لتعلقه بالمصدر الثاني من مصادر الشريعة ، ومن أصعب علومه وأدقها وأغمضها علم علل الحديث ، فبه يعرف صحيح الحديث من سقيمه ، وكلام الرسول ﷺ من كلام غيره ، لئلا يدخل في شرع الله ما ليس منه. لذا لم يتكلم فيه إلاّ القليل من أهل الحديث ، ولم يخض في غماره إلا الجهابذة النقاد ، وألفت في علل الحديث كتب تحدث فيها مؤلفوها عن العلل التي وقعت في الأحاديث سواء في سندها أو متنها ، لذا أحببت جمع مقدمة في كلام أهل العلم في علم علل الأحاديث .

وتظهر أهمية هذا الموضوع في عدة أمور :

١ -كون الموضوع يبحث في جانب من أدق علوم السنة المطهرة وهو " علم علل الحديث ".

٢ -خدمة جانب مهم من علم السنة ألا وهو علل الحديث .

٣ -إبراز جهود علماء الحديث في نقد الأحاديث وبيان عللها ، وبيان الأسس والضوابط التي ساروا عليها في نقد الأحاديث .

---

(١) سورة آل عمران آية : 102 .

(٢) سورة النساء آية : 1 .

(٣) سورة الأحزاب آية : 70 .

ويشتمل هذا البحث على :

المقدمة : وتشتمل على أهمية الموضوع .

التمهيد ويشتمل على :

١ -مفهوم العلة .

٢ -نشأة هذا العلم وأهميته ، وأشهر علمائه ، والمؤلفات فيه .

٣ - أنواع العلة .

٤ -أسباب العلة .

٥ -وسائل كشف العلة .

٦ -

بسم الله الرحمن الرحيم

مفهوم العلة

تعريف العلة لغة :

أصل كلمة علة : عَلَّ . قال ابن فارس : علَّ : العين واللام أصول ثلاثة صحيحة :

أحدها : تكرُّرٌ أو تكرير ، والآخر : عائق يعوق ، والثالث : ضعف في الشيء .

فالأول : العَلَل ، وهي الشربة الثانية ، ويقال : عَلَلٌ بعد نَهَل ، والفعل يَعُلُّون عَلاًّ وعَلَلاً ... ويقال : أعلَّ القوم ، إذا شربت إبلُهم عَلَلا ، قال ابن الأعرابي : في المثل : ما زيارتُك إيّانا إلاّ سَوْمَ عالَّة ، أي مثل الإبل التي تَعُلّ ... وإنما قيل هذا ؛ لأنها إذا كرَّرَ عليها الشُّرْب كان أقلَّ لشُربها الثاني ...

والأصل الآخر : العائق يعوق ، قال الخليل : العِلّة حدثٌ يَشغَلُ صاحبَه عن وجهه ، ويقال: اعتلَّه عن كذا ، أي : اعتاقه ، قال : فاعتلّه الدّهرُ وللدّهرِ علَلْ.

والأصل الثالث: العِلّةُ : المرض ، وصاحبها مُعتلّ . قال ابن الأعرابي : عَلّ المريض يَعِلَّ فهو عَلِيل . انتهى[1].

وقال الفيروز آبادي : والعِلَّةُ بالكسر : المرض ، عَلَّ يَعِلُّ واعْتَلَّ وأعَلَّهُ الله – تعالى – فهو : مُعَلَّ وعَليل ، ولا تقل : مَعْلول ، والمتكلمون يقولونها ، ولَسْتُ منه على ثَلَجٍ [2] ... يقال : لكلِّ مُعْتَذِرٍ مُقْتَدِرٍ وقد اعْتَلَّ ، وهذه عِلَّتُهُ : سَبَبُه ... والمِعَلّلُ كمحدِّثٍ دافِعُ جابي الخَراجِ ، بالعِلَلِ : ومن يسقي مرة بعد مرة ، ومن يجني الثمر مرة بعد مرة[3].

وزاد ابن منظور على ما ذكر الفيروز آبادي – وهو قبله – : وتَعَلَّل به أي : تَلَهَّى به ... العِلَّةُ : الحَدَثُ يَشْغَلُ صاحِبَهُ عن حاجته ، كأنَّ تلك العِلَّة صارتَ شُغْلاً ثانياً مَنَعَه عن شُغْله الأول ... ومنه قصيد كعب : كأَنه مُنْهَلٌ بالرَّاح مَعْلُول ...

واستعمل أبو إسحاق لفظة المعلول في المتقارب من العروض . انتهى[4].

---

(١) معجم مقاييس اللغة 4/ 12 ، مادة (علّ) .

(٢) ثَلَج هو من : ثَلَجَتْ نفسي : اطْمَأَنَّتْ . قاله في القاموس المحيط 1 / 233 ، مادة (الثَّلْج) .

(٣) القاموس المحيط 4 / 21 ، مادة (العَلُّ) .

(٤) لسان العرب 9/ 365 – 368 ، مادة (علل) .

فيؤخذ مما سبق أن العرب استخدموا لفظة " عِلّة " في عدة معانٍ ، هي :

١. تكرُّرٌ أو تكرير .

٢. عائق يعوق عن الشيء .

٣. ضعف في الشيء .

٤. ألهاه بالشيء وشغله به.

والأقرب من هذه الأقوال لاستعمالات المحدثين : القول الثالث ، ويقرب منه القول الثاني . وإن كانت الأقوال الأخرى لا يبعد أن تدخل في الاستعمال الاصطلاحي .

واستخدم أهل النقد ألفاظاً ، منها : معل ، ومعلل ، ومعلول ، وسأذكر الألفاظ التي وجدتها في كتب علل الحديث ، والصحاح ، والسنن ، فيقولون مثلاً : علل هذا الخبر ، علل هذا الحديث ، علل أخبار رويت في كذا ، حديث معلول ، لهذا الحديث علة ، زعم أنه معلل ، حديثه معلل ، معلل ولا يصح ، يروى بإسناد معل ، وهو من معلول حديثه ، والخبر معلول ، وهو معلول من ثلاثة أوجه .

لكن الأصح أن يقال للحديث الذي فيه علة إنه : **مُعَلَّ** ؛ فهو مأخوذ من لفظ: " أعل" ؛ لأن أهل اللغة يستعملونه بمعنى : الضعف والمرض ، وهو الأقرب لاستعمال أهل الحديث ، واستعمالهم له قليل حسب بحثي لها ، واختلفوا في لفظ : " **معلول** " و" **معلل**" هل هما لحن أم لا ؟

١. أما لفظ:"**معلول**"فقيل: إنه لحن، قال ابن الصلاح:ويسميه أهل الحديث:"المعلول " وذلك منهم ، ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس : العلة والمعلول ، مرذول عند أهل العربية واللغة[١].

وسبقه : الحريري ، وابن سِيْدَه[٢]، والفيروز آبادي ، ووافقه النووي[٣]، والسيوطي[٤].

وخالفهم جمع فقالوا : إنه لفظ ورد في لغة العرب ، واستعمله جمع من أهل الحديث ، ذكر العراقي جماعة منهم بقوله : قد حكاه جماعة من أهل اللغة منهم : قطرب فيما حكاه اللبلي ، والجوهري في " الصحاح " ، والمطرزي في " المغْرب " . انتهى كلامه[٥].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث ص 186 .

(٢) ذكرهما العراقي في التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح ص 116 .

(٣) التقريب والتيسير مع تدريب الراوي 1/ 251 .

(٤) المصدر السابق .

(٥) التقييد والإيضاح ص 116 .

وزاد السخاوي فقال : وقع في كلام البخاري [1]، والترمذي [2] وخلق من أئمة الحديث قديماً وحديثاً[3]، وكذا الأصوليين في : باب القياس حيث قالوا : العلة والمعلول ، والمتكلمون ، بل وأبو إسحاق الزجاج في المتقارب من العروض ؛ لأن المعلول من : عله بالشراب : أي سقاه بعد أخرى ، ومنه : من جزيل عطائك المعلول ، إلا أن مما يساعد صنيع المحدثين ومن أشير إليهم : استعمال الزجاج اللغوي له ، وقول الصحاح على الشيء ، فهو معلول يعني : من العلة ، ونص جماعة كابن القوطية في " الأفعال" على أنه ثلاثي ، فإنه قال : " عل الإنسان علّة : مرض ، والشيء أصابته العلة". ومن ثم سمى شيخنا كتابه : " الزهر المطلول في معرفة المعلول". انتهى[4].

وقال الفيومي : والعِلَّةُ : المرض الشاغل ، والجمع : عِلَلٌ ، مثل : سِدْرة وسِدَر ، و أَعَلَّهُ الله فهو: مَعْلُولٌ ، قيل : من النوادر التي جاءت على غير قياس ، وليس كذلك ؛ فإنه من تداخل اللغتين والأصل : أَعَلَّهُ الله فعل فهو : مَعْلُولٌ ، أو من عَلَّهُ فيكون على القياس ، وجاء مُعَلٌّ على القياس لكنه قليل الاستعمال[5].

وسبب الخلاف هو في لفظة : " **العلة** " هل هي من الفعل الثلاثي المجرد ، أم من الثلاثي المزيد ؟ قال السخاوي: ولكن الأعرف أن فعله من الثلاثي المزيد تقول: أعله الله فهو : معل ، ولا يقال : معلل؛ فإنهم إنما يستعملونه من عله بمعنى: ألهاه بالشيء وشغله به، ومنه: تعليل الصبي بالطعام ، وما يقع من استعمال أهل الحديث له حيث يقولون: عله فلان فعلى طريق الاستعارة. انتهى[6].

وأصلها مأخوذ من لفظ : " عَلّ " فاسم المفعول منها : معلول ؛ لأنه من عله بالشراب : أي سقاه

---

(١) نقل قوله الترمذي في علله الكبير 550/1 ، وفي تاريخ بغداد 2/ 29.

(٢) ينظر الأحاديث في جامع الترمذي ، رقم الحديث : 97 ، 1119.

(٣) من الأئمة الذين استعملوا هذا اللفظ : الشافعي في الأم 189/3 ، وأبو داود في رسالته لأهل مكة ص 34 ، وابن خزيمة ، ينظر في : سنن البيهقي الكبرى 3/ 198 - لم أجده في كتب ابن خزيمة المطبوعة في مظانه - ، والعقيلي في الضعفاء 1/ 252 ، وابن حبان في صحيحه 408/3 4/ 483 ، والحاكم في معرفة علوم الحديث ص 237 ، وأبو نعيم الأصبهاني في مستخرجه على صحيح مسلم 1/ 48 ، والبيهقي في سننه الكبرى 1/ 197 ، 4/ 143 ، وابن عبدالبر في التمهيد 16/ 237 ، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي 2/ 162 ، والذهبي في المغني في الضعفاء 97/1 ، 98 ، وابن القيم في تهذيب سنن أبي داود 22/1 ، وابن رجب في فتح الباري 6/ 354 ، 423 وغيرهم كثير.

(٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث 1/ 244 .

(٥) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ص 426 .

(٦) فتح المغيث 1/ 244 .

مرة بعد أخرى . وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أن العلة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة[١].

والصواب: إن لفظ " **معلول** " ليس بلحن ؛ لأنه لفظ استعملته العرب ، وبعض أئمة الحديث واستعمالهم له كثير كما سبق في النقول عنهم .

٢. أما لفظ : "**معلل**" فهو موجود في كلام أهل الحديث كما سبق ، لكن ذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يقال به ، ولعل ذلك لقلة استعماله . قال العراقي : والأحسن أن يقال فيه : معل بلام واحدة لا معلل ؛ فإن الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى : ألهاه بالشيء وشغله به ، من تعليل الصبي بالطعام ، وأما بلام واحدة فهو الأكثر في كلام أهل اللغة ، وفى عبارة أهل الحديث أيضاً ؛ لأن أكثر عبارات أهل الحديث في الفعل أن يقولوا : أعله فلان بكذا ، وقياسه معل ، وتقدم قول صاحب " المحكم" : أن المعروف إنما هو أعله الله فهو معل ، وقال الجوهري : لا أعلك الله أي : لا أصابك بعلة . انتهى كلامه[٢].

وذكر نحوه الزركشي [٣]، والسخاوي[٤] كما سبق . وأصلها مأخوذ من لفظ : "عَلَلَ" فاسم المفعول منه : معلل ؛ فإنه بمعنى : ألهاه بالشيء وشغله به . وذكر السخاوي أن استعمالهم لهذا اللفظ من باب الاستعارة فقال: ومنه : تعليل الصبي بالطعام ، وما يقع من استعمال أهل الحديث له حيث يقولون : علله فلان ، فعلى طريق الاستعارة . انتهى كلامه[٥].

وعلى هذا تكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي كما قال علي القاري : وكان وجه الشبه الشغل ؛ فإن المحدث يشغل بما فيه من العلل . انتهى[٦].

بقي من استخدام العرب للفظة " علة " المعنى الثاني ، وهو : عائق يعوق عن الشيء . وهذا المعنى يمكن ربطه بالمعنى الاصطلاحي ، وهو : أن الحديث المعلل هو : الحديث الذي عاقته العلة وشغلته فلم يعد صالحاً للعمل به[١].

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ، مقدمة المحقق الدكتور همام سعيد 1/ 21 .

(٢) التقييد والإيضاح ص 117 .

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح 2/ 205.

(٤) فتح المغيث 1/ 244 .

(٥) المصدر السابق .

(٦) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر ص 132 .

وبعد فالأقوال المرادة في اللغة استعملها المحدثون ، وخاصة القول الثالث الذي هو: الضعف في الشي، وهذا تعريف العلة عموماً ، أما إذا نظرنا إلى خفاء العلة ودقتها كما سيأتي ، وأنه يصعب اكتشافها إلا على أهل النقد الجهابذة فالأقوال الأخرى وهي : تكرُّرٌ أو تكرير ، أو عائق يعوق عن الشيء ، أو أن شغل بالشيء لا يبعد أن تدخل في الاستعمال الاصطلاحي. فالمحدث يحتاج أن يعيد النظر في الحديث حتى تظهر له علته ، وكذلك العلة هي عائق يراه الناقد في الحديث يعوق تصحيحه ، وكذلك الحديث المعلول فيه شغل للناقد .

تعريف العلة في اصطلاح المحدثين

لم أجد للمتقدمين تعريفاً للحديث المعلول ، وإنما ذكر المتأخرون له تعريفين ، هما :

التعريف الأول: ما قاله ابن الصلاح وهو : الحديث الذي اطُّلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامةُ منها[٢].

وقال العراقي : العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة ، طرأت على الحديث فأثرت فيه أي قدحت في صحته[٣].

وقريباً من تعريف ابن الصلاح عرفه الحافظ ابن حجر بقوله : هو حديث ظاهره السلامة ، اطُّلع فيه بعد التفتيش على قادح [٤]. فأضاف فيه ابن حجر مسألة التفتيش. ولما ذكر البِقَاعي [٥] تعريف

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ، مقدمة المحقق الدكتور همام سعيد 1/ 21 .

(٢) معرفة أنواع علم الحديث ص 187 .

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي ص 102 .

(٤) ذكره البقاعي في النكت الوفية بما في شرح الألفية عنه لوحة 117 ب ، والحافظ الأنصاري في فتح الباقي على ألفية العراقي 1/ 227 ، ولم أجده في كتب ابن حجر المطبوعة في مظانه.

تنبيه: نسب الدكتور همام سعيد هذا التعريف للعراقي، وذكر أن البقاعي ذكره له، والذي وجدته في النكت الوفية التعريف منسوباً لشيخ البقاعي: ابن حجر ولا وجود لذكر العراقي، ولعل سبب هذا السهو أن الدكتور هماماً لم يطلع على النسخة الخطية للنكت الوفية، واعتمد على قول محقق فتح المغيث للعراقي، وتبع الدكتو ر همام على هذا السهو بعض من كتب في العلة ممن جاء بعده ويؤكد نسبة هذا القول لابن حجر: أن الحافظ الأنصاري تلميذ ابن حجر نسبه له في فتح الباقي كما سبق. والله أعلم

(٥) هو: الإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البِقَاعي الشافعي ، المحدث المفسر الإمام العلامة المؤرخ ، ولد سنة تسع وثمانمائة... وأخذ المترجم عن أساطين عصره كابن ناصر الدين، وابن حجر ، وبرع وتميز وناظر ، وانتقد حتى على شيوخه وصنف تصانيف عديدة من أجلها : " المناسبات القرآنية" ، و"عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران" ، و"تنبيه الغبي بتكفير عمر بن الفارض وابن عربي" وانتقد عليه بسبب هذا التأليف، وتناولته الألسن، وكثر الرد عليه، فممن رد عليه العلامة السيوطي بكتابه

شيخه ابن حجر هذا قال لشيخه : فحينئذ يكفي أن يقال : ما اطلع فيه بعد التفتيش على قادح ، وفهم من التقييد بالتفتيش أن ظاهره السلامة ، فقال — أي ابن حجر – : لا يلزم ذلك ، بل قد يطلع في الخبر الذي ضعفه ظاهر على علة خفية أيضاً ، وهذه لا يمكن أن تكون قادحة ؛ فإنها صادفته ضعيفاً مقدوحاً فيه ، فقلت : فحينئذ يخرج هذا من هذا الحد بالتقييد بقادح فلا يكون معلولاً إلا إذا قدحت فيه العلة الخفية[١].

والتعاريف السابقة للحديث المعلول مأخوذة من كلام الحاكم ، فابن حجر لما ذكر تعريف ابن الصلاح قال : وهذا تحرير لكلام الحاكم في " علوم الحديث " [٢] فإنه قال : " وإنما يُعَلَّلُ الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات ، أن يحدثوا بحديث له علة فتخفى عليهم علته ، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة"[٣].

وبالنظر لهذه التعاريف يظهر لي أن للعلة – على حسب التعريف الاصطلاحي– شرطين هما :

١. الخفاء والغموض .

٢. أن تقدح في صحة الحديث .

ويفهم من هذا أن تكون العلل في أحاديث الثقات أكثر ، وبالنظر لكتب العلل نجد أن أكثر العلل موجهة لأحاديث الثقات .

وقد أطلق بعض علماء العلل العلة على غير معناها الاصطلاحي ، فأطلقوها على الأسباب الظاهرة القادحة ، وهذا هو :

التعريف الثاني : قال ابن حُبيش [٤] في كتابه "علوم الحديث" إن المعلل : أن يروي عمّن لم يجتمع به ، إما بطريق التاريخ كمن تتقدم وفاته عن ميلاد من يروي عنه ، وإما بطريق الجهة ، بأن

"تنبيه الغبي بتبرئة ابن العربي" وبالجملة فقد كان من أعاجيب الدهر وحسناته، وتوفي بدمشق في رجب عن ست وسبعين سنة. انتهى. ذكر ذلك ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب في أخبار من ذهب في وفيات سنة (885هـ) 339/7 .

(١) النكت الوفية (لوحة 117 ب) .

(٢) معرفة علوم الحديث ص 359 باختلاف يسير عن المطبوع .

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح 2/ 710.

(٤) هو: القاضي الإمام العالم الحافظ الثبت أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن يوسف الأنصاري الأندلسي ، نزيل مرسية ، ابن حبيش ، وحبيش هو : خاله فينسب إليه ، ولد بالمرسية سنة أربع وخمس مائة ...

لقي بقرطبة : يونس بن مغيث ، وجعفر بن محمد بن مكي ، وقاضي الجماعة محمد بن أصبغ ، والقاضي أبا بكر بن العربي

يروي الخُراساني عن المغربي ، ولم ينقل أن الخُراساني انتقل من خُراسان ، ولا أن المغربي انتقل من المغرب . انتهى[1] .

وذكر الحافظ ابن حجر هذا التعريف فقال : "وقد أفرط بعض المتأخرين ، فجعل الانقطاع قيداً في تعريف المعلول". ثم ذكر تعريف ابن حبيش ، وتعقبه بقوله : " وهو تعريف ظاهر الفساد ؛ لأن هذا لا خفاء فيه وهو بتعريف مدرك السقوط في الإسناد أولى ، والله أعلم" [2].

وعلى هذا المعنى مشى علماء المغرب والأندلس ، حيث يعلون الحديث بالعلل الظاهرة مثل : ضعف الراوي ، وكذبه ، وسوء حفظه وغيرها . يقول الدكتور إبراهيم بن الصديق : والتعليل بالظاهر هو مذهب أغلب الأندلسيين والمغاربة اعتباراً للمعنى اللغوي ، فيقولون : هذا حديث معلول بالانقطاع ، أو بالراوي الفلاني – وهو ضعيف – ، أو متهم ...إلخ[3].

وقد يجمع بين التعريفين أن من ذهب إلى التعريف الأول أراد بالعلة التعريف الاصطلاحي وهي التي تكون في الغالب في أحاديث الثقات ؛ لأن اكتشاف العلة في أحاديثهم فيه غموض وخفاء ، ومن ذهب إلى التعريف الثاني أراد بالعلة التعريف اللغوي العام ، وعلى هذا لا إشكال .

لكن الناظر في كتب العلل يجد فيها أحاديث أُعلّت بعلل ظاهرة ، مثل : فيه فلان وهو ضعيف ، وفلان كذاب ، وفلان سيء الحفظ ، وفلان الغالب عليه الغفلة ... إلخ .

قال ابن الصلاح: ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث ، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف ، المانعة من العمل به ، على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل . ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة، وسوء الحفظ ، ونحو ذلك من أنواع الجرح.

وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث . ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف ، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط ، حتى قال : من

وعدة ... وقصد من البلاد ، وأخذ الأدب عن محمد بن أبي زيد النحوي وبرع في العربية ... وكان من فرسان الحديث بالأندلس ، بارعاً في لغته ، لم يكن أحد يجاريه في معرفة الرجال ، وله خطب حسان وتصانيف ، وسعة علم كثير جداً ، توفي في صفر سنة أربع وثمانين وخمس مائة . قاله الذهبي في سير أعلام النبلاء 21/ 118 – 121.

(١) ذكر هذا التعريف ابن الملقن في كتابه المقنع 1/ 213.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح 2/ 746.

(٣) ينظر بتصرف : علم علل الحديث 1/ 30 .

أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول ،كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ، والله أعلم. انتهى[١].

وتسمية الترمذي النسخ علة يعني أنه نسخ العمل به لا أنه مردود ، وعلق الزركشي على تسمية الترمذي النسخ علة فقال: لعل الترمذي يريد أنه علة في العمل بالحديث لا أنه علة في صحته ؛ لاشتمال الصحيح على أحاديث منسوخة ، ولا ينبغي أن يجري مثل ذلك في التخصيص[٢].

وقول ابن الصلاح : " ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح " هذا البعض هو : أبو يعلى الخليلي ، فقال : أما الحديث الصحيح المعلول فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى ، لا يمكن حصرها ، منها : أن يروي الثقات حديثاً مرسلاً وينفرد به ثقة مسنداً فالمسند صحيح وحجة ولا تضره علة الإرسال ... إلخ كلامه[٣].

لكن كتب العلل غالب العلل فيها توافق التعريف الأول ، وسأضرب لذلك بعض الأمثلة ، منها :

١. قال ابن أبي حاتم : سألت أبي ، عن حديث رواه قتادة ، وحماد بن سلمة ، عن عكرمة ابن خالد ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : **"من باع نخلاً قد أُبِّرَتْ فَثَمَرَتُها للبا ئع ؛ إلاّ أن يشترط المُبْتَاع "**. قال أبي : كنت أستحسن هذا الحديث من ذ ي الطريق ، حتى رأيت من حديث بعض الثقات : عن عكرمة بن خالد ، عن الزهري ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ . قال أبي : فإذا الحديث قد عاد إلى الزهري ، عن سا لم ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ [٤]. قال ابن حجر : وهو معلول ؛ لأن نافعاً رواه عن ابن عمر من قوله ، وهذا غاية في الدقة ؛ فإن هذه الرواية في الظاهر كانت متابعة قوية لحديث سا لم لكنها بالتفتيش رجعت إليه[٥].

٢. قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي ، وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه ، عن بقية قال : حدثني أبو وهب الأسدي ، قال : حدثنا نافع ، عن ابن عمر قال : **" لا تحمدوا**

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث ص 190 .

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح 2/ 215.

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث 160/1.

(٤) علل الحديث ، علل أخبار في البيوع 2 / 43 ، رقم الحديث : 1122.

(٥) ذكر هذا الكلام البِقَاعي في النكت الوفية (مخطوط لوحة 118 ب) . ويوجد كلام لابن حجر أطول من هذا في النكت على كتاب ابن الصلاح 2/ 714 .

إسلام امرىء ، حتى تعرفوا عقدة رأيه " . قال أبي : هذا الحديث له علّة قلّ من يفهمها ، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو ، عن إسحاق بن أبي فروة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ . وعبيد الله بن عمرو كنيته : أبو وهب ، وهو أسدي ، فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو ونسبه إلى بني أسد لكيلا يفطن به ، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يُهتد ى له ، وكان بقية من أفعل الناس لهذا ، وأما ما قال إسحاق في روايته عن بقية ، عن أبي وهب : حدثنا نافع ، فهو وهم ، غير أنّ وجهه عندي أنّ إسحاق لعله حفظ عن بقيّة هذا الحديث ، ولما يفطن لما عمل بقيّة من تركه إسحاق من الوسط ، وتكنيته عبيد الله بن عمرو ، فلم يفتقد لفظة بقيّة في قوله : حدثنا نافع ، أو عن نافع[1].

٣. قال ابن أبي حاتم : سألت أبي ، عن حديث رواه أحمد بن حنبل ، وفضل الأعرج ، عن هشام بن سعيد أبي أحمد الطالقانيّ ، عن محمد بن مهاجر ، عن عَقيل بن شَبِيب ، عن أبي وهب الجشمى – وكانت له صحبة – قال : قال رسول الله ﷺ : " **سموا أولادكم أسماء الأنبياء ، وأحسن الأسماء : عبدالله ، وعبدالرحمن ، وأصدقها : حارث ، وهمام وأقبحها : حرب ، ومرة ، وارتبطوا الخيل ، وامسحوا على نواصيها ، وقلدوها ، ولا تقلدوها الأوتار** " . قال أبي : سمعت هذا الحديث من فضل الأعرج ، وفاتني من أحمد ، وأنكرته في نفسي ، وكان يقع في قلبي أنّه أبو وهب الكلاعي – صاحب مكحول – وكان أصحابنا يستغربون ، فلا يمكنني أن أقول شيئاً لما رواه أحمد ، ثم قَدِمتُ حِمْصَ ، فإذا قد حدثنا ابن المصفى ، عن أبي المغيرة ، قال : حدثني محمد بن مهاجر ، قال : حدثني عَقيل بن سعيد ، عن أبي وهب الكلاعي ، قال : قال النبي ﷺ. وأخبرنا أبو محمد ، قال : وحدثنا به أبي مرة أخرى ، قال : حدثنا هشام بن عمّار ، عن يحيى بن حمزة ، عن أبي وهب ، عن سليمان بن موسى ، قال : قال رسول الله ﷺ. قال أبي : فعلمت أن ذلك باطل ، وعلمت أن إنكاري كان صحيحاً ، وأبو وهب الكلاعي هو : صاحب مكحول الذي يروى عن مكحول ، واسمه : عبيدالله بن عبيد ، وهو دون التابعين يروي عن التابعين ، وضربه مثل الأوزاعي ونحوه ، فبقيت متعجباً من أحمد بن حنبل كيف خفي

---

(١) علل الحديث ، علل أخبار في الإيمان 2 / 440 ، رقم الحديث : 1957.

عليه فإني أنكرته حين سمعت به قبل أن أقف عليه ، قلت لأبي : هو عَقيل بن سعيد أو عَقيل بن شَبِيب ؟ قال : مجهول ، لا أعرفه[1].

٤. قال البرذعي : سمعت أبا زرعة ، يقول : كنت سمعت رجاء الحافظ حين قدم علينا فحدثنا عن عليّ بن المديني ، عن معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن عمرو بن دينار ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : " **نهى النبي ﷺ أن يطرق الرجل أهله ليلاً** ". فأنكرته ولم أكن دخلت البصرة بعد ، فلما التقيت مع عليّ سألته ، فقال : من حدث بهذا عني مجنون ، ما حدثت بهذا قط ، وما سمعت هذا من معاذ بن هشام قط[2].

٥. روى الخطيب البغدادي من طريق عباس الدوري ، عن يحيى بن معين أنه قال : حضرت مجلس نُعيم بن حماد بمصر ، فجعل يقرأ كتاباً من تصنيفه ، قال : فقرأ منه ساعة ، ثم قال: ثنا ابن المبارك ، عن ابن عون ، فحدث عن ابن المبارك ، عن ابن عون أحاديث قال يحيى : فقلت له : ليس هذا عن ابن المبارك ، فغضب وقال : ترد علي ؟ قلت: إي والله أريد زينك ، فأبى أن يرجع . قال : فلما رأيته هكذا لا يرجع ، قلت : لا والله ما سمعت أنت هذا عن ابن المبارك ، ولا سمعها ابن المبارك ، عن ابن عون قط ، فغضب وغضب كل من كان عنده من أصحاب الحديث ، وقام نعيم فدخل البيت فأخرج صحائف ، فجعل يقول وهي بيده : أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث ؟ نعم يا أبا زكريا غلطت ، وكانت صحائف فغلطت ، فجعلت أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون ، وإنما روى هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك ، قال : فرجع عنها[3].

---

(١) علل الحديث ، علل أخبار رويت في الأدب والطب 3 / 125 ، رقم الحديث : 2451.

(٢) سؤالات البرذعي 1 / 387 .

(٣) الكفاية في علم الرواية ص 177.

نشأة علم العلل ، وأهميته ، وأشهر علمائه ، والمؤلفات فيه

نشأة هذا العلم :

نشأ علم العلل منذ نشأة علم الحديث وذلك لأنه باب من أبوابه، بل هو من أهم الأبواب فيه، وبدأ الاهتمام بنقد الأحاديث منذ عهد الصحابة وأول من فتش عن الرجال في رواية الأحاديث عمر بن الخطاب ، وعليّ بن أبي طالب –رضي الله عنهما – . قال ابن حبان : وهذان – يعني عمر ، وعلي – أول من فتشا عن الرجال في الرواية ، وبحثا عن النقل في الأخبار ، ثم تبعهم الناس على ذلك[1].

فقد روى الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري ﷺ أنه قال : كنت جالساً بالمدينة في مجلس الأنصار فأتانا أبو موسى فزعاً ، أو مذعوراً ، قلنا ما شأنك ؟ قال : إن عمر أرسل إليَّ أن آتيه ، فأتيت بابه فسلمت ثلاثاً فلم يردَّ عليَّ ، فرجعت ، فقال : ما منعك أن تأتينا ؟ فقلت : إني أتيت فسلمت على بابك ثلاثاً فلم يردوا عليّ ، فرجعت ، وقد قال رسول الله ﷺ : " **إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع** ". فقال عمر : أقم عليه البينة وإلا أوجعتك . فقال أبي بن كعب: لا يقوم معه إلا أصغر القوم، قال أبو سعيد : قلت : أنا أصغر القوم ، قال : فاذهب به[2].

واستدركت عائشة – رضي الله عنها– على الصحابة أموراً[3]، منها : ما روته عمرة بنت عبدالرحمن : أنها سمعت عائشة وذكر لها : أن عبدالله بن عمر يقول : " **إن الميت ليعذب ببكاء الحي** " ، فقالت عائشة : يغفر الله لأبي عبدالرحمن أما أنه لم يكذب ، ولكنه نسي أو أخطأ ، إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية يبكى عليها ، فقال : " **إنهم ليبكون عليها ، وإنها لتعذب في قبرها**" . رواه مسلم[4]. هذا ويعد ما قامت به عائشة رضي الله عنها من نقد المتن .

---

(١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين 1/ 36 .

(٢) الصحيح ، كتاب الآداب ، باب الاستئذان ، رقم الحديث : 2153 .

(٣) قال د. الأعظمي في مقدمة " التمييز " ص 77 : ولقد جمع الإمام بدر الدين الزركشي استدراكاتها واعتراضاتها على الصحابة في كتاب مستقل سماه:"الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة". أما الأحاديث التي أوردها بدر الدين الزركشي فالبعض منها غير ثابت سنداً والبعض الآخر كان في الواقع فتاوى بعض الصحابة خالفوا فيها الأحاديث النبوية لعدم معرفتهم بها فصححت فتواهم وبعد هذا وذاك أيضاً تصفو عدة أحاديث رواها الصحابة عن النبي ﷺ فأنكرت عليهم: إما معارضة بالقرآن الكريم أو مبينة الخطأ في الرواية حسب نظرها أو استعملت الآيات القرآنية وأضافت إليها الرواية التي كانت ترى أنها صحيحة.

(٤) الصحيح ، كتاب الجنائز ، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، رقم الحديث : 932 .

وإن كان ما استدركته عائشة رضي الله عنها لم يسلم لها كله ، بل قد يكون الصواب مع غيرها من الصحابة ، قال النووي في موضوع القيام للجنازة : هذا من جملة الأحكام التي استدركتها عائشة على الصحابة لكن كان جانبهم فيها أرجح[١].

ثم جاء عصر التابعين فوجد كلام لهم في نقد الأحاديث ، وتمييز الروايات ، حتى وهّم بعض التابعين بعض الصحابة ، مثال ذلك : قال سعيد بن المسيب : وهِمَ ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم[٢]. وكذا وهَّم بعض التابعين بعضاً ، مثال ذلك : قال خُصَيْف : سألت سعيد بن جبير عن الذي روى نافع ، عن ابن عمر في قوله ﴿ **فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ** ﴾[٣] فقال سعيد : كذب نافع ، أو قال : أخطأ نافع ، ثم قال لي خُصَيْف : إن ابن عمر لم يكن يرى العزل ، فأي عزل أشد مما قال : أمرت أن تعتزل في المحيض[٤].

قال ابن حبان : ثم أخذ مسلكهم – يعني مسلك الصحابة – واستن بسنتهم واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة ، من سادات التابعين ، منهم : سعيد بن المسيب ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وسالم بن عبدالله بن عمر ، وعلي بن الحسين بن علي ، وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف ، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وعروة بن الزبير بن العوام ، وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام ، وسليمان بن يسار ، فجدوا في حفظ السنن ، والرحلة فيها ، والتفتيش عنها ، والتفقه فيها ، ولزموا الدين ، ودعوة المسلمين . ثم أخذ العلم ، وتتبع الطرق ، وانتقاء الرجال ، ورحل في جميع السنن جماعة بعدهم ، منهم : الزهري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وهشام بن عروة ، وسعد بن إبراهيم في جماعة معهم من أهل المدينة إلاّ أن أكثرهم تيقظاً ، وأوسعهم حفظاً ، وأَدْوَمَهم رحلة ، وأعلاهم هِمّة الزهري – رحمه الله تعالى –[٥].

وقال ابن رجب : وابن سيرين هو أول من انتقد الرجال ، وميز الثقات من غيرهم ، وقد روي عنه من غير وجه أنه قال : " إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم" ... قال يعقوب بن

---

(١) نقل ذلك عنه ابن حجر في فتح الباري 7/ 187 . ولم أجده في كتب النووي في مظانه .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب المناسك ، باب تزويج المحرم ، رقم الحديث : 1845 .

(٣) سورة البقرة آية : 223 .

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر 61/ 438 .

(٥) المجروحين 1/ 38 .

شيبة : قلت ليحيى بن معين : تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم ؟ فقال برأسه ، أي : لا . قال يعقوب : وسمعت علي بن المديني يقول : كان ممن ينظر في الحديث، ويفتش عن الإسناد لا نعلم أحداً أول منه محمد بن سيرين. انتهى كلامه[1].

وسبب وجود كلام للتابعين في نقد الأحاديث ، وتمييز الروايات أن الكذب بدا يفشو ، وظهرت بعض البدع مثل : التشيع ، والخوارج ، قال شيخ الإسلام بن تيمية : وأما أهل الكوفة فلم يكن الكذب في أهل بلد أكثر منه فيهم ، ففي زمن التابعين كان بها خلق كثيرون منهم معروفون بالكذب ، لا سيما الشيعة ؛ فإنهم أكثر الطوائف كذباً باتفاق أهل العلم ، ولأجل هذا يذكر عن مالك وغيره من أهل المدينة أنهم لم يكونوا يحتجون بعامة أحاديث أهل العراق ؛ لأنهم قد علموا أن فيهم كذابين ، ولم يكونوا يميزون بين الصادق والكاذب. انتهى كلامه [2].

ثم جاء عصر أتباع التابعين الذين استفادوا من أقوال التابعين في النقد ، وقد ظهرت في عصرهم أوائل المصنفات ، وكثر طلبة الحديث ، والرحلة في طلب الأحاديث مع ظهور كثير من البدع مثل : المرجئة ، والمعتزلة ، والجهمية وغيرهم . فأدت هذه الأمور : إلى كثرة الكلام على الروايات والأحاديث من غير تصنيف .

قال ابن حبان : ثم أخذ عن هؤلاء — أي التابعين — مسلك الحديث وانتقاد الرجال ، وحفظ السنن ، والقدح في الضعفاء جماعة من أئمة المسلمين والفقهاء في الدين ، منهم : سفيان بن سعيد الثوري ، ومالك بن أنس ، وشعبة بن الحجاج ، وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي ، وحماد بن سلمة ، والليث بن سعد ، وحماد بن زيد ، وسفيان ابن عيينة ، في جماعة معهم . إلاّ أن من أشدهم انتقاء للسنن ، وأكثرهم مواظبة عليها ، حتى جعلوا ذلك صناعة لهم لا يشوبونها بشيء آخر ثلاثة أنفس : مالك ، والثوري ، وشعبة. انتهى كلامه [3].

ويُعَدُّ شعبة هو أول من اهتم بعلم العلل وطَبَّقَه ، قال ابن رجب : شعبة بن الحجاج : وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل ، واتصال الأسانيد وانقطاعها ، ونقب عن دقائق علم العلل ، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم... وقال عبد الله بن أحمد ، عن أبيه : كان شعبة أمة

---

(١) شرح علل الترمذي 1/ 355 .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام 20/ 316 .

(٣) المجروحين 1/ 40 .

وحده في هذا الشأن ، يعني في الرجال ، وبصره في الحديث ، وتثبته وتنقيته للرجال[1].

قال ابن حبان : ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرسم في الحديث والتنقير عن الرجال ، والتفتيش عن الضعفاء ، والبحث عن أسباب النقل جماعة ، منهم : عبدالله بن المبارك ، ويحيى بن سعيد القطان ، ووكيع بن الجراح ، وعبدالرحمن بن مهدي ، ومحمد بن إدريس المطلبي الشافعي ، في جماعة معهم ، إلاّ أن مِن أكثرهم تنقيراً عن شأن المحدثين ، وأتركهم للضعفاء والمتروكين حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها ، مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه في السنن رجلان : يحيى بن سعيد القطان ، وعبدالرحمن بن مهدي . انتهى كلامه [2].

وفي عصر هؤلاء الأئمة لم يكن هناك تصنيف لعلم العلل ، بل علم نقلوه واستفاد منه تلاميذهم الذين كان لهم الشأن الأكبر في صياغة هذا العلم ونشره .

قال ابن رجب : يحيى بن سعيد القطان أبو سعيد ، خليفة شعبة ، والقائم بعده مقامه في هذا العلم ، وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن ، كأحمد ، وعلي ، ويحيى ونحوهم . وقد كان شعبة يحكمه على نفسه في هذا العلم . ذكر ابن أبي حاتم ، عن أبيه ، عن رُسْتَه الأصبهاني قال : سمعت ابن مهدي يقول : اختلفوا يوماً عند شعبة ، فقالوا : اجعل بيننا وبينك حكماً . فقال : قد رضيت بالأحول – يعني يحيى بن سعيد القطان – فجاء يحيى فتحاكموا إليه ، فقضى على شعبة ، فقال له شعبة : ومن يطيق نقدك يا أحول ؟! أو من له مثل نقدك ؟! .

وقال ابن معين ، قال لي عبد الرحمن بن مهدي : لا ترى بعينيك مثل يحيى بن سعيد القطان أبداً .

وقال الإمام أحمد : ما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن – يعني في معرفة الحديث ورواته – هو كان صاحب هذا الشأن ، وجعل يرفع أمره جداً . وقال أحمد أيضاً : لم يكن في زمان يحيى القطان مثله ، كان تعلم من شعبة . وسئل أحمد عن يحيى ، وابن مهدي ، ووكيع ؟ فقال : كان يحيى أبصرهم بالرجال ، وأتقاهم حديثاً ، وأظنه قال : وأثبتهم حديثاً . انتهى كلامه [3].

ثم جاء بعد هذه العصر عصر علماء العلل ؛ الذي ظهرت فيه المؤلفات التي توضح علل الأحاديث وتبين غموضه وخفاءه ، وتبين أن هذا العلم لا يحمله إلاّ الجهابذة النقاد.

---

(١) شرح علل الترمذي 1/ 448 .

(٢) المجروحين 1/ 52 .

(٣) شرح علل الترمذي 1/ 464 .

قال ابن حبان : ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختبار ، وانتقاء الرجال في الآثار ، حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار ، وفتشوا المدن والأقطار ، وأطلقوا على المتروكين الجرح ، وعلى الضعفاء القدح ، وبينوا كيفية أحوال الثقات والمدلسين ، والأئمة والمتروكين ؛ حتى صاروا يُقْتدى بهم في الآثار ، وأئمة يُسلك مسلكهم في الأخبار ، جماعة منهم : أحمد بن حنبل ، ويحيى ابن معين ، وعلي بن عبدالله المديني ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي وعُبيدالله بن عمر القواريري ، وزهير بن حرب أبو خيثمة في جماعة من أقرانهم إلاّ أن من أورعهم في الدين ، وأكثرهم تفتيشاً على المتروكين ، وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات، منهم كان أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني رحمة الله عليهم أجمعين . انتهى كلامه[1].

قال أبو حاتم الرازي: كان أحمد بارع الفهم بمعرفة الحديث: بصحيحه وسقيمه ، وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه ، وكان الشافعي يقول لأحمد : حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ ؟ فإذا قال : نعم ، جعله أصلاً وبنى عليه[2].

وقال النسائي : لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة : أحمد ، ويحيى ، وعلي ، وإسحاق وأعلمهم علي بالحديث وعلله ، وأعلمهم بالرجال وأكثرهم حديثاً يحيى ، وأحفظهم للحديث والفقه إسحاق ، إلا أن أحمد بن حنبل كان عندي أعلم بعلل الحديث من إسحاق ، وجمع أحمد المعرفة بالحديث والفقه والورع والزهد[3].

ثم جاء بعدهم تلاميذهم الذين كان لهم شأن مثلهم ، حيث صنفوا في العلل المصنفات التي حيرت من جاء بعدهم ، وأظهرت خفايا العلل ، ومن ينظر في مصنفاتهم يرى العجب .

قال ابن حبان : ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار ، وانتقاء الرجال في الآثار ، جماعة منهم : محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري ، وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي ، وأبو زرعة عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد الرازي ، ومحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري ، ومسلم بن الحجاج النيسابوري ، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في جماعة من أقرانهم أمعنوا في الحفظ ، وأكثروا في الكتابة ، وأفرطوا في الرحلة ، وواظبوا على السنة ، والمذاكرة والتصنيف والمدارسة ، حتى أخذ عنهم

---

(١) المجروحين 1/ 54 .

(٢) الجرح والتعديل 1/ 302 .

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب 1/ 483 . ولم أجده في كتب النسائي في مظانه .

من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب ، وسلكوا هذا المسلك ، حتى أن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سنة منها عدها عداً ، ولو زيد فيها ألف أو واو لأخرجها طوعاً ، ولأظهرها ديانة ، ولولاهم لَدَرَسَت الآثار ، واضمحلت الأخبار ، وعلا أهل الضلالة والهوى ، وارتفع أهل البدع والعَمى ، فهم لأهل البدع قامعون بالسنن شأنهم دامغون[١].

ويضاف لمن ذكر ابن حبان ممن لهم أثر في علم العلل ، وفهم ثاقب فيه : أبو حاتم الرازي ، وأبو عيسى الترمذي ، وأبو عبدالرحمن النسائي . فقد كان لهم شأن لا يجحده إلاّ مكابر حاسد .

وبعد فقد مر علم علل الحديث بمراحل عدة ، تظهر لك الجهود التي بذلها هؤلاء الأئمة لحفظ هذا العلم ونشره وكتابته .

أهمية علم علل الحديث :

تعرف أهمية علم علل الحديث بالنظر إلى أثره على غيره من العلوم في الحديث وغيره ، فكيف يعرف كلام الرسول ﷺ من كلام غيره ، وكيف يعرف الحديث الصحيح من الضعيف ، وكيف يعرف الصواب من الخطأ فيه إلاّ عن طريق علم العلل . لذا عُدَّ هذا العلم من أجلِّ أنواع علوم الحديث ، وأدقِّها وأشرفها .

قال الحاكم : معرفة علل الحديث من أجلِّ هذه العلوم[٢].

وقال الخطيب البغدادي : معرفةالعلل أجل أنواع علم الحديث[٣].

ويمكن إبراز أهمية هذا العلم بأمور ، منها :

١. صعوبة هذا الفن وغموضه وخفاؤه ؛ فلم يتكلم فيه إلاّ القليل من أهل الحديث.

– قال أبو حاتم الرازي : جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته ، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها ، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ ، فقال لي : يا أبا حاتم قلَّ من يفهم هذا ، ما أعز هذا ، إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا[٤].

---

(١) المجروحين 1/ 57 .

(٢) معرفة علوم الحديث ص 374 .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 2/ 353 .

(٤) الجرح والتعديل 1/ 356.

– وقال أبو حاتم الرازي أيضاً : الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه ، وعنده تمييز ذلك ، ويحسن علل الحديث : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلك ، قيل لأبي : فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً ؟ قال : لا [1].

– قال العلائي في الحديث المعلول : وهذا الفن أغمض أنواع الحديث ، وأدقها مسلكاً ، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً غايصاً ، واطلاعاً حاوياً ، وإدراكاً لمراتب الرواة ، ومعرفة ثاقبة . ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم كابن المديني ، والبخاري ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم وأمثالهم[2].

– وقال ابن رجب : الجهابذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جداً وأول من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين ، ثم خلفه أيوب السختياني ، وأخذ ذلك عنه شعبة ، وأخذ عن شعبة يحيى القطان وابن مهدي ، وأخذ عنهما أحمد ، وعليّ بن المديني ، وابن معين ، وأخذ عنهم مثل : البخاري ، وأبي داود ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، وكان أبو زرعة في زمانه يقول : " قَلّ من يفهم هذا ، وما أعزّه ، إذا رفعت هذا عن واحد واثنين ، فما أقل من تجد من يحسن هذا ! " ولما مات أبو زرعة ، قال أبو حاتم : " ذهب الذي كان يحسن هذا المعنى – يعني أبا زرعة – ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا " وقيل له بعد موت أبي زرعة : تعرف اليوم أحداً يعرف هذا ؟ قال : لا " .

وجاء بعد هؤلاء جماعة منهم : النسائي ، والعقيلي ، وابن عدي ، والدارقطني ، وقلَّ من جاء بعدهم من هو بارع في معرفة ذلك ، حتى قال أبو الفرج بن الجوزي في أول كتابه " الموضوعات"[3] : قد قَلّ من يفهم هذا ، بل عُدِمَ . والله أعلم . انتهى كلامه [4].

– وقال ابن حجر : المعلل وهو من أغمض أنواع علوم الحديث ، وأدقِّها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً ، وحفظاً واسعاً ، ومعرفة تامة بمراتب الرُّواة ، وملكة قوية بالأسانيد والمتون . ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشَّأن كعلي بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري ، ويعقوب بن شيبة ، وأبي حاتم ، وأبي زرعة ، والدَّارقطني[1].

---

(١) الجرح والتعديل 2/ 22 .

(٢) نقله عنه ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح 2/ 777.

(٣) 1 / 102 .

(٤) جامع العلوم والحكم 2/ 107.

لذا إذا تكلم الناقد منهم في علة حديث ما تعجّب من لا علم عنده من مقالته وظن أن ذلك ضرب من التخرص، والحقيقة خلاف ذلك بل كلامه عن علم راسخ ، وفهم ثاقب:

– قال ابن نمير : قال عبد الرحمن بن مهدي : معرفة الحديث إلهام . لو قلت للعالم يعلِّل الحديث من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة ، قال ابن نمير : وصدق ، لو قلت له من أين قلت ؟ لم يكن له جواب [٢]. وعقب السخاوي قول ابن مهدي فقال : يعني يعبر بها غالباً وإلا ففي نفسه حجج للقبول وللرفض[٣].

– وقال ابن مهدي أيضاً : إنكارنا للحديث ، عند الجهَّال كهانة[٤] .

– وقال علي بن المديني : أخذ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة لا أسميه حديثاً ، قال : فغضب له جماعة ، قال : فأتوه ، فقالوا : يا أبا سعيد من أين قلت هذا في صاحبنا ؟ قال : فغضب عبد الرحمن بن مهدي ، وقال : أرأيت لو أن رجلاً أتى بدينار إلى صيرفي ، فقال : انتقد لي هذا ، فقال : هو بهرج ، يقول له : من أين قلت لي إنه بهرج ، الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم[٥].

– وقال رجل لأبي زرعة : ما الحجة في تعليلكم الحديث ؟ قال : الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته ، ثم تقصد ابن وارة – يعني محمد بن مسلم – وتسأله عنه ، ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته ، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله ، ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث ، فإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم ، قال : ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم عليه ، فقال : أشهد أن هذا العلم إلهام[٦].

– وقال العلائي : وبهذه النكتة يتبين أن التعليل أمر خفي ، لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون الفقهاء الذين لا إطلاع لهم على طرقه وخفاياها[٧].

---

(١) نزهة النظر في شرح نخبة الفكر ص 44 .

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم 1/ 195 .

(٣) فتح المغيث 1/ 255 .

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم 1/ 196 .

(٥) الجامع لأخلاق الراوي 2/ 311 .

(٦) معرفة علوم الحديث للحاكم ص 360 .

(٧) نقله عنه ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح 2/ 714 .

٢. إن هذا العلم لا يقوم به إلاّ من رزقه الله فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً .

– قال الحاكم : إن الصَّحيح لا يعرف بروايته فقط ، وإنَّم ا يُعرف بالفهم والحفظ ، وكثرة السَّماع ، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ، ليظهر ما يخفى من علة الحديث[١].

– وقال ابن الصلاح : وإنَّما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثَّاقب[٢].

– ويضاف إلى هذا كلام العلائي ، وابن حجر الذي في الفقرة السابقة.

٣. أنه علم متعلق بحديث النبي ﷺ ، فبدون علم علل الحديث قد يصحح الحديث المعلول ويعمل به ، أو يدخل في متن الحديث كلاماً ليس منه ، فيدخل في شرع الله ما ليس منه.

– قال الحافظ محمد بن الطاهر المقدسي عن توقي الصحابة وتشددهم في رواية الحديث : وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يتغير عند ذكر الحديث عن رسول الله ﷺ ، وتنتفخ أوداجه ويسيل عرقه ، وتدمع عيناه ، ويقول : أو قريباً من ذلك ، أو نحو ذا ، أو شبه هذا ، كله خوف من الزيادة والنقصان ، أو السهو والنسيان ، واحتياطاً للدين ، وحفظاً للشريعة وحسماً لطمع طامع أو زيغ زائغ أن يجترئ فيحكى عن رسول الله ﷺ ما لم يقله ، أو يدخل في الدين ما ليس منه ، وليقتدي بهم من يسمع منهم ويأخذ عنهم فيقفوا أثرهم ويسلك طريقهم ، فاتبعهم على ذلك جماعة من صالحي التابعين ، فاقتفوا آثارهم واتبعوا طريقتهم في الذب عن السنن والبحث عن رواتها والتوقي في أدائها[٣].

– وقال ابن رجب : وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين ، وحفظاً لسنة النبي ﷺ وصيانة لها ، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم ، ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعل لّة ، بل تقوى بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل ، وسلامتها من الآفات ، فهؤلاء هم العارفون

---

(١) معرفة علوم الحديث ص 238 .

(٢) معرفة أنواع علم الحديث ص 187 .

(٣) أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ 1/ 48 .

بسنة رسول الله ﷺ حقاً ، وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص ، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دُلِّسَ به[1].

٤. أنه علم متعلق بأوهام الثقات ، فحديث المجروح ظاهر الضعف ، لكن إذا وَهِم الثقة فكيف يتعرف على ذلك إلاّ عن طريق الجهابذة النقاد .

– قال الحاكم : وإنما يُعَلَّلُ الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فتخفى عليهم علته ، فيصير الحديث معلولاً ، والحجة فيه عندنا : الحفظ والفهم والمعرفة لا غير[2].

– ويضاف إلى هذا كلام ابن الصلاح الذي سبق ذكره في تعريف العلة وفيه : ويتطرق ذلك – أي التعليل – إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

٥. أن معرفة علل الحديث عند علماء العلل مقدم على مجرد رواية الحديث .

– قال ابن مهدي : لأَنْ أعرف علة حديث واحد أحب إليَّ من أن أ كتب عشرين حديثاً ليس عندي[3].

٦. أن علماء العلل ليس عندهم ضوابط ثابتة أو قواعد دائمة في نقد كل الأحاديث ؛ بل كل حديث له نقد خاص به مما يظهر أهمية هذا العلم .

– قال العلائي : ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث ، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص ، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات ؛ ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة ، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده[4].

– قال ابن رجب : "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه: أنه لا يتابع عليه ، ويجعلون ذلك علة فيه ، اللهم إلاّ أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه ، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات

---

(١) شرح علل الترمذي 2/ 894 .

(٢) معرفة علوم الحديث ص 359 .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ص 359 .

(٤)نقله الحافظ في النكت على كتاب ابن الصلاح – النوع الثامن عشر : معرفة العلل –712/2 .

الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[1].

-وقال ابن حجر :ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق[2].

تنبيه : مع ما ذكر من أهمية علم العلل ، إلاّ أن نشر هذا العلم بين عامة الناس فيه ضرر عليهم .

قال أبو داود : ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما في هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا[3].

وسبب عدم الكشف : إما لعدم فهمهم له ، أو أن يدخل عندهم الشك في الحديث وأصوله ، أو يستغل ذلك أعداء أهل السنة بالطعن فيها .

قال ابن رجب : وهذا كما قال أبو داود ، فإن العامة تقصر أفهامهم عن مثل ذلك ، وربما ساء ظنهم بالحديث جملة إذا سمعوا ذلك .

وقد تسلط كثير ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيء من هذه العلل ، وكان مقصوده بذلك الطعن في الحديث جملة والتشكيك فيه ، أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز ، كما فعله حس ين الكرابيسي في كتابه الذي سماه " كتاب المدلسين " ، وقد ذُكر كتابه هذا للإمام أحمد فذمه ذماً شديداً ، وكذلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء . . . فلما قرئ على أبي عبد الله – يعني كتاب الكرابيسي – قال : هذا قد جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به ، حذروا عن هذا، ونهى عنه.

وقد تسلط بهذا الكتاب طوائف من أهل البدع من المعتزلة ، وغيرهم في الطعن على أهل الحديث كابن عباد الصاحب ، ونحوه .

وكذلك بعض أهل الحديث ينقل منه دسائس ، إمّا أنه يخفى عليه أمرها ، أو لا يخفى عليه ، في الطعن في الأعمش ، ونحوه ، كيعقوب الفسوي ، وغيره[4].

---

(١) شرح علل الترمذي 2/ 582 .

(٢) النكت على ابن الصلاح 2/ 77.

(٣) رسالة أبي داود لأهل مكة ص30 .

(٤) شرح علل الترمذي 2/ 892 .

أشهر علماء العلل[1]

اشتهر بعلم العلل علماء أجلاء كان لهم الأثر الأكبر في ظهور هذا العلم ، وانتشاره وبروزه وإظهار خفاياه ، ومصنفاتهم ، وأقوالهم المبثوثة شاهدة بذلك ، فكم عانوا في سبيل بيان علل الأحاديث الشيء الكثير.

قال الخطيب البغدادي : فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلاّ بعد النظر الشديد ومضي الزمن البعيد.

- قال علي بن المديني : ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة[2].

- وقال ابن أبي حاتم لأبي زرعة : أ يهما عندك أشبه ؟ قال : الله أعلم ، ثم تفكر ساعة ، فقال : حديث الدراوردي أشبه ... [3].

- وقال أبو حاتم الرازي : ولم أزل أفتش عن هذا الحديث ، وهمّني جدّاً ، حتى رأيته في موضع عن ابن عيينة ... [4].

وسوف أذكر تراجم بعض أشهر علماء العلل : ممن له مصنفات مشهورة ، أو أقوال منثورة في العلل ، وسأكتفي بشهادة العلماء لهم بعلو منزلتهم في هذا الفن ، فمن أشهرهم :

١. أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي ، ولد سنة 158 ، ومات سنة 233 هـ ، وقد قيل فيه:

- سئل محمد بن مسلم بن وارة : عن ابن معين وابن المديني أيهما أحفظ ؟ فقال : كان عليّ أسرد وأتقن ، وكان يحيى بن معين أفهم بصحيح الحديث وسقيمه[5].

- وقال سليمان بن حرب : كان يحيى بن معين يقول في الحديث : هذا خطأ ، فأقول : كيف صوابه ؟ فلا يدري ، فأنظر في الأصل فأجده كما قال[6].

---

(١) ألف الدكتور علي الصياح كتاباً بعنوان : " جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث " وهو مطبوع تحدث فيه عن علماء العلل منذ بداية ظهور هذا العلم إلى عهد الحافظ ابن حجر .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي 2/ 312 .

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم 3/ 59 .

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم 3/ 65 .

(٥) الجرح والتعديل 1/ 294 ، 314 .

(٦) الجرح والتعديل 1/ 314 .

– وقال عمرو الناقد : ما كان في أصحابنا أحفظ للأبواب من أحمد بن حنبل ، ولا أسرد للحديث من الشاذكوني ، ولا أعلم بالإسناد من يحيى ، ما قدر أحد يقلب عليه إسناداً قط[١].

– وقال أبو حاتم الرازي : الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه ، وعنده تمييز ذلك ويحسن علل الحديث : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلك ، قيل لأبي : فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً ؟ قال : لا [٢].

– وقال أبو حاتم الرازي أيضاً : توفي ابن معين بمدينة النبي ﷺ ، وحُمل على سرير النبي ﷺ ، واجتمع في جنازته خلق كثير ، وإذا رجل يقول : هذه جنازة ابن معين الذاب عن رسول الله ﷺ الكذب ، والناس يبكون[٣].

– وقال ابن أبي حاتم : ما ذكر من علم يحيى بن معين – رحمه الله – بناقلة الآثار ، ورواة الأخبار وعلل الحديث[٤].

وما وجد له من كلام في التواريخ والسؤالات عن علل الحديث مما يدل على تقدمه في هذا العلم وبراعته وإمامته فيه .

٢. عليّ بن عبد الله بن جعفر المديني أبو الحسن ، ولد سنة 161 ، ومات سنة 234 هـ ، وقد قيل فيه :

– قال هارون بن إسحاق الهمداني : الكلام في صحة الحديث وسقيمه لأحمد بن حنبل ، وعلي ابن المديني[٥].

– وقال الحافظ صالح بن محمد جزرة : أعلم من أدركت بالحديث وعلله علي بن المديني[٦].

– وسبق قبل قليل في الكلام عن ابن معين قول أبي حاتم الرازي في الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه ، وعنده تمييز ذلك ، ويحسن علل الحديث وذكر منهم : علي بن المديني .

---

(١) تاريخ بغداد 9 / 41 .

(٢) الجرح والتعديل 2/ 22 .

(٣) الجرح والتعديل 1/ 316 .

(٤) الجرح والتعديل 1/ 314 .

(٥) شرح علل الترمذي لابن رجب 1/ 485 .

(٦) تاريخ بغداد 10/ 70 .

– وقال أبو حاتم الرازي أيضاً : كان علي بن المديني علماً في الناس ، في معرفة الحديث والعلل ، وكان أحمد بن حنبل لا يسميه إنما يكنيه أبا الحسن تبجيلاً له[١].

– وقال ابن حبان : سمعت عليّ بن أحمد الجرجاني بحلب يقول : سمعت حنبل بن إسحاق يقول : سمعت عمي أحمد بن حنبل يقول : أحفظنا للطوالات الشاذكوني ، وأعرفنا بالرجال يحي بن معين وأعلمنا بالعلل علي بن المديني ، وكأنه أومأ إلى نفسه أنه أفقههم[٢].

– وقال الخطيب البغدادي في كتب علي بن المديني ، وقد فقد أكثرها : وجميع هذه الكتب قد انقرضت ، ولم نقف على شيء منها إلاّ على أربعة أو خمسة حسب ، ولعمري إن في انقراضها ذهاب علوم جمة ، وانقطاع فوائد ضخمة ، وكان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة ، وطبيبها ولسان طائفة الحديث وخطيبها – رحمة الله عليه – وأكرم مثواه لديه[٣].

– وقال الحافظ الذهبي عنه : وبرع في هذا الشأن وصنف وجمع وساد الحفاظ في معرفة العلل[٤].

– وقال الحافظ ابن رجب فيه : أبو الحسن ، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين في علم الحديث وعلله[٥].

ومصنفاته في علم العلل تدل على تقدمه على جميع أقرانه في هذا الفن ، وإمامته في هذا العلم .

٣. الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ولد سنة 164، ومات سنة 241 هـ : وقد قيل فيه :

– قال عبد الرزاق : رحل إلينا من العراق أربعة من رؤساء الحديث : الشاذكوني وكان أحفظهم للحديث ، وابن المديني وكان أعرفهم باختلافه ، ويحيى بن معين وكان أعلمهم بالرجال ، وأحمد ابن حنبل وكان أجمعهم لذلك كله[٦] .

– وسبق قبل قليل كلام هارون بن إسحاق الهمداني فأغنى عن إعادته.

– وسبق قبل قليل في الكلام عن ابن معين قول أبي حاتم الرازي في الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه، وعنده تمييز ذلك ، ويحسن علل الحديث وذكر منهم : الإمام أحمد بن حنبل.

---

(١) الجرح والتعديل 1/ 319 .

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب 1/ 486 . ولم أجده في كتب ابن حبان المطبوعة في مظانه .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي 2/ 361 .

(٤) سير أعلام النبلاء 11/ 43 .

(٥) شرح علل الترمذي 1/ 484 .

(٦) شرح علل الترمذي 1/ 481 .

– وقال أبو حاتم الرازي أيضاً : كان أحمد بارع الفهم بمعرفة الحديث : بصحيحه وسقيمه ، وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه ، وكان الشافعي يقول لأحمد : حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ ، فإذا قال : نعم ، جعله أصلاً وبنى عليه[١].

– وقال النسائي : لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة : أحمد ، ويحيى ، وعلي ، وإسحاق ، وأعلمهم علي بالحديث وعلله ، وأعلمهم بالرجال وأكثرهم حديثاً يحيى ، وأحفظهم للحديث والفقه إسحاق ، إلا أن أحمد بن حنبل كان عندي أعلم بعلل الحديث من إسحاق ، وجمع أحمد المعرفة بالحديث والفقه والورع والزهد[٢].

– وقال ابن أبي حاتم : باب ما ذكر من معرفة أحمد بن حنبل بعلل الحديث بصحيحة وسقيمة ، وتعديله ناقلة الأخبار وكلامه فيهم[٣].

وآثاره شاهدة على تبحره في معرفة علل الحديث ، وناطقة بتضلعه في دراية الصحيح من الضعيف في الحديث ، ومعرفته بمواضع الخلل في طرقه وأسانيده .

٤. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم المغيرة البخاري ، ولد سنة 194هـ ، ومات سنة 256 هـ ، وقد قيل فيه :

– قال له تلميذه مسلم بن الحجاج – لما ذكر له علة حديث – : دعني حتى أُقَبِّلَ رجليك ، يا أُسْتَاذَ الأُسْتَاذِين ، وسَيِّدَ المحدثين ، وطبيبَ الحديث في عِلله[٤].

– وقال الترمذي : لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل – رحمه الله –[٥].

– وقال أحمد بن حمدون أبو حامد الأعمش : رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان ، ومحمد بن يحيى يسأله عن الأسامي والكنى ، وعلل الحديث ، ويمر فيه محمد بن إسماعيل مثل السهم كأنه يقرا : ﴿ **قُلْ هو اللهُ أَحَدٌ** ﴾[٦].

---

(١) الجرح والتعديل 1/ 302 .

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب 1/ 483 . ولم أجده في كتب النسائي في مظانه .

(٣) الجرح والتعديل 1/ 302 .

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ص 362 .

(٥) شرح علل الترمذي لابن رجب 1/ 494 . ولم أجده في كتب الترمذي في مظانه .

(٦) تاريخ بغداد 2/ 31 .

– وقال أبو عبدالله بن مندة : الذين أخرجوا الصحيح ، وميزوا الثابت من المعلول ، والخطأ من الصواب أربعة : البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وأبو عبدالرحمن النسائي[١].

– وقال ابن رجب : البخاري الإمام أبو عبد الله ، صاحب الصحيح ، وإمام المحدثين في وقته ، وأستاذ هذه الصناعة . وعنه أخذها كثير من الأئمة[٢].

وما وجد في تاريخيه الكبير والأوسط وغيرها من مصنفاته ، وكذلك ما ذكر له الترمذي في علله الكبير مما يظهر إمامته ودقته في علم العلل .

٥. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ولد سنة 204، ومات سنة 261 هـ، وقد قيل فيه:

– قال أحمد بن سلمة : رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما[٣].

– وسبق في الكلام عن البخاري قول ا بن مندة في الذين أخرجوا الصحيح ، وميزوا الثابت من المعلول ، والخطأ من الصواب . وذكر منهم : مسلم .

– وقال النووي عنه : وأجمعوا على جلالته وإمامته وورعه ، وحذقه في هذه الصنعة ، وتقدمه فيها[٤].

فيها[٤].

وقال الذهبي : مسلم بن الحجاج الإمام الحافظ ، حجة الإسلام ، أبو الحسين القشيري النيسابوري ، صاحب التصانيف[٥].

والناظر في كتابه " التمييز " يرى علو كعبه في علم العلل ، وأن كتابه من أهم كتب العلل ، فتجده يذكر علة الحديث بشيء من الشرح والتبسيط والوضوح لا تجده في غيره من كتب العلل.

٦. أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، ولد سنة 194هـ ، ومات سنة 264 هـ ، وقد قيل فيه :

---

(١) سير أعلام النبلاء 14 / 135 .

(٢) شرح علل الترمذي 1/ 494 .

(٣) تاريخ بغداد 13 / 101 .

(٤) تهذيب الأسماء واللغات 1/ 90 .

(٥) تذكرة الحفاظ 2/ 588 .

– وكان أحمد بن حنبل يعظم أبا زرعة ، وإذا جالسه ترك أحمد نوافله ، واشتغل عنها بمذاكرة أبي زرعة[١].

– وقال ابن وارة : سمعت إسحاق بن راهويه يقول : كل حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل[٢].

– وقال مكي بن عبدان : سمعت مسلماً يقول : عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة فكل ما أشار علي في هذا الكتاب أن له علة وسبباً تركته ، وكل ما قال : إنه صحيح ليس له علة فهو الذي أخرجت[٣].

– وسبق قبل قليل في الكلام عن يحيى بن معين قول أبي حاتم الرازي في الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه ، وعنده تمييز ذلك ، ويحسن علل الحديث ، وذكر منهم : أبو زرعة الرازي.

– وقال أبو حاتم الرازي : جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته ، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها ، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ ، فقال لي : يا أبا حاتم قل من يفهم هذا ، ما أعز هذا ، إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا[٤].

– ولما مات أبو زرعة الرازي ، قال أبو حاتم : ذهب الذي كان يحسن هذا – يعني أبا زرعة – وما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا [٥].

وما وجد له من كلام في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي ، وسؤالات البرذعي يدل على سعة إطلاعه ، ومعرفته بعلل الحديث .

٧. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، ولد سنة 202 ، ومات سنة 275 هـ ، وقد قيل فيه :

– سبق قبل قليل في الكلام عن البخاري قول ا بن مندة : الذين أخرجوا الصحيح ، وميزوا الثابت من المعلول ، والخطأ من الصواب . وذكر منهم : أبو داود .

---

(١) تاريخ بغداد 10 / 327 .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سير أعلام النبلاء 12 / 568 .

(٤) الجرح والتعديل 1/ 356.

(٥) المصدر السابق .

– وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي : كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ ، وعلمه وعلله ، وسنده في أعلى درجة النسك والعفاف ، والصلاح والورع من فرسان الحديث[١].

– قال ابن حبان : كان أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً ، وعلماً ، وحفظاً ، ونسكاً ، وورعاً ، وإتقاناً ، ممن جمع وصنف ، وذب عن السنن ، وقمع من خالفها وانتحل ضدها[٢].

– وقال ابن الجوزي عنه : كان عالماً حافظاً ، عارفاً بعلل الحديث ، ذو عفاف وورع[٣].

وما وجد له من كلام في علل الحديث في كتابه السنن أو غيره يدل على سعة إطلاعه ، ومعرفته بعلل الحديث .

٨. أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي ، ولد سنة 195 ، ومات سنة 277 هـ ، وقد قيل فيه :

– قال ابن خلفون عنه : إمام في الحديث وعلله ورجاله[٤].

– وقال ابن الجوزي عنه : كان أحد الأئمة الحفاظ ، والأثبات العارفين بعلل الحديث ، والجرح والتعديل[٥].

– وقال الذهبي عنه : الإمام الحافظ الناقد شيخ المحدثين ... كان من بحور العلم ، طوف البلاد وبرع في المتن والإسناد ، وجمع وصنف ، وجرح وعدل ، وصحح وعلل[٦].

– وقال ابن كثير عنه : أحد أئمة الحفاظ الأثبات ، العارفين بعلل الحديث ، والجرح والتعديل ، وهو قرين أبي زرعة – رحمهما الله –[٧].

وإجاباته في علل الحديث تدل على ما قاله هؤلاء الأئمة فيه ؛ بل إنه من أحسن من يفصل العلة ويوضحها.

---

(١) تاريخ بغداد 9 / 58 ، وسير أعلام النبلاء 13 / 211 .

(٢) الثقات 8/ 282 .

(٣) المنتظم 12 / 269.

(٤) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم ص 205.

(٥) المنتظم 12 / 284.

(٦) سير أعلام النبلاء 13 / 247 .

(٧) البداية والنهاية 14 / 628 .

٩. أحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي ، ولد سنة 214 ، ومات سنة 303 هـ ، وقد قيل فيه :

– سبق قبل قليل في الكلام عن مسلم قول أبي عبدالله بن مندة : الذين أخرجوا الصحيح ، وميزوا الثابت من المعلول ، والخطأ من الصواب . وذكر منهم : أبو عبدالرحمن النسائي.

– وقال الدارقطني : كان أبو عبد الرحمن النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره ، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار ، وأعلمهم بالرجال[١].

– وقال الذهبي عنه : الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام ناقد الحديث[٢].

– وقال أيضاً : ولم يكن أحد في رأس الثلاث مائة أحفظ من النسائي ، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم ، ومن أبي داود ، ومن أبي عيسى ، وهو جار في مضمار البخاري ، وأبي زرعة[٣].

زرعة[٣].

والمطلع على كتابه السنن يرى إمامته في العلل ، وسعة حفظه.

١٠. علي بن عمر الدارقطني أبو الحسن ، ولد سنة 306 ، ومات سنة 385 هـ، وقد قيل فيه:

– قال الأزهري : ورأيت ابن أبي الفوارس ، سأل الدارقطني عن علة حديث أو اسم ، فأجاب ، ثم قال : يا أبا الفتح ليس بين الشرق والغرب من يعرف هذا غيري[٤].

– وقال الخطيب البغدادي عنه : كان فريد عصره ، وقريع دهره ، ونسيج وحده ، وإمام وقته ، انتهى إليه علم الأثر ، والمعرفة بعلل الحديث ، وأسماء الرجال ، وأحوال الرواة مع الصدق ، والأمانة والفقه والعدالة وقبول الشهادة ، وصحة الاعتقاد وسلامة المذهب ، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث منها : القراءات[٥].

---

(١) تهذيب الكمال 1/ 338 .

(٢) سير أعلام النبلاء 14 / 125 .

(٣) سير أعلام النبلاء 14 / 133 .

(٤) سير أعلام النبلاء 16 / 454 .

(٥) تاريخ بغداد 12 / 34 .

– وقال الذهبي عنه : كان من بحور العلم ، ومن أئمة الدنيا ، انتهى إليه الحفظ ، ومعرفة علل الحديث ورجاله ، مع التقدم في القراءات وطرقها ، وقوة المشاركة في الفقه والاختلاف ، والمغازي وأيام الناس وغير ذلك[1].

– سئل البرقاني : هل كان أبو الحسن الدارقطني يملى عليك العلل من حفظه ؟ فقال : نعم . ثم ذكر قصة جمع العلل[2].

– وعلق الذهبي إملاء الدارقطني للعلل ، فقال : إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية ، فهذا أمر عظيم يقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا وان كان قد أملى بعضه من حفظه فهذا ممكن ، وقد جمع قبله كتاب العلل علي بن المديني حافظ زمانه[3].

– وقال ابن كثير عنه : الحافظ الكبير ، أستاذ هذه الصناعة ، وقبله بمدة وبعده إلى زماننا هذا ، سمع الكثير ، وجمع وصنف وألف وأجاد وأفاد ، وأحسن النظر والتعليل والانتقاد والاعتقاد ، وكان فريد عصره ، ونسيج وحده ، وإمام دهره في أسماء الرجال وصناعة التعليل والجرح والتعديل وحسن التصنيف والتأليف واتساع الرواية والإطلاع التام في الدراية ، له كتابه المشهور من أحسن المصنفات في بابه ، لم يسبق إلى مثله و لا يلحق في شكله إلا من استمد من بحره وعمل كعمله ، وله كتاب العلل بين فيه الصواب من الدخل ، والمتصل من المرسل ، والمنقطع والمعضل ، وكتاب الأفراد الذي لا يفهمه فضلا عن أن ينظمه إلا من هو من الحفاظ الأفراد والأئمة النقاد والجهابذة الجياد[4].

والمطلع على كتابه العلل وغيره من كتبه ، يرى إمامته في علل الحديث ، ولا يبعد أن يوصف بإمام الدنيا في الحفظ .

---

(١) سير أعلام النبلاء 16 / 450 .

(٢) تاريخ بغداد 12 / 37 .

(٣) سير أعلام النبلاء 16 / 455 .

(٤) البداية والنهاية 15 / 459 .

أهم المؤلفات في علل الحديث

صنف أهل النقد في العلل مصنفات كثيرة ، وكان القصد من تأليف هذه الكتب النصيحة لرسوله ﷺ بإحياء سنته الصحيحة ، وترك ما ليس منها ، وذلك ببيان الخطأ ، والسهو والوهم إن وجد فيها ، وبيان من يقبل حديثه ومن لا يقبل .

– قال ابن رجب : وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين ، وحفظاً لسنة النبي ﷺ وصيانة لها ، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم ، ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعلّ لة ، بل تقوى بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل ، وسلامتها من الآفات ، فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله ﷺ حقاً ، وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص ، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دُلِّسَ به[1].

والمصنفات في علل الحديث كثيرة ومتنوعة ، منها ما هو مرتب ، ومنها ما هو غير مرتب .

قال ابن رجب : وقد صنفت فيه كتب كثيرة مفردة .

بعضها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحي القطان ، وعلي بن المديني ، وأحمد ، ويحي ، وغيرهم.

وبعضها مرتبة :

ثم منها ما رتب على المسانيد : كعلل الدارقطني ، وكذلك مسند علي بن المديني ، ومسند يعقوب ابن شيبة هما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث .

---

(١) شرح علل الترمذي 2/ 894 .

ومنها ما هو مرتب على الأبواب : كعلل ابن أبي حاتم ، والعلل لأبي بكر الخلال ، وكتاب العلل للترمذي أوله مرتب وآخرهغير مرتب . انتهى كلامه [1].

فظهر من كلام ابن رجب أن كتب العلل على نوعين :

النوع الأول : كتب علل غير مرتبة ، مثل : علل يحيى بن سعيد القطان ، وعلل علي بن المديني وعلل الأمام أحمد ، وعلل يحيى بن معين ، والتمييز لمسلم بن الحجاج وغيرهم .

النوع الثاني : كتب علل مرتبة ، وهي على أصناف :

١. علل مرتبة على الأبواب الفقهية ، مثل : علل ابن أبي حاتم الرازي ، والعلل لأبي بكر الخلال ، وعلل الترمذي الكبير ، والعلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي .

٢. علل مرتبة على مسانيد الصحابة ، مثل : مسند علي بن المديني ، ومسند يعقوب بن شيبة ومسند البزار وغيرها .

٣. علل أحاديث لبعض الرواة ، مثل : علل حديث ابن عيينة لعلي بن المديني [2]، وعلل أحاديث الزهري لمحمد بن يحيى الذهلي ، وعلل حديث مالك لابن حبان .

٤. علل خاصة لموضوع معين، مثل: "علة الحديث المسلسل في يوم العيد" لمحمد الجرجاني[3].

٥. علل مرتبة على كتب معينة ، مثل : علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج لابن عمار الشهيد ، والتتبع للدارقطني .

وسأذكر أهم ما وقفت عليه من كتب العلل المطبوعة أو المخطوطة ، أو المفقودة ، فمنها :

١ - "العلل" لسفيان بن عيينة ، رواه عنه ابن المديني ، وهو مفقود ، وقد قيل : إنه علل حديث ابن عيينة [4].

٢ - "العلل" ليحي بن سعيد القطان ، وهو مفقود [1].

---

(١) شرح علل الترمذي 2/ 892 .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي 2/ 312 .

(٣) توجد نسخة خطية بقسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم 570/2/3 (4793)،(و7 – 10) .

(٤) فتح المغيث 2/ 339 . وينظر : الجامع لأخلاق الراوي 2/ 360 .

٣ -"العلل" ليحيى بن معين ، وهو مفقود [٢].

٤ -"العلل" لابن المديني ، طبع منه جزء يسير ، وقد ذكروا له كتباً في العلل أخرى [٣].

٥ -"العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله ، وهو مطبوع .

٦ -" العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد ، رواية المروذي وغيره ، وهو مطبوع ، لكنه ناقص.

٧ -"علل الحديث ومسائل أحمد" لمحمد بن جعفر بن محمد بن هانئ الأثرم [٤]. وهو مفقود ، وقد تُكُلِم في علله هذه[٥].

٨ -"علل الحديث ومعرفة الشيوخ" لأبي جعفر محمد بن عبد الله بن عمار المخرمي الموصلي ، وهو مصنف كبير[٦]. وهو مفقود .

٩ -"العلل" لأبي حفص عمرو بن علي الفلاس [٧]. وهو مفقود .

١٠ -"كتاب العلل" للبخاري ، صاحب الصحيح[٨]. وهو مفقود .

١١ -"علل أحاديث الزهري" لمحمد بن يحيى الذهلي ، قال الدارقطني : من أحب أن يعرف بقصور علمه عن علم السلف فلينظر في "علل حديث الزهري" لمحمد بن يحيى[٩]. وهو مفقود .

١٢ -"العلل" لمسلم بن الحجاج النيسابوري ، صاحب الصحيح[١٠]. وهو مفقود .

١٣ -"التمييز" له أيضاً . وهو مطبوع .

١٤ -" المسند المعلل" ليعقوب بن شيبة ، قال الذهبي : ما صنّف مسند أحسن منه ، لكنه ما أتمه . وطبع منه قطعة من مسند عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- [١].

---

(١) شرح علل الترمذي 2/ 892 .

(٢) شرح علل الترمذي 2/ 892 .

(٣) ينظر : الجامع لأخلاق الراوي 2/ 360 .

(٤) ينظر : تاريخ بغداد 5/ 110 .

(٥) ينظر : تاريخ بغداد 2/ 131 ، 5/ 110 ، وتذكرة الحفاظ 2/ 571 ، وفتح المغيث 339/2 .

(٦) ينظر : تاريخ بغداد 5/ 417 ، وسير أعلام النبلاء 11/ 469 .

(٧) ينظر : تهذيب التهذيب 8/ 81 .

(٨) ينظر : هدي الساري ص 517 ، والمعجم المفهرس لابن حجر 467/1 ، وفتح المغيث 339/2 .

(٩) ينظر : سير أعلام النبلاء 12/ 284 ، وتذكرة الحفاظ 2/ 531 .

(١٠) ينظر : تذكرة الحفاظ 2/ 590 ، وفتح المغيث 2/ 339 .

١٥ -"العلل الصغير" للترمذي ، صاحب الجامع ، وغالب الكلام فيه على الرجال . وقد شرحه ابن رجب ، وهو مطبوع .

١٦ -"العلل الكبير" له . وهو مطبوع .

١٧ -"الفوائد المعللة " لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي ، وهو مطبوع .

١٨ -"المسند الكبير المعلل" للبزار ، ويسمّى "البحر الزخار"، طبعت أجزاء منه ، وفيه تعليقات للمؤلف على الأحاديث مفيدة .

١٩ -"العلل" لأبي يعلى زكريا بن يحيى الساجي ، قال الذهبي : هو كتاب جليل يدل على تبحّره في هذا الفن[٢] . وهو مفقود .

٢٠ -"العلل" لأبي بكر، أحمد بن محمد بن هارون الخلاّل [٣]. وهو مفقود . ويوجد منه جزءان مما انتخبه ابن قدامة المقدسي منه ، وهو مطبوع .

٢١ - علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج" للحافظ أبي الفضل بن عمار الشهيد. وهو مطبوع .

٢٢ -"علل الحديث" لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، وهو مطبوع .

٢٣ - العلل" لأبي علي حسين بن علي النيسابوري[٤]. وهو مفقود .

٢٤ -"علل حديث الزهري" لأبي حاتم محمد بن حبان البستي ، صاحب الصحيح، وذكرت له كتب علل أخرى[١]. وهو مفقود .

---

(١) ينظر : تاريخ بغداد 14/ 281 ، وسير أعلام النبلاء 12/ 476 ، وتذكرة الحفاظ 2/ 577 ، وفتح المغيث 2/ 347 ، وقال السخاوي : ولكن مسند يعقوب حسبما زاده الناظم ما كمل ،بل الذي ظهر منه كما قال الخطيب في تاريخه : مسند العشرة ، والعباس ، وابن مسعود وعتبة بن غزوان ، وبعض الموالي ، وعمار ، واتصل الأول من عمار خاصة للذهبي وشيخنا ومؤلفه ، ورأيت بعض أجزاء من مسند ابن عمر . قال الذهبي : وبلغني أن مسند علي منه في خمس مجلدات ، قال الأزهري : وقيل لي : إن نسخة بمسند أبي هريرة منه شوهدت بمصر فكانت مائتي جزء ، قال : وبلغني أنه كان في منزله أربعون لحافاً أعدها لمن كان يبيت عنده من الوراقين الذين يبيضون له " المسند" ، ولزمه على ما خرَّج منه عشرة آلاف دينار – يعني لمن يبيضه – ، وقال غيره : إنه لو تم لكان في مائتي مجلد ، ولرفلست. قال الدارقطني : لو كان مسطوراً على حمام لوجب أن يكتب – يعني لا يحتاج إلى سماع – ، وبالجملة فقد قال الأزهري : سمعت الشيوخ يقولون : إنه لم يتمم مسند معلل. انتهى .

(٢) تذكرة الحفاظ 2/ 710 . وينظر : تاريخ بغداد 1/ 349 .

(٣) ينظر : تذكرة الحفاظ 2/ 785 ، وفتح المغيث 2/ 339 .

(٤) ينظر : فتح المغيث 2/ 339 .

٢٥ -"المسند الكبير المعلل" لأبي علي الحسين بن محمد الماسرجسي ، قال الحاكم : يقع في ألف وثلاثمائة جزء ، قال الذهبي : يجيء في مائة وخمسين مجلداً [٢]. وهو مفقود .

٢٦ -"العلل الواردة في الأحاديث النبوية" لأبي الحسين علي بن عمر الدارقطني، وهو مطبوع .

٢٧ -"التتبع " له ، وهو تتبع لأحاديث وهم فيها صاحبا الصحيح البخاري ومسلم في كتابيهما لكنه تعقب في أكثرها ، وهو مطبوع .

٢٨ -"العلل " لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد ، الحاكم النيسابوري ، صاحب المستدرك[٣]. وهو مفقود .

٢٩ -"العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، وهو مطبوع ، ومشى فيه مؤلفه على تعريف العلة العام ، وعليه انتقادات في كتابه.

٣٠ -"الزهر المطلول في معرفة المعلول " لابن حجر العسقلاني[٤]. وهو مفقود .

٣١ -"شفاء الغلل في بيان العلل" له أيضاً[٥]. وهو مفقود .

وبعد فإن القلب يحزن لفقد كثير من كتب هذا العلم ، ولا شك أن في هذه الكتب العلم الغزير ، والفوائد الجمة . ولما ذكر الخطيب البغدادي فقد كثير من كتب علي بن المديني ، قال متأثراً : وجميع هذه الكتب قد انقرضت ، ولم نقف على شيء منها إلاّ على أربعة أو خمسة حسب ، ولعمري إن في انقراضها ذهاب علوم جمة ، وانقطاع فوائد ضخمة ، وكان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة ، وطبيبها ولسان طائفة الحديث وخطيبها – رحمة الله عليه – وأكرم مثواه لديه[٦].

ولعل من أهم أسباب فقد هذه الكتب ما وضحه الخطيب البغدادي ، وهو يتكلم عن فقد كثير من كتب ابن حبان بقوله : مثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن يكثر بها النسخ ، ويتنافس فيها أهل

---

(١) ينظر : الجامع لأخلاق الراوي 2/ 361 .

(٢) ينظر : سير أعلام النبلاء 16/ 288 ، وفتح المغيث 2/ 347 .

(٣) ينظر : تذكرة الحفاظ 3/ 1043 .

(٤) ينظر : فتح المغيث 1/ 244 ، وتدريب الراوي 1/ 258 .

(٥) ينظر : شذرات الذهب 7/ 372 .

(٦) الجامع لأخلاق الراوي 2/ 361 .

العلم ، ويكتبوها لأنفسهم ، ويخلدوها احرازهم ، ولا أحسب المانع من ذلك إلاّ قلة معرفة أهل تلك البلاد لمحل العلم وفضله ، وزهدهم فيه ، ورغبتهم عنه وعدم بصيرتهم به ، والله اعلم[1].

دراسة لكتب العلل المطبوعة

في هذا المبحث أحببت جمع مادة حول كتب العلل المطبوعة ، من خلال استقرائي لها ، وما وجد من كلام حولها .

1- " العلل " لعلي بن المديني

لا يوجد من هذا الكتاب سوى جزء قليل منه ، وأكثره مفقود ، وطبع هذا الجزء بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، وهو من قسم الكتب غير المرتبة ، كما سبق ، وهذا الجزء قسم فيه ابن المديني كتابه أربعة أقسام :

القسم الأول : تكلم فيه عن ذكر للمكثرين من الرواة ، ومن تدور عليهم الأسانيد .

القسم الثاني: تكلم فيه عن بعض الرواة مبيناً سماعات الراوي من بعض شيوخه ، وسماع تلامذته منه مع ذكر بعض الأحاديث على ذلك .

القسم الثالث : ذكر فيه بعض الأحاديث مبيناً عللها.

القسم الرابع : تكلم فيه على الرواة جرحاً أو تعديلاً.

2- " العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل"، رواية أبي بكر المروذي وغيره.

حوى هذا الكتاب كلاماً للإمام أحمد بن حنبل في علل الحديث ، وكذلك كلاماً له في الرواة جرحاً وتعديلاً . وكذلك مسائل فقهية ، وكلاماً عن يحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، وهو غير مرتب .

وروى هذا الكتاب أبو بكر أحمد بن محمد المروذي ، وأبو الحسن بن عبدالحميد الميموني وأبو

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي 2/ 363 .

الفضل صالح بن أحمد بن حنبل – رحمهم الله – ، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور وصي الله محمد عباس . ولم يذكر المحقق هل الكتاب كامل أم ناقص ؟ والذي يظهر لي أنه ناقص ؛ فقد وجدت نصوصاً من رواية المروذي ، والميموني ، وهي غير موجودة في هذه النسخة المطبوعة [1]، أو أن المسألة اختلاف نسخ هذا الكتاب .

3– " العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل" ، رواية ابنه عبدالله .

حوى هذا الكتاب كلاماً للإمام أحمد بن حنبل في علل الحديث ، وكذلك كلاماً له في الرواة من جرح وتعديل ، وسؤال عن سنة ولادة الراوي أو وفاته ، وكذلك مسائل فقهية ، وأحاديث في أبواب متفرقة ، وهو غير مرتب . وقد يذكر السند كاملاً أو بعضه ، وكذا المتن ، وغالب ما فيه عبارة عن سؤال وجواب للإمام أحمد ، ولغيره : كيحيى بن معين ، وسعيد بن يحيى الأموي ، روى هذا الكتاب عبدالله بن أحمد، وطبع الكتاب طبعتين : الأولى الطبعة التركية بتحقيق الدكتور طلعت قوج ، والدكتور إسماعيل جراح ، وهي ناقصة ، والثانية بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عباس ، وأشار إلى أن القدر المطبوع في الطبعة التركية نصف الكتاب أو قريب منه .

4– " التمييز " لمسلم بن الحجاج.

هذا الكتاب من كتب العلل ، وهو في بيان أوهام وقعت من بعض الرواة في روايتهم للأحاديث وذكر المؤلف في مقدمة كتابه كلاماً حول هذا الفن ، ثم ذكر أسباب الخطأ في الروايات ، ثم ذكر الأحاديث التي تحث على حفظ سنة النبي ﷺ وتبليغها ، ثم ذكر : باباً فيما جاء في التوقي في حمل الحديث ، وأدائه ، والتحفظ من الزيادة فيه والنقصان ، وذكر فيه أحاديث وأقوالاً تفيد أن الراوي للحديث يجب أن يؤديه كما سمعه ، ثم ذكر أحاديث وقعت فيها أوهام . والناظر في الكتاب يرى علو كعب الإمام مسلم في علم العلل ، وأن كتابه من أهم كتب العلل ، فتجد الإمام مسلماً يذكر علة الحديث بشيء من الشرح والبسط والوضوح لا تجده في غيره من كتب العلل . وكأن الكتاب ألفه مسلم بعد أن وجه له سؤال في ذلك حول علم علل الحديث ، ويدل على ذلك هذه النصوص من الكتاب قوله : " فإنك يرحمك الله ذكرت أن قبلك قوماً، ينكرون قول القائل من أهل العلم إذا قال: هذا حديث خطأ ، و هذا حديث صحيح ، وفلان يخطئ في روايته حديث كذا ، وصواب ما

---

(١) ينظر على سبيل المثال : شرح علل الترمذي لابن رجب 1/ 458 ، 521 و 2/ 623 ، 893 .

روى فلان بخلافه . وذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله" [1]. وكذلك ما ورد في نفس الصفحة قال مسلم : " وسألت أن أذكر لك في كتابي رواية أحاديث مما وهم قوم في روايتها". والكتاب الموجود منه جزء يسير ، طبع بتحقيق شيخنا الدكتور محمد مصطفى الأعظمي .

5- " العلل الكبير " للترمذي .

ذكر فيه مؤلفه أحاديث وقعت فيها علل ، وهو غير مرتب ، حتى جاء أبو طالب القاضي و رتبه على أبواب الجامع ، ووضع عناوين الأبواب التي في جامع الترمذي عناوين أبواب لهذا الكتاب إن وجد حديثاً يدخل تحت هذا الباب ، لأن غالب الأحاديث موجودة في جامع الترمذي مع الكلام على عللها . وغالب العلل التي فيه أجاب بها شيخ المؤلف البخاري ، حتى يظن القارىء أن الكتاب للبخاري وليس للترمذي ، وقد وجه الترمذي بعض الأسئلة لغير البخاري مع قلتها ، حيث وجه لعدد من شيوخه ، وهم : عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي ، وأبو زرعة الرازي ، وإسحاق بن منصور الكوسج ، والحسن بن علي الخلال ، وغالب أحاديثه مسندة ، ووضع المرتِّب في آخر الكتاب باباً اسمه الجامع ذكر فيه كلام الترمذي وغيره على الرواة جرحاً وتعديلاً ، والكتاب الذي رتبه أبو طالب مطبوع عدة طبعات ، منها تحقيق الدكتور حمزة ديب مصطفى ، وهو رسالة علمية ، والباحث له جهد جيد في الكتاب .

6- "علل الأحاديث في كتاب الصحيح " لأبي الفضل بن عمار .

تتبع فيه المؤلف بعض الأحاديث الموجودة في صحيح مسلم ، وهي معلولة ، وذكر الأدلة التي تثبت ذلك ، ومشى على ترتيب الصحيح ، وكثير مما ذكر المؤلف لا يسلم له ، وعدد الأحاديث (36) حديثاً . وهو مطبوع بتحقيق علي حسن عبدالحميد .

7- "علل الحديث " لابن أبي حاتم .

وهو من أفضل كتب العلل ، من ناحية : غزارة المادة التي في العلل وفي الرجال ، والجمع ، والترتيب ، والتنظيم ، وإجابة على العلل ، فقد رتب المؤلف الكتاب ترتيباً فقهياً بدأ بعلل الطهارة ثم الصلاة ... ألخ الأبواب ، فيبدأ بذكر الحديث المعلول ثم الإجابة عنه من أحد شيوخه ، لكن الأحاديث في الغالب غير مسندة ، حيث إن المؤلف كان يوجه أسئلته لوالده ، ولأبي زرعة ولغيرهم ، مثل : علي بن الحسين بن جنيد ، ومحمد بن عوف الحمصي . ويوجد فيه أيضاً أسئلة في الجرح والتعديل ،

---

(١) التمييز ص 169 .

والكتاب طبع عدة طبعات آخرها الطبعة التي أشرف عليها الدكتور سعد الحميّد ، والدكتور خالد الجريسي .

8- " العلل الواردة في الأحاديث النبوية " للدارقطني

حوت هذه الموسوعة الحديثية أحاديث كثيرة جداً ، وجمعت طرقاً لحديث ، وبيان العلل ، ورتب الدارقطني كتابه على مسانيد الصحابة ، مبتدأ بمسانيد العشرة ، ثم بقية الصحابة بدون ترتيب ، وختم الكتاب بمسانيد الصحابيات ، وطريقته يبدأ بذكر الصحابي ، ومن روى عنه هذا الحديث ، ثم يذكر علله ، ويسرد في بيان العلة طرقاً وأسانيد كثيرة ، ويذكر في بعض الأحيان أسانيده لبعض الطرق التي ذكرها ، ثم ينتقل إلى الصحابي الآخر بعد أن يستوفي الرواة عن الصحابي الأول ، ولم يذكر الدارقطني مسانيد كل الصحابة بل فاته بعضهم ، مثل : مسند عبدالله ابن عباس ، وعبدالله بن عمرو بن العاص ، وعتبة بن غزوان ، وعمار بن ياسر وغيرهم ، والكتاب عبارة عن أسئلة وُجِّهت للدارقطني ثم يجيب عليها . وغالب العلل هي في الخلاف بين الوصل والإرسال ، أو الرفع والوقف . وقد طبع جزء من الكتاب (11) مجلداً وهي ما يعادل نصف الكتاب المخطوط تقريباً ، وبسبب وفاة المحقق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السّلفي – رحمه الله – توقف إخراج الكتاب ، نسأل الله أن ييسر إخراج الباقي .

تنبيه : ذكر الذهبي أن من الملاحظات على كتاب علل الدارقطني ، أنه يذكر الطريق الذي رواه الثبت ويعله بطريق رواها راو واهي ، فقال: فإن كانت العلة غير مؤثرة ، بأن يرويه الثبت على وجه ، ويُخالفه واهٍ ، فليس بمعلول ، وقد ساق الدارقطني كثيراً من هذا النمط في كتاب " العلل " ، فلم يُصِب ، لأن الحكم للثَّبْت[1].

وكذلك وجدت في علله وفي غيرها من كتب العلل ملاحظة أخرى وهي أنهم يذكرون الخلاف في حديث ومداره على راو ضعيف ، ومثال ذلك : فقد سئل الدارقطني : عن حديث عائشة بنت سعد ، عن سعد في الآية ﴿ **وَإِنْ طَائِفَتَانِ من الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا** ﴾[2] قال سعد : علي وعثمان ،

---

(١) الموقظة ص 52 .

(٢) سورة الحجرات آية : 9.

لعن الله من لعن علياً ، ولعن الله من لعن عثمان . فقال : يرويه خارجة بن مصعب ، واختلف عنه ...[1] ، وخارجة ضعفه الدارقطني[2].

9- " المنتخب[3] من العلل للخلال " لابن قدامة المقدسي .

ألف الخلال كتاباً في علل الحديث ، وهو من كلام الإمام أحمد في العلل [4]، فجاء موفق الدين ابن قدامة المقدسي فاختار من كتاب الخلال أحاديث معينة ، ولعله مشى على ترتيب أصل الكتاب . وغالب ما في الكتاب أسئلة أجاب عنها الإمام أحمد ، وكذلك أجاب ابن معين عن بعض الأحاديث ، وغالب الأسئلة مسندة ، وقد وجد الجزء العاشر ، والحادي عشر من هذا المنتخب وهو المطبوع . والباقي مفقود .

وقفات مع كتب علل الحديث

من خلال قراءتي في كتب علل الحديث ظهرت لي أمور يبدو لي أنها تخالف التعريف الاصطلاحي الذي سبق ذكره : من أن العلة يشترط فيها الخفاء والغموض ، وأنها تقدح في صحة الحديث ، وسأذكر بعض الأمثلة لكل أمر من هذه الأمور ، منها :

١ -يذكرون فيها الحديث الصحيح ومتابعاته.

مثال ذلك : قال الترمذي : حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري ، حدثنا ابن عيينة ، عن سليمان الأحول ، عن مجاهد ، عن أبي عياض ، عن عبد الله بن عمرو ﷺ : " **أن رسول الله ﷺ رخص في الْجَرِّ غَيْرِ الْمُزَفَّتِ**[5]". فقال – يعني البخاري - : هو حديث صحيح.

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، للدارقطني 4 / 364 -365 ، رقم الحديث : 630 .

(٢) ينظر : سؤالات أبي عبدالرحمن السلمي للدارقطني ص 173 ، رقم الترجمة : 116 .

(٣) الانتخاب هو: اختيار الطالب لبعض أحاديث الشيخ ليسمعها ويكتبها عنه. قاله في معجم علوم الحديث النبوي ص 53.

(٤) قال الخطيب البغدادي : وجمع أبو بكر الخلال سائر ما عند هؤلاء – يعني تلاميذ أحمد بن حنبل - من أقوال أحمد وفتاويه ، وكلامه في العلل والرجال ، والسنة والفروع ، حتى حصل عنده من ذلك مالا يوصف كثرة ، ورحل إلى النواحي في تحصيله ، وكتب عن نحو من مائه نفس من أصحاب الإمام ، ثم كتب كثيراً من ذلك عن أصحاب أصحابه ، وبعضه عن رجل عن آخر عن الإمام أحمد ، ثم أخذ في ترتيب ذلك ، وتهذيبه وتبويبه ، وعمل كتاب العلم ، وكتاب العلل ، وكتاب السنة كل واحد من الثلاثة في ثلاث مجلدات . تاريخ بغداد 11/ 331 .

(٥) الزِّفْتُ القَار ، وِعاءٌ مُزَفَّتٌ وجَرَّةٌ مزَفَّتة : مَطْلِيَّة بالزِّفْتِ ، ويقال لبعض أَوعية الخمر : المزَفَّتُ ، وهو المقَيَّر ، ونهى النبي ﷺ عن هذا الوِعاءِ المزَفَّتِ أَن يُنْتَبذ فيه . قاله في لسان العرب 6/ 55 .

قال محمد : ورواه زياد بن فياض ، عن أبي عياض ، عن عبد الله بن عمرو ، عن النبي ﷺ هذا الحديث[1].

٢ –يذكرون فيها الناسخ والمنسوخ .

مثال ذلك : قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي ، وذكر الأحاديث المروية في " **الماء من الماء** " ، حديث هشام بن عروة – يعنى : عن أبيه – ، عن أبي أيوب ، عن أُبيّ بن كعب ، عن النبي ﷺ وحديث شعبة ، عن الحكم ، عن أبي صالح ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ في :" **الماء من الماء** ". فقال : هو منسوخ ، نسخه حديث سهل بن سعد ، عن أبي بن كعب[2].

ومثال ذلك أيضاً : قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي ، يقول: حديث ابن مسعود في التطبيق منسوخ لأن في حديث ابن إدريس ، عن عاصم بن كليب ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن علقمة ، عن عبد الله ﷺ : أن النبي ﷺ طبّق ، ثم أخبر سعد فقال:"**صدق أخي ، قد كنا نفعل ثم أمرنا بهذا** ". يعني : بوضع اليدين على الركبتين[3].

٣ –السؤال عن أحوال الرواة ، وأبنائهم ، ومن يقدم منهم .

مثال ذلك : قال البرقاني : قلت للدارقطني : مصعب ، وعامر ، وعمر ، ومحمد بنو سعد ، من أكبرهم ؟ ومن أولاهم بالتقديم من بينهم ؟ فقال : عامر بن سعد . قلت : كيف حال عمر بن سعد ؟ وجرى فيه ما جرى ، فقال : كيف يكون حال من جرى منه مثل ذلك ، ثم قال : ما خرجوا عنه في الصحيح[4].

ومثال آخر : سئل الدارقطني : عن أبي فاختة ؟ فقال : سعيد بن عِلاَقة ، قيل له : من عنى بالفواطم ؟ فقال : فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، وفاطمة بنت حمزة ، وفاطمة بنت أسد – والدة علي ﷺ – [5].

٤ –السؤال عن السماع .

---

(١) علل الترمذي الكبير 2/ 789.

(٢) علل الحديث ، علل أحاديث في الطهارة 258/1 ، رقم الحديث : 114 .

(٣) علل الحديث ، علل أحاديث في الصلاة 321/1 ، رقم الحديث : 246 .

(٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية 4/ 364 .

(٥) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (المخطوط 5/ 215 ب) .

مثال ذلك : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن رواية عروة ، عن علي ، فقال : مرسل[1].

٥ – يذكرون الحديث الموضوع .

مثال ذلك : قال عبدالله بن الإمام أحمد : حدثنا يحيى بن معين ، قال : حدثنا يحيى بن أبي بكير ، عن عمار بن سيف حديث عاصم ، عن أبي عثمان ، عن جرير : **"تبنى مدينة بين دجلة والدجيل"**. فلما فرغ منه ، قال يحيى : هذا موضوع أو قال : كذب[2].

٦ – يذكرون كيف يُعَرف أن الشيخ دخل بلد من البلدان

مثال ذلك : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي ، عن حديث رواه عبد الرحمن بن شريك ، عن أبيه ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن ضمرة بن عبد الله بن أنيس ، عن أبيه ﷺ ، عن النبي ﷺ قال : " **ليلة القدر ، ليلة ثلاث وعشرين** " . قلت لأبي : سمع أبو إسحاق من عبدالله بن أبي قتادة ؟ فقال : قد روى عن عبد الله بن أبي قتادة : إسماعيل بن أبي خالد ، وأبو إسحاق الهمداني هذا الحديث ، فيدل أن عبدالله بن أبي قتادة قدم الكوفة[3].

٧ –يذكرون فيها فقه الناقد والعالم .

مثال ذلك : قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي ، ذكر حديث حماد ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع " **أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد : أن مُرُوا أهل المدينة أن يقدموا على نسائهم ، أو يطلقوهنّ فان طلقوهنّ فليبعثوا إليهن بنفقة لما مضى**". قال أبي : نحن نأخذ بهذا في نفقة ما مضى[4].

ومثال آخر : قال ابن أبي حاتم : سئل أبي ، عن حديث رواه حماد بن سلمة ، عن حميد ، عن أنس : " **أن غلاماً سرق على عهد عمر ، فأُتيَ به عمر فشُبِر الغلام ، وأخذ مقايسه ، فنقص أنملة فلم يقطعه** ". قال أبي : هذا خطأ ، حدثنا الأنصاري ، عن حماد ، عن أنس : " **أن غلاماً سرق فأُتيَ به أبو بكر فشبره** ". وهو الصحيح ، قلت لأبي : ما معنى هذا الحديث ؟ وهل تقول به

---

(١) علل الحديث ، علل أحاديث في الطهارة 266/1، رقم الحديث : 138 .

(٢) العلل ومعرفة الرجال براواية عبدالله 2 / 370 ، رقم الحديث : 2645 .

(٣) علل الحديث ، علل أخبار في الصوم 557/1 ، رقم الحديث : 736 .

(٤) علل الحديث ، علل أخبار في النكاح 2/ 87 ، رقم الحديث : 1217 .

؟ قال: كان إسحاق بن راهويه يأخذ به ، وأما نحن فانا نذهب إلى حديث النبي ﷺ ، في البلوغ خمسة عشر ، أو احتلام قبل ذلك ، وإذا أشكل نظر إلى العانة ، فان نبت فهو بلوغ [١].

٨ –يذكرون فيها بعض تراجم الرواة .

مثال ذلك : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي ، عن حديث رواه عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري قال : " **رأيت علي بن الحسين يخضب بالسواد ، وأخبرني أن أباه كان يخضب به** " . قال أبي : هذا الحديث منكر ، وكان الزهري : رجلاً قصيراً ، ولكان أسنانه مشبكة بالذهب ، وكان يخضب بالسواد[٢].

ومثال آخر : قال الدارقطني : الماجشون يعقوب بن أبي سلمة ، ومن ولده : يوسف بن يعقوب ، وعبد العزيز بن يعقوب ؛ فأما يوسف فيروي عن الزهري ، وصالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وصالح بن كيسان ، وأبيه يعقوب وغيرهم .

وأما أخوه : عبد العزيز بن يعقوب ؛ فيروي عن محمد بن المنكدر أحاديث مراسيل ، حدث عنه أحمد بن حنبل ، ومحمود بن خداش ، والحسن الزعفراني ، وعبد العزيز هذا يكنى : أبا الأصبغ .

وعبد الله بن أبي سلمة الماجشون – أخو يعقوب – يروي عن عبد الله بن عمر ، وعن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، وعبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج ، ونافع مولى أبي قتادة وغيرهم .

وابنه عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ، يروي عن : زيد بن أسلم ، وعمرو بن أبي عمرو ، ومحمد بن المنكدر ، والزهري وغيرهم .

وابنه عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون ، وكان فقيهاً من أصحاب مالك أستاذ أحمد بن المعدل .

وأخوه يوسف بن عبد العزيز حدث عنه : الزبير بن بكار ، فهذا ما حضرني في أولادهم ، وإنما لقب " بالماجشون " لحمرة وجهه[٣].

ومثال آخر : قال البرقاني : قال لنا أبو الحسن الدارقطني ، قال لنا ابن مخلد : كان الرمادي إذا اشتكى شيئاً ، قال : هاتوا أصحاب الحديث ، فإذا حضروا عنده ، قال : اقرؤوا عليّ الحديث. وقال لنا الدارقطني : سمعت النيسابوري يقول : حضرت إبراهيم بن هانئ النيسابوري يوم وفاته فدعا ابنه

---

(١) علل الحديث ، علل أخبار في الحدود 2/ 152 ، رقم الحديث : 1350 .

(٢) علل الحديث ، علل أخبار رويت في الأدب والطب 3/ 112 ، رقم الحديث : 2417 .

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية 11 / 288 – 290 .

إسحاق ، فقال : غربت الشمس ؟ قال : لا ، ثم قال : يا أبه رخص لك في الإفطار في الفرض ، وأنت متطوع ، قال : لا ، وأنا عطشان ، أمهل ، ثم قال : ﴿ **لِمِثْلِ هذا فَلْيَعْمَلْ الْعَامِلُونَ** ﴾[1] ثم خرجت نفسه .

حدثنا الدارقطني : ثنا أبو بكر النيسابوري ، حدثني أبو موسى الطوسي ، ثنا أبو بكر بن زنجويه ، قال : قال أحمد بن حنبل : إن كان ببغداد من الأبدال أحد فأبو إسحاق إبراهيم بن هانئ[2].

٩ –السؤال عن اسم الراوي ، وبيان الاسم المهمل من غير وجود علة في الحديث .

مثال ذلك : قال الترمذي : سألت محمداً – يعني البخاري _ عن حديث أبي عثمان الأنصاري ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : " **ما أَسْكَرَ منه الْفَرْقُ فَمِلْءُ الْكَفِّ منه حَرَامٌ** ". وقلت له : أبو عثمان الأنصاري ما اسمه ؟ فقال : اسمه عمرو بن سالم ، روى عنه مهدي بن ميمون ، والربيع بن صَبِيح ، وروى عنه مطرف بن طريف أحاديث[3].

ومثال ذلك : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي ، عن حديث رواه إسماعيل بن عياش ، عن ثعلبة بن مسلم الخثعمي ، عن نافع : " **سألت عائشة ، عن ركعتين بعد العصر** " . فقلت لأبي : من نافع هذا ؟ قال : هو مولى ابن عمر[4].

١٠ –يذكرون فيها متابعات الحديث .

مثال ذلك : قال الترمذي : حدثنا أبو كريب ، وأبو السائب ، وحسين بن الأسود البغدادي ، قالوا : حدثنا أبو أسامة ، عن بُريد بن عبد الله ، عن جده أبي بردة ، عن أبي موسى ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : " **الكافر يأكل في سبعة أمعاء ، والمؤمن يأكل في معي واحد**".

سألت محمداً ؟ قال : هذا حديث أبي كريب . فقلت له : حدثنا غير واحد عن أبي أسامة ، فجعل يتعجب منه ، ولم يعرفه إلا من حديثه[5].

١١ –يذكرون فيها تفسير الأحاديث .

---

(١) سورة الصافات آية : 61 .

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية 6/ 29 .

(٣) علل الترمذي الكبير 2/ 785.

(٤) علل الحديث ، علل أحاديث في الصلاة 407/1 ، رقم الحديث : 423 .

(٥) علل الترمذي الكبير 2/ 772.

مثال ذلك : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي ، عن تفسير حديث النبي ﷺ : " **الرحم شَجْنَةٌ من الرحمن ، وإنها آخذة بحقو الرحمن** ... " . فقال : قال الزهري : على رسول الله ﷺ البلاغ ، ومنا التسليم . قال : أمرّوا حديث رسول الله ﷺ على ما جاءت ، وحُدِّثت عن معمر بن سليمان ، عن أبيه : أنه قال : كانوا يكرهون تفسير حديث رسول الله ﷺ بآرائهم ، كما يكرهون تفسير القرآن برأيهم .

وقال الهيثم بن خارجة : سمعت الوليد بن مسلم يقول : سألت الأوزاعي ، وسفيان الثوري ومالك بن أنس ، والليث بن سعد ، عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة ، والرؤية والقرآن ، فقال: أمرّوها كما جاءت بلا كيف[1].

الكتب التي اعتنت بنقد المتن

اهتمت بعض الكتب ، والبحوث بنقد متن الحديث ، وبيان المعايير التي استند عليها المحدثون في نقدهم للمتون ، ولا شك أن هذا الاهتمام يظهر بجلاء خطأ ، أو كذب من يقول : إن جهود علماء الحديث كانت منصبة على نقد الأسانيد دون المتون ، وهذه الكتب بعضها مطبوع ، والبعض الآخر عبارة عن بحوث ، فمنها :

١ -**المنار المنيف في الصحيح والضعيف ، لابن قيم الجوزية** . حيث حوى كتابه سؤالين :

الأول : حول أحاديث معينة ، فأجاب عنها .

الثاني : أنه سئل: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده ؟ فجاء الكتاب جواباً على هذا السؤال ، وجعله على قسمين :

القسم الأول : ذكر فيه ضوابط إجمالية عن طريقها يمكن الحكم على الحديث بأنه موضوع ، ومن هذه الضوابط : اشتماله على أمثال هذه المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ ، وتكذيب

---

(١) علل الحديث ، علل أخبار رويت في البر والصلة 2/ 523 ، رقم الحديث : 2118 .

الحس له ، وسلجة الحديث وكونه مما يسخر منه ، ومناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة ... إلخ .

القسم الثاني: أتى فيه بكليات عامة ، وضوابط تفصيلية ، مثل : أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب ، وأحاديث الحَمَام – بالتخفيف – لا يصح منها شيء ، ومنها أحاديث التواريخ المستقبلة ، وهي : كل حديث فيه إذا كانت سنة كذا وكذا حل كذا وكذا ... ألخ .

2- **مقاييس نقد متون السنة** ، للدكتور مسفر غرم الله الدّميني . حيث قسم المؤلف كتابه ثلاثة أبواب :

الباب الأول : مقاييس النقد عند الصحابة ، وهي : عرض الحديث على القرآن ، وعرض السنة بعضها على بعض ، والنظر العقلي .

الباب الثاني : مقاييس النقد عند المحدثين ، ومنها : عرض الحديث على القرآن ، وعرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض ، وعرض متن الحديث على الواقع والمعلومات التاريخية ، وركاكة لفظ الحديث وبعد معناه ...إلخ .

الباب الثالث : مقاييس النقد عند الفقهاء ، ومنها : عرض السنة على القرآن ، وعرض السنة على الإجماع ، وعرض السنة على عمل الصحابة ، وعرض السنة على الأصول العامة ...ألخ.

وقد ذكر في عدة مواضع من كتابه كلاماً يحسن الوقوف عنده والتنبيه عليه ، منها :

-قوله: " لكن من يطالع كتب العلل والرجال لا يجد فيها نقداً لمتون الأحاديث" [1] ، وقال في موضع آخر "ومن الكتب المؤلفة في نقد الأحاديث كتب العلل ، لكنها كما هو معلوم مختصة بعلل الأسانيد فقط ، ومن كتب العلل : (علل الحديث ومعرفة الرجال) لابن المديني وقد راجعته كله فلم أجده يعلل حديثاً واحداً بالنظر إلى متنه[2] ... وكتاب (علل الحديث) لابن أبي حاتم – في مجلدين – وهو أكبر كتاب مطبوع في العلل ، ذكر فيه علل (2840) حديثاً،

---

(1) مقاييس نقد متون السنة ص 5 .

(2) ما ذكره الدكتور مسفر – جزاه الله خيراً – من عدم وجود علل في المتن في كتاب ابن المديني غير دقيق وانظر الحديث رقم 116 ص 77 في علل ابن المديني .

وليس فيها تعليل للمتون ، بل كل ذلك للأسانيد" [1] ، فعلى هذا الأساس لم يعتمد على كتب العلل حين تكلم على مقاييس نقد المتون عند المحدثين وما ذكر في هذه الرسالة من الأحاديث يكفي لبيان عدم صواب ما ذكره الدكتور مسفر .

3- **مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة من خلال كتابه " الموضوعات"** ، للدكتور مسفر غرم الله الدّميني أيضاً ، حيث ذكر أن ابن الجوزي في كتابه الموضوعات عندما يذكر حديثاً موضوعاً ينقد سنده أولاً ، ثم بعد ذلك ينقد بعضها من جهة المتن ، ويذكر في أثناء ذلك قاعدة ، أو مقياس ، ثم ذكر الدكتور مسفر : سبعة مقاييس اعتمد عليها ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع ، وهي : عرض الحديث على القرآن ، وعرض الحديث على السنة الصحيحة الثابتة ، واشتمال الحديث على أمر مستحيل أو مخالف للمعقول ، ومناقضة الحديث للأصول ، وعرض الحديث على الوقائع التاريخية ، وركاكة ألفاظ الحديث وبُعْد معناه ، ودلالة الحديث على مشابهة الخالق للمخلوق.

4- **جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف** ، للدكتور محمد طاهر الجوابي ، حيث بحث المؤلف قضية متن الحديث من خلال عدة أبواب ، هي : الأول : تحدث فيه عن مدارس الحديث وعلوم الحديث نشأتها وتطوها ، والثاني : تحدث فيه عن نشأة نقد المتن وتطوره ومراحله وأئمة النقد ، والثالث : الطرق النقدية الاحتياطية لصيانة متن الحديث ، والرابع : نقد مبنى المتن ، والخامس : نقد معنى الحديث ، والسادس : منهج المحدثين في نقد متن الحديث من خلال الشبهات الطاعنة في متن الحديث ، ومقاييس المحدثين في نقد متن الحديث .

وقد ذكر في المصادر والمراجع أنه اعتمد في بيان جهود المحدثين على كتب كثيرة منها : كتب علل الحديث لكنه قال : " وكانت الإفادة منها أقل مما كان متوقعاً لأن أغلب العلل كانت في الإسناد" [2] ، وقد تتبعت الكتاب فلم أجد المؤلف استدل بأمثلة في نقد المتن من كتب العلل بل اعتمد على كتب المصطلح وغيرها.

5- **منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي** ، للدكتور صلاح الدين بن أحمد الأدلبي ، ومقصود المؤلف من هذا الكتاب إثبات أن المسلمين اهتموا بالنقد الداخلي (المتن) وذلك وفق

---

(3) مقاييس نقد متون السنة ص244 ، و ما ذكره عن كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم فالشواهد في هذه الرسالة تبين عدم دقة هذا الكلام ، وكذلك في مواطن كثيرة لمن يطالع كتاب ابن أبي حاتم.

(1) جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي ص10 .

معايير منهجية ، فكان هذا الكتاب إجابة عن هذا السؤال ، وقسم المؤلف كتابه ثلاثة أبواب : الأول : الظواهر الموجبة لاعتماد نقد المتن بسبب انتشار ظاهرة الوضع والوهم ، والثاني : نقد المتن واعتماده عند الصحابة ، وعند علماء الحديث وذلك من خلال دراسة الرجال ، ونقد المرويات ، والثالث : معايير نقد المتن مثل : عدم مخالفة المتن للقرآن ، والثابت من الحديث ، وعدم مخالفة العقل ...ألخ .

وقد تكلم عن صعوبة البحث في هذا الموضوع — يعني نقد المتن — فقال:" ولا أعلم من أفرده بالتأليف سوى ابن القيم –رحمه الله – في رسالته التي سماها (المنار المنيف) ، ولا يمكن أن أدرج في هذه الفقرة كتب العلل لما ذكرت آنفاً من تركيزها على العلل الإسنادية بل إن العلل لابن المديني — شيخ البخاري –كله في علل الأسانيد" [1].وما ذكرته في الرد على د مسفر الدميني يكفي لرد هذا الكلام ، والمطلع على الكتاب يلحظ عدم إفادة المؤلف من كتب العلل بل أغلب اعتماده على كتب المصطلح وكتب السنة .

6- **نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين** ، للدكتور نجم عبدالرحمن خلف ، وقسم المؤلف بحثه لفصلين هما : الأول : صناعة المحدثين في نقد المتن ، وذكر فيه : حدود نقد المتن ، وشروط ناقد المتن ، ومعايير نقد المتن ، والفصل الثاني : صناعة المحدثين في الترجيحات بين المتون وذلك من خلال : اعتبارات نقدية راجعة إلى شكل المتن وأسلوبه ، واعتبارات راجعة إلى معنى لحديث ، واعتبارات نقدية راجعة إلى مقياس خارجي كموافقة القرآن الكريم ، واجماع العلماء .

7- **اهتمام المحدثين بنقد الحديث ، سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم** ، للدكتور محمد لقمان السَّلفي ، وقد قسم المؤلف كتابه لثلاثة أبواب : الأول: اهتمام المحدثين بنقد سند الحديث من خلال البحث عن عدالة الرواة ، وضبطهم ، واتصال السند ، والبحث عن العلة والشذوذ ، والثاني : اهتمام المحدثين بنقد متن الحديث من خلال البحث في علة في المتن ، ومخالفته للثقات ، والحكم على الحديث بالوضع من غير البحث في سند الحديث ، والثالث : مزاعم المستشرقين وأتباعهم حول عدم اهتمام المحدثين بنقد المتن ودحضها .

---

(2) منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي ص 22 .

وقد تحدث في نقد المتن عن العلة في المتن والقواعد التي اتبعها النقاد لادراك العلة ، وتحدث عن أنواع العلل ، ثم ذكر بعض الأمثلة عليها ، وما ذكره من الأمثلة عددها (36) مثالاً لم يذكر من كتب العلل سوى مثال واحد فقط ، وبقية الأمثلة أخذها من كتب الحديث عامة ، ثم تحدث عن الوضع في الحديث وما يتعلق به ، ثم تحدث بشيء من التفصيل عن كتاب المنار المنيف لابن القيم الجوزية ، فالمؤلف – جزاه الله خيراً – لم يقصد استيعاب الأحاديث التي أعل متنها في كتب العلل بل قصد الكلام على اهتمام المحدثين بالمتن عموماً .

8- **نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث ، دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين** [1]، لإسماعيل الكردي ، وهو مطبوع ، وهو كتاب أراد مؤلفه الطعن في الحديث والسنة النبوية من خلال تحكيم العقل واتباع الهوى ، ويدّعي أنه يتبع منهجاً مرسوماً في النقد ، وما هو إلا م تبع لقواعد المبتدعة في التعامل مع نصوص السنة النبوية.

9- **منهج مقارنة الروايات عند المحدثين** ، لفتح الدين البيانوني ، وهي رسالة ماجستير مقدمة لمعهد الدعوة بالمدينة المنورة التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام 1409 هـ . وهي دراسة وصفية نقدية لدعوى المستشرقين اهتمام المحدثين بنقد سند الحديث دون متنه .

10- **نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى** ، لمحمد مصلح الزعبي ، وه ي رسالة ماجستير مقدّمة للجامعة الأردنية عام 1999م . ولم أطلع عليها .

11- **من افتراءات المستشرقين على أساليب المحدثين في العناية بمتون الأحاديث** ، للدكتورة عزية علي طه ، بحث نشر في مجلة البحوث الإسلامية التابعة للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء ، العدد (31) عام 1411 هـ . وتكلمت الباحثة فيه على عدة أمور ، هي : استعراض بعض افتراءات المستشرقين حول أساليب المحدثين في العناية بمتون الأحاديث ، واختلاف الروايات حول تدوين الحديث وكيفية الجمع بينها ، وبعض الأسباب التي دفعت المحدثين للعناية بمتون الأحاديث ، وبعض المناهج التي اتبعها المحدثون للعناية بمتون الأحاديث ، وبعض النتائج التي ترتبت على عناية المحدثين بمتون الأحاديث ، وحكم المحدثين على الأحاديث المتعارضة والأحاديث التي ظاهرها التعارض ، والرد على افتراءات المستشرقين حول أساليب المحدثين في العناية بمتون الأحاديث.

---

(1) وقد ألفت عدة كتب للرد على هذا الكتاب منها : كتاب (دفاعاً عن الصحيحين) تأليف : نجاح محمد العزام ، ورسالة ماجستير بعنوان (نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث لإسماعيل الكردي) لخضر بن أحمد لزرق ، في المغرب .

12- **منهج المحدثين في نقد متون الأحاديث النبوية** ، للدكتورة موزة أحمد محمد الكواري ، بحث نشر في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة التابعة لجامعة قطر ، العدد السابع عام 1414هـ ، تحدثت فيه الباحثة عن عوامل ظهور نقد المتن ، ونقد المتن عند الصحابة ، ونقد المتن عند علماء الحديث ، وتظهر عناية المحدثين بمتون الأحاديث من خلال : وضع قواعد اصطلاحية شاملة للنقد السند والمتن ، واهتمامهم بسلامة المتن من العيوب ، واهتمامهم بصفة رواية الحديث لفظاً ومعنى ونقد المتن وفق مقاييس عامة ، ودعوى عناية المحدثين بنقد السند دون المتن .

أنواع العلة [1]

تنوعت العلة عند علماء الحديث إلى قسمين ، هما :

القسم الأول : حسب مكانها ، فتنقسم إلى علل في المتن ، وعلل في الإسناد .

أما العلل التي تقع في المتن ، فمنها :

١. **رواية الحديث بالمعنى ، وأدى ذلك لتغيير المعنى وإثباته لحكم جديد** . مثال ذلك : ما قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه مروان الفَزَاري ، عن أبي حيان التيمي ،

(١) تكلم عن بعض ما ذكرت من أنواع علل المتن الدكتور همام سعيد في مقدمة شرح علل الترمذي 1/ 139- 163.

عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة : " **أن النبي ﷺ سمى الأنثى من الخيل : الفرس** ". فقال : هذا حديث مشهور ، رواه جماعة عن أبي حيان ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ أنه ذكر الغلول فقال: " **لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على عنقه فرس**" فاختصر مروان هذا الحديث لما قال : " **يحملها على رقبته** " أي جعل الفرس أنثى حين قال : "**يحملها**" ، ولم يقل : " **يحمله**" [(١)].

٢. **اختصار الحديث مما أدى لتغيّر معناه** . ومثاله ما قاله ابن أبي حاتم : سألت أبي ، عن حديث رواه ابن المبارك ، عن معمر ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده : " **أن النبي ﷺ حبس في تهمة** " . قال أبي: روى هذا الحديث ابن علية ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده قال : أتى النبي ﷺ أهلنا. فقالوا: إخواننا، فيم حبسوا ؟ قال : " **أطلقوا لهم إخوانهم** " اختصر معمر كما ترى[(٢)].

٣. **إدراج لفظة أو جملة في متن الحديث ليست منه** . ومثال ذلك : ما قاله ابن أبي حاتم : ذكر أبي حديثاً رواه حفص بن عبد الله النيسابوري ، عن إبراهيم بن طهمان ، عن هشام ابن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة . ورواه سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : "**إذا استيقظ أحدكم من منامه ، فليغسل كفيه ثلاث مرات ، قبل أن يجعلهما في الإناء ؛ فإنه لا يدري أين باتت يده ، ثم ليغترف بيمينه من إنائه ، ثم ليصبَّ على شماله فليغسل مقعدته** " . قال أبي : ينبغي أن يكون : " **ثم ليغترف بيمينه** ... " إلى آخر الحديث من كلام إبراهيم بن طهمان ؛ فإنه قد كان يصل كلامه بالحديث فلا يميزه المستمع[(٣)].

٤. **التفرد بزيادة لفظة في متن الحديث ممن لا يحتمل تفرده** . ومثال ذلك : سئل الدارقطني : عن حديث سعيد بن المسيب ، عن عمر رضي الله عنه في تكبيرات الجنازة قال : كل ذلك قد كان " **أربع ، وخمس ؛ فأمر الناس بأربع** " . فقال الدارقطني : رواه شعبة ، عن عمرو بن مرة

---

(١) علل الحديث، علل أخبار في الغزو والسير 1 / 635 ، رقم الحديث: 902 .

(٢) علل الحديث، علل أخبار في الأقضية 2 / 187 ، رقم الحديث: 1421 .

(٣) علل الحديث، علل أحاديث في الطهارة 1 / 281 ، رقم الحديث: 170 .

عن سعيد ، حدث به النضر بن محمد عنه ، ولفظه : قال عمر : " **كبرنا مع رسول الله ﷺ أربعاً وخمساً ؛ فأمر عمر بأربع – يعني تكبير العيد والجنائز** – " . تفرد بهذا اللفظ النضر بن محمد ، عن شعبة ، وبقوله : " **يعني العيدين والجنائز** " ، وذكر : " **العيدين** " وهم فيه ، ورواه غندر ، وأبو النضر ، ويحيى القطان ، وعلي بن الجعد ، عن شعبة بهذا الإسناد ، ولفظه ما ذكرناه أولاً ، ولم يذكروا تكبير العيد ، وهو الصواب[1]. انتهى.

٥. **مخالفة الصحابي لما رواه** . ومثاله: قال مسلم : خبر آخر غير محفوظ الإسناد : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا زيد بن حباب ، ثنا عمر بن عبد الله بن أبي خثعم ، حدثني يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رجلاً قال : يا رسول الله : ما الطهور بالخفين؟ قال : " **للمقيم يوم وليلة ، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن** ". هذه الرواية في المسح عن أبي هريرة ليست بمحفوظة ، وذلك أن أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النبي ﷺ لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخفين ، وسنذكر ذلك عنه – إن شاء الله –[2].

٦. **قلب المتن بأن يقدم الراوي ويؤخر فيه**. ومثاله : قال عبدالله بن أحمد بن حنبل : حدثني أبي ، قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن شعبة قال : حدثني قتادة ، عن أبي الطفيل ، قال : حج ابن عباس ، ومعاوية ، فجعل ابن عباس يستلم الأركان كلها ، فقال معاوية : إنما استلم رسول الله ﷺ هذين الركنين الأيمنين ، فقال ابن عباس : ليس من أركانه مهجور.

وحدثني أبي ، قال : حدثنا حجاج ، قال : حدثني شعبة ، ومحمد بن جعفر قال : حدثنا شعبة ، قال : سمعت قتادة يحدث ، قال حجاج قال : سمعت أبا الطفيل قال : قدم معاوية وابن عباس فطاف ابن عباس . فذكر مثله . وقال حجاج : قال شعبة : الناس يخالفوني في هذا الحديث ؛ يقولون: معاوية هو الذي قال: ليس من البيت شيء مهجور. ولكني حفظته من قتادة هكذا[3].

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 2 / 159-160، رقم الحديث: 187 .

(٢) التمييز ص 208 .

(٣) العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله 3 / 315 – 316 ، رقم الحديث : 5404 – 5406 .

٧. **أن لا يشبه المتن كلام النبي ﷺ وأنه بكلام غيره أقرب** . ومثاله : سئل الدارقطني : عن حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : " **المعدة حوض البدن ، والعروق إليها واردة** " الحديث . فقال : يرويه يحيى بن عبد الله بن الضحاك البَابْلُتيّ الحراني ، عن إبراهيم بن جريج الرَّهَاوِيُّ ، عن زيد بن أبي أُنَيسة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، واختلف عنه ؛ فرواه أبو فروة الرهاوي عنه ، فقال : عن الزهري ، عن عروة عن عائشة. وكلاهما وهم ، لا يصح ولا يعرف هذا من كلام النبي ﷺ . إنما هو من كلام عبد الملك بن سعيد بن أبجر . قيل لأبي الحسن الدارقطني : هل سمع زيد بن أبي أُنَيسة ، عن الزهري ، فقال : نعم ، ولم يرو هذا مسنداً غير إبراهيم بن جريج ، وكان طبيباً ، فجعل له إسناداً ، ولم يسند غير هذا الحديث[١].

٨. **دخول متن في متن آخر** . ومثاله : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن عثمان ، عن ابن حِمْيَر ، عن فضالة بن شريك ، عن خالد بن معدان ، عن العرباض بن سارية : أن النبي ﷺ وعظهم موعظة وجلت مرها القلوب ، وذرفت منها العيون ، فقال : " **أيها الناس ، يوشك أن تكونوا أجناداً مجنّدة ، فجند بالشام ، وجند بالعراق ، وجند باليمن** ... " فذكر الحديث . قال أبي : قد دخل له حديث في حديث ، حديث ابن حَوالَة في حديث سعيد بن عبدالعزيز[٢].

٩. **إبدال متن حديث بمتن حديث آخر** . ومثاله : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي ، عن حديث رواه قَبِيصة ، عن الثوري ، عن عطاء بن السائب ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو قال : قال النبي ﷺ :" **أوصى امرأً بأبه** " . قال أبي : هذا خطأ ، يريد جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : "**جئت أبايعك على الهجرة وأبواي يبكيان** " ، وإنما روى ذاك الحديث

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 8 / 48 ، رقم الحديث: 1401 .

(٢) علل الحديث، علل أخبار رويت في الأمراء والفتن 3 / 274 ، رقم الحديث : 2762.

سفيان، عن منصور ، عن عبيد بن علي ، عن خداش أبي سلامة ، عن النبي ﷺ " **أوصى امرأً بأمه** " . قال أبي : فهذا الذي أراد قَبِيصة ، دخل له حديث في حديث. انتهى[1].

١٠. **التصحيف في ألفاظ الحديث ومعانيها** ، مثال الأول : قال مسلم : ومن فاحش الوهم لابن لَهِيعة : حدثنا زهير بن حرب ، ثنا إسحاق بن عيسى ، ثنا ابن لَهِيعة قال : كتب إلي موسى بن عقبة يقول : حدثني بسر بن سعيد ، عن زيد بن ثابت : " **أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد**" قلت لابن لَهِيعة : مسجد في بيته ؟ قال : مسجد الرسول ﷺ . ثم قال مسلم : وهذه رواية فاسدة من كل جهة ، فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعاً وابن لَهِيعة المصحف في متنه ، المغفل في إسناده ، وإنما الحديث : " **أن النبي ﷺ احتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصلي فيها**"...[2].

ومثال تصحيف المعنى : ما ذكره الحاكم قال : سمعت أبا منصور بن أبي محمد الفقيه يقول: كنت بعَدَن اليمن يوماً ، وأعرابي يذاكرنا ، فقال : " **كان رسول الله ﷺ إذا صلى نَصَبَ بين يديه شاة** " فأنكرت ذلك عليه ، فجاء بجزء فيه : " **كان رسول الله ﷺ إذا صلى نَصَبَ بين يديه عَنَزَة** "[3] فقال : أبصر : " **كان رسول الله ﷺ إذا صلى نَصَبَ بين يديه عَنْزَة** " فقلت: أخطأت ؛ إنما هو "**عَنَزَة**" أي عصا[4].

وأما العلل التي تقع في الإسناد فكثيرة : ذكر الحاكم منها عشرة أجناس ، وزدت عليه تقريباً مثلها:

١. **أن يكون السند ظاهره الصحة ، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه** . ومثال ذلك: ما رواه الحاكم من حديث موسى بن عقبة ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ،

---

(١) علل الحديث، علل أخبار رويت في البر والصلة 2 / 522 ، رقم الحديث : 2115.

(٢) التمييز ص 187 - 188 .

(٣) لعله يقصد حديث أبي جحيفة قال : " خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة إلى البطحاء ، فتوضأ فصلى الظهر ركعتين ، والعصر ركعتين ، وبين يديه عَنَزَة " . أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الوضوء ، باب استعمال فضل وضوء الناس ، رقم الحديث : 185 ، ومسلم في صحيحه ،كتاب الصلاة ، باب سترة المصلي ، رقم الحديث : 503 . وهذا لفظه .

(٤) معرفة علوم الحديث ص 439 .

عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : " **من جلس مجلساً فكثر فيه لغطه ، فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك ، لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، غفر له ما كان في مجلسه ذلك** ". ثم قال الحاكم : هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح وله علة فاحشة . ثم روي أن مسلماً جاء إلى البخاري ، وسأله عنه ، فقال : هذا حديث مليح ، إلا أنه معلول ، حدثنا به موسى بن إسلمعيل ، ثنا وهيب ، ثنا سهيل ، عن عون بن عبد الله قوله ، هذا أولى ؛ لأنه لا نذكر لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل[1].

٢. **أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ ويسند من وجه ظاهره الصحة** .

ومثاله : ما رواه الحاكم من حديث قبيصة بن عقبة ، عن سفيان ، عن خالد الحذاء وعاصم ، عن أبي قلابة ، عن أنس مرفوعاً : " **أرحم أمتي أبو بكر ، وأشدهم في دين الله عمر ، وأصدقهم حياء عثمان ، وأقرأهم أبيّ بن كعب ، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ ابن جبل ، وإن لكل أمة أميناً ، وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة**". قال : فلو صح بإسناده لأخرج في الصحيح ، إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة أنه ﷺ **قال :" أرحم أمتي"** مرسلاً ، وأسند ووصل : " **إن لكل أمة أميناً ، وأبو عبيدة أمين هذه الأمة**" هكذا رواه البصريون الحفاظ عن خالد الحذاء وعاصم جميعاً ، فأُسْقط المرسل من الحديث ، وخُرِّج المتصل بذكر أبي عبيدة في الصحيحين[2].

٣. **أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ، ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته ، كرواية المدنيين ، عن الكوفيين** . ومثاله ما رواه الحاكم من حديث موسى بن عقبة ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبيه مرفوعاً : " **إني لأستغفر الله ، وأتوب إليه في اليوم مائة مرة** " . قال الحاكم : وهذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا علم أنه من شرط الصحيح والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا . ثم رواه الحاكم من طريق أبي الربيع ، عن حماد ابن زيد ، عن ثابت البناني ، قال سمعت أبا بردة يحدث ، عن الأغر المزني – وكانت له صحبة – قال : قال رسول الله ﷺ : " **إنه ليُغَان على قلبي فأستغفر الله في اليوم مائة مرة** ". ثم

---

(١) معرفة علوم الحديث ص 361 ، والحاكم لم يعنون لهذه العلل وإنما العناوين من السيوطي ينظر: تدريب الراوي 1/ 259 .

(٢) معرفة علوم الحديث ص 365 . وينظر : تدريب الراوي للسيوطي 1/ 259 .

قال الحاكم : رواه مسلم بن الحجاج في الصحيح عن أبي الربيع ، وهو الصحيح المحفوظ ، ورواه الكوفيون أيضاً : مِسْعَر ، وشعبة وغيرهما ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي بردة هكذا[1].

٤. **أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ، فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته ، بل ولا يكون معروفاً من جهته** . مثاله ما رواه الحاكم من حديث زهير بن محمد ، عن عثمان بن سليمان ، عن أبيه أنه : " **سمع رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطور** " . ثم قال الحاكم : قد خرج العسكري وغيره من المشايخ هذا الحديث في الوحدان ، وهو معلول من ثلاثة أوجه : أحدها : أن عثمان هو بن أبي سليمان ، والآخر: أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم ، عن أبيه ، والثالث : قوله : سَمِع النبي ﷺ ، وأبو سليمان لم يسمع من النبي ﷺ ولم يَرَه ، وقد خرجت شواهده في التلخيص[2].

٥. **أن يكون السند مروياً بالعنعنة ، وسقط منه رجل دلت عليه طريق أخرى محفوظة** . مثاله ما رواه الحاكم : من حديث يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن علي بن الحسين عن رجال من الأنصار : " **أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمى بنجم فاستنار** ". الحديث . ثم قال الحاكم : علة هذا الحديث أن يونس على حفظه وجلالة مَحَلِّه قَصَّر به ، وإنما هو عن ابن عباس ، قال : حدثني رجال من الأنصار ، هكذا رواه ابن عيينة ، ويونس في سائر الروايات ، وشعيب بن أبي حمزة ، وصالح بن كيسان ، والأوزاعي وغيرهم ، عن الزهري ، وهو مخرج في الصحيح[3].

٦. **أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد** . مثاله ما رواه الحاكم من حديث علي بن الحسين بن واقد ، عن أبيه ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله : ما لك أَفْصَحُنا ولم تخرج من بين أظهرنا ؟ قال : " **كانت لغة إسماعيل قد دَرَسَتْ ، فجاء بها جبرائيل عليه السلام إليَّ فَحَفَّظَنِيها** " . ثم قال الحاكم : لهذا الحديث علة عجيبة : حدثني أبو عبدالله محمد بن العباس الضبي – رحمه الله – من أصل كتابه ، قال : أنا أحمد بن علي بن رزين الفاشاني من

---

(١) معرفة علوم الحديث ص 366 . وينظر : تدريب الراوي للسيوطي 1/ 259 .

(٢) معرفة علوم الحديث ص 367 . وينظر : تدريب الراوي للسيوطي 1/ 260 .

(٣) معرفة علوم الحديث ص 368 . وينظر : تدريب الراوي للسيوطي 1/ 260 .

أصل كتابه ، قال : ثنا علي بن خَشْرَم ، قال : ثنا علي بن الحسين بن وَاقد ، قال : بلغني أن عمر بن الخطاب ﷺ قال : يا رسول الله إنك أفصحنا ، ولم تخرج من بين أظهرنا ، فقال له رسول الله ﷺ :" **إن لغة إسماعيل كانت دَرَسَتْ فأتاني بها جبرائيل فَحَفَّظَنِيها** "[1].

٧. **الاختلاف على رجل في تسمية شيخه ، أو تجهيله** . مثاله ما رواه الحاكم من حديث الزهري ، عن سفيان الثوري ، عن حجاج بن فُرافِصَة ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً : " **المؤمن غِرٌّ كريم ، والفاجر خَبٌّ لئيم** ". ثم قال الحاكم: هكذا رواه عيسى بن يونس ، ويحيى بن الضريس ، عن الثوري ، فنظرت فإذا له علة . ثم روى من طريق أحمد بن سيَّار ، قال : حدثنا محمد بن كثير ، قال : حدثنا سفيان الثوري ، عن الحجاج بن فُرافِصَة ، عن رجل ، عن أبي سلمة ، قال سفيان : أَرَاهُ ذَكَر أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : " **المؤمن غِرٌّ كريم ، والفاجر خَبٌّ لئيم** "[2].

٨. **أن يكون الراوي قد روى عن شخص أدركه ، وسمع منه ، لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة ، فإذا رواها عنه بلا واسطة ، فَعِلَّتُهَا أنه :لم يسمعها منه.** مثاله ما رواه الحاكم من حديث يحيى بن أبي كثير ، عن أنس بن مالك ﷺ : أن النبي ﷺ كان إذا أَفْطَر عند أهل بيت قال:"**أفطر عندكم الصائمون ، وأكل طعامكم الأبرار ، ونزلت عليكم السكينة** ". ثم قال الحاكم : قد ثبت عندنا من غير وجه رؤية يحيى بن أبي كثير أنس بن مالك ، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث ، وله علة . ثم روى من طريق عبد الله ابن المبارك ، قال : أخبرنا هشام ، عن يحيى بن أبي كثير ، قال : حُدِّثتُ عن أنس : أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت ... الحديث[3].

٩. **أن تكون طريق الحديث معروفة ، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق ، فيقع من رواه من تلك الطريق – بناء على الجادة – في الوهم** . مثاله ما رواه الحاكم من حديث المنذر بن عبد الله الحِزَامي ، عن عبد العزيز بن أبي سلمة ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ﷺ : أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال : " **سبحانك اللهم** ،

---

(١) معرفة علوم الحديث ص 369 . وينظر : تدريب الراوي للسيوطي 1/ 260 .

(٢) معرفة علوم الحديث ص 370 . وينظر : تدريب الراوي للسيوطي 1/ 260 .

(٣) معرفة علوم الحديث ص 371 . وينظر : تدريب الراوي للسيوطي 1/ 261 .

تبارك اسمك وتعالى جدك"، وذكر الحديث بطوله . ثم قال الحاكم : لهذا الحديث علة صحيحة ، والمنذر بن عبد الله أخذ طريق المِجَرَّةِ فيه . ثم روى من طريق مالك بن إسماعيل قال : ثنا عبد العزيز بن أبي سلمة ، قال : ثنا عبد الله بن الفضل ، عن الأعرج ، عن عبيد الله ابن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب ﷺ عن النبي ﷺ أنه كان إذا افتتح الصلاة . فذكر الحديث بغير هذا اللفظ، وهذا مخرج في صحيح مسلم(١).

١٠. **أن يروى الحديث مرفوعاً من وجه، وموقوفاً من وجه.** مثاله ما رواه الحاكم من حديث أبي فروة يزيد بن محمد الرُّهاوي ، ثنا أبي ، عن أبيه ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ﷺ مرفوعاً:"**من ضحك في صلاته يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء**". ثم قال الحاكم: لهذا الحديث علة صحيحة . ثم روى من طريق وكيع ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، قال: سُئِلَ جابر عن الرجل يضحك في الصلاة ، قال : "**يعيد الصلاة ، ولا يعيد الوضوء** "(٢).

١١. **من روى عن شيخ حديثاً ، فيسميه أو يكنيه ، أو ينسبه بما لا يعرف به** . ومثاله : قال عبدالله بن الإمام أحمد : حدثني أبي ، قال : حدثنا أبو معاوية ، قال : حدثنا عبد الله ابن عبد الرحمن – شيخ كان في بَجيلة(٣)– عن إبراهيم قال : " **لا يصلي المتيمم إلا صلاة واحدة** " . قال أبي : زعموا أنه الحسن بن عُمَارة ، قال أبي : الحسن بن عُمَارة ينزل في بَجيلة ، أرى أبا معاوية غَيّر اسمه(٤).

١٢. **إبدال راوٍ بآخر سواء كان المبدل به ثقة أو لا.** ومثاله : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يزيد بن عطاء ، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن نافع ، وعطاء ، عن ابن عمر ﷺ ، عن النبي ﷺ قال : " **صلاة الليل مثنى ، مثنى ، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة** " . فقالا : نُرَى أن هذا خطأ ؛ لأن هذا الحديث رواه جماعة عن عطية ، ونافع ، عن ابن عمر ، وليس في شيء من الأخبار ذكر عطاء ، ويشبه أن يكون يزيد بن عطاء أراد أن يقول : عن عطية ، فقال : عن عطاء ، والله أعلم(٥).

---

(١) معرفة علوم الحديث ص 372 . وينظر : تدريب الراوي للسيوطي 1/ 261 .

(٢) معرفة علوم الحديث ص 373 . وينظر : تدريب الراوي 1/ 261 .

(٣) بَجيلة قبيلة عظيمة كانت تسكن الكوفة ، والحسن بن عمارة نسب إلى هذه القبيلة بالولاء.ينظر:الأنساب 1/284-285 .

(٤) العلل ومعرفة الرجال 2 / 532 .

(٥) علل الحديث، علل أحاديث في الصلاة 1 / 331 ، رقم الحديث : 264.

١٣. وصل السند المنقطع ، مثاله: سئل الدارقطني : عن حديث علي بن ربيعة الوالبي الأسدي، **عن عليّ في ركوب الدابة ، وما يقال عند ذلك** . فقال الدارقطني : حدث به أبو إسحاق السبيعي ، عن علي بن ربيعة ، رواه عن أبي إسحاق كذلك منصور بن المعتمر وعمرو بن قيس المُلائي، وسفيان الثوري ، وأبو الأحوص ، وشريك ، وأبو نوفل علي بن سليمان ، والأجلح بن عبد الله واختلف عنه ... وأبو إسحاق لم يسمع هذا الحديث من علي بن ربيعة ، يبين ذلك ما رواه عبد الرحمن بن مهدي ، عن شعبة ، قال : قلت لأبي إسحاق : سمعته من علي بن ربيعة ، فقال : حدثني يونس بن خَبّاب ، عن رجل عنه[١].

١٤. إبدال الصحابي راوي الحديث بصحابي آخر. ومثال ذلك : سئل الدارقطني : عن حديث أنس بن مالك ، عن أبي ذر — رضي الله عنهما – عن النبي ﷺ : **" حديث المعراج "** . فقال : يرويه الزهري ، عن أنس حدث به عنه عُقيل ، ويونس ، واختلف عن يونس ؛ فقال أبو ضمرة : عن يونس ، عن الزهري ، عن أنس ، عن أبيّ ، وأحسبه سقط عليه " ذر " فجعله عن أبي بن كعب ، ووهم فيه ... [٢].

١٥. إسقاط راو من السند ، والإسقاط وهم . ومثال ذلك : سئل الدارقطني عن حديث أبي رافع ، عن أبي هريرة ﷺ قال رسول الله ﷺ : **" في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله فيها خيراً إلاّ عطاه إياه "** . فقال : يرويه قتادة ، واختلف عنه ؛ فرواه ابن أبي عروبة ، واختلف عنه ... وروي عن مكي بن إبراهيم ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن خلاس بن عمرو ، عن أبي هريرة ، ولم يذكر : " أبا رافع " لعله سقط على بعض من رواه عنه ؛ لأن مكياً من الحفاظ[٣].

١٦. من غيّر اسم راو بسبب لثغة في لسانه ، ولم يتنبه لذلك . ومثال ذلك : سئل الدارقطني : عن حديث عبد خير ، عن عليّ ﷺ : **في المسح على ظهر الخف** . قال الدارقطني : يرويه عن عبد خير جماعة اختلفوا عليه فيه ... وأما حديث خالد بن علقمة ، عن عبد خير ، عن علي : **" في الوضوء"** فرواه عنه جماعة من الثقات مختصراً ، ومستقصى

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية 4 / 59 ، رقم الحديث : 430 .

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية 6 / 233 ، رقم الحديث : 1095 .

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية 11 / 206 ، رقم الحديث : 2224 .

؛ فرواه عنه : زائدة ، وأبو عوانة ، وشريك ... فاختلفوا في إسناده ، ومتنه ؛ فأما شعبة فوهم في اسم خالد بن علقمة فسماه : خالد بن عرفطة ... انتهى[1]. وسبب ذلك أن شعبة كانت فيه لثغة[2].

١٧. **زيادة راو في السند ، والزيادة وهم** . ومثال ذلك : سئل الدارقطني عن حديث أبي الصديق الناجي ، عن ابن عمر ، عن عمر – رضي الله عنهما – : أنه سأل النبي ﷺ عما يذيل النساء من الثياب ، فقال : " **شبراً** ". الحديث . فقال : هو الحديث رواه مسعود بن سعد الجعفي ، عن مطرف ، عن زيد العمي ، عن أبي الصديق الناجي ، عن ابن عمر ، عن عمر ، وتابعه سابق الرقي ، عن مطرف ، وخالفهما شريك القاضي ، فرواه عن مطرف ، وأسنده عن ابن عمر ، ولم يذكر عمر ، وتابعه سفيان الثوري ؛ فرواه عن زيد العمي ، عن أبي الصديق الناجي ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، ولم يذكر فيه عمر ، وكذلك روي عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، ومطرف من الأثبات ، وقد اتفق عنه رجلان ثقتان فأسنده عن عمر ، ولولا أن الثوري خالفه ؛ فرواه عن زيد العمي ، فلم يذكر فيه " عمر " لكان القول قول من أسند " عن عمر " لأنه زاد ، وزيادة الثقة مقبولة ، والله أعلم[3].

١٨. **دخول سند في سند** . ومثال ذلك : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه الوليد بن مسلم ، عن سعيد بن بشير ، عن علقمة بن مرثد ، عن أبيه ، عن النعمان بن مقرِّن ، عن النبي ﷺ : " **أنه كان إذا بعث جيوشه** ". قال أبي : قد دخل له إسناد في إسناد ، إنما هو : علقمة بن مرثد ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ : " **أنه كان**

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية 4 / 42- 49 ، رقم الحديث : 424 .

(٢) قال الإمام أحمد : وكان شعبة ألثغ . ينظر : العلل ومعرفة الرجال 2 / 339 . واللُّثْغَةُ أن تَعْدِل الحرف إلى حرف غيره ، والألْثَغُ الذي لا يستطيع أن يتكلم بالراء ، وقيل : هو الذي يجعل الراء غيناً أو لاماً ، أو يجعل الراء في طرف لسانه ، أو يجعل الصاد فاءً ، وقيل : هو الذي يتحول لسانه عن السين إلى الثاء : وقيل : هو الذي لا يتم رفع لسانه في الكلام وفيه ثقل ، وقيل : والذي لا يبين الكلام ، وقيل : وهو الذي قَصُرَ لسانه عن موضع الحرف وَلَحِقَ موضع أقرب الحروف من الحرف الذي يَعْثُر لسانه عنه . قاله في لسان العرب 12/ 235 .

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية 2 / 74 ، رقم الحديث : 120 .

إذا بعث جيوشه ". قال علقمة : فحدثت به مقاتل بن حيان فحدثني ، عن مسلم بن هيصم، عن النعمان بن مقرن ، عن النبي ﷺ : " **أنه كان إذا بعث جيوشه** " الحديث[1].

١٩. من روى شيخ حديثاً ، فأنكر الشيخ ذلك . ومثال ذلك : قال عبدالله أحمد : حدثني أبي قال : حدثنا وكيع ، قال : حدثنا سفيان ، عن ابن جريج ، عن عطاء : " **أن النبي ﷺ كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاها** ". حدثني أبي ، قال : حدثنا وكيع قال : سألت ابن جريج عنه فأنكره ، ولم يعرفه[2].

٢٠. من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه ، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه . ومثال ذلك : سأل الترمذي : البخاري ، عن حديث زهير بن محمد ، عن زيد ابن أسلم ، عن ابن عمر رضي الله عنه ، قال : " **رأيت النبي ﷺ محلولاً إزاره** " . قال البخاري : أنا أتقي هذا الشيخ ، كأن حديثه موضوع ، وليس هذا عندي زهير بن محمد ، وكان أحمد بن حنبل يضعف هذا الشيخ ، ينبغي أن يكون قلب اسمه ، أهل الشام يروون عن زهير بن محمد هذا مناكير[3]. ووضح البخاري في موضع آخر حاله فقال : أحاديث أهل العراق عن زهير بن محمد مقاربة مستقيمة ، ولكن الوليد بن مسلم ، وأبو حفص عمرو ابن أبي سلمة ، وأهل الشام يروون عنه مناكير[4].

٢١. من جمع الشيوخ ، وساق الحديث سياقة واحدة ، ومثال ذلك : قال الإمام أحمد – في رواية الأثرم – في حديث حماد بن سلمة ، عن أيوب ، وقتادة ، عن أبي أسماء ، عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ " **في آنية المشركين** " . قال أحمد : هذا من قبل حماد ، كان لا يقوم على مثل هذا ، يجمع الرجال ثم يجعله إسناداً واحداً ، وهم يختلفون[5].

وبعد فأنواع علل الإسناد كثيرة ، وليس هذا مكان حصرها . ولما ذكر الحاكم الأجناس العشرة السابقة ، قال : وبقيت أجناس لم نذكرها ، وإنما جعلنا هذه مثالاً لأحاديث كثيرة[6].

---

(١) علل الحديث، باب علل أحاديث في الغزو والسير 1/ 677 ، رقم الحديث: 979.

(٢) العلل ومعرفة الرجال 1 / 348 .

(٣) علل الترمذي الكبير ، باب الجامع 2/ 952 .

(٤) علل الترمذي الكبير ، باب الجامع 2/ 981 .

(٥) نقله ابن رجب في شرح علل الترمذي 2/ 815 .

(٦) معرفة علوم الحديث ص 373 .

القسم الثاني : حسب أثرها ، فتنقسم إلى : علل قادحة ، وعلل غير قادحة.

فالعلة إما أن تكون : في المتن ، فتقدح فيه دون السند ، أو لا تقدح فيهما ، أو تقدح فيهما جميعاً.

وإمّا تكون : في السند ، فتقدح فيه دون المتن ، أو لا تقدح فيهما ، أو تقدح فيهما جميعاً.

قال الحافظ ابن حجر : " إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح ، وقد لا تقدح وإذا قدحت ، فقد تخصصه ، وقد تستلزم القدح في المتن ، وكذا القول في المتن سواء ، فالأقسام على هذا ستة . ثم ذكر هذه الأنواع فقال :

١. ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقاً : ما يوجد مثلاً من حديث مدلس بالعنعنة ، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله ، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح فيها بالسماع تبين أن العلة غير قادحة .

وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته ، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه ، فإن أمكن الجمع بينها على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة .

٢. ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن : مثل به المصنف من إبدال راو ثقة براو ثقة ، وهو بقسم المقلوب أليق ، فإن أُبدل راو ضعيف براو ثقة ، وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن أيضاً إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة .

٣. ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقاً للثقة في نعته [(١)]، ومثال ذلك : ما وقع لأبي أسامة بن أسامة الكوفي أحد الثقات، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر – وهو من ثقات الشاميين – قدم الكوفة فكتب عنه أهلها ، ولم يسمع منه أبو أسامة ، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبدالرحمن بن يزيد بن تميم –وهو من ضعفاء الشاميين– فسمع منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه فقال : عبد الرحمن ابن يزيد فظن أبو أسامة أنه ابن جابر ، فصار يحدث عنه ، وينسبه من قبل نفسه ، فيقول : حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة ، عن ابن جابر – وهما ثقتان – فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد ، فميزوا ذلك ونصوا عليه ، كالبخاري ، وأبي حاتم ، وغير واحد.

٤. ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما : ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد ، فإن القدح ينتفي عنها ...

---

(١) يسمى هذا القسم : ما وقعت فيه العلة في السند ، وقدحت فيه وفي المتن . ولم يذكر الحافظ له اسماً فذكرته للبيان.

٥. ما وقعت العلة فيه في المتن ، واستلزمت القدح في الإسناد : ما يرويه راو بالمعنى الذي ظنه فيكون خطأ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك ، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي ، فيعلل الإسناد .

٦. ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد [١]، ما ذكره المصنف من أحد الألفاظ الواردة في حديث أنس ﷺ وهي قوله : " **لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها** "[٢]، فإن أصل الحديث في الصحيحين ، فلفظ البخاري : " **كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين** ". ولفظ مسلم في رواية له نفي الجهر ، وفي رواية أخرى نفي القراءة ..." [٣].

أسباب العلة

الناظر في الأحاديث التي عللها أئمة النقد يلحظ أنها تعود — حسب رأيي — لأسباب إجمالية ، وأسباب تفصيلية . فالأسباب الإجمالية لتعليل الأحاديث تعود : للمخالفة ، والتفرد . فإن نظرت للأسباب تراها تعود في غالبها إلى المخالفة ، لذا قال ابن المبارك : إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض[٤].

- وقال يحيى بن معين : لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه[٥].
- وقال علي بن المديني : الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه[٦].
- وقال أحمد بن حنبل : الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه ، والحديث يفسر بعضه بعضاً[٧] .
- وقال مسلم : فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها ، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ[١].

---

(١) ويقصد الحافظ أن العلة وقعت في المتن وقدحت فيه دون السند ، وبذلك افترق هذا القسم عن القسم الرابع .

(٢) روى مسلم في الصحيح ، كتاب الصلاة ، باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة ، رقم الحديث : 399 من طريق قتادة ، عن أنس ﷺ قال : " صليت مع رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ". فقصد الحافظ أن هذه الرواية معلولة ؛ لأن أكثر الروايات : " كانوا يفتتحون بالحمد لله ". وأن من رواه بهذا اللفظ رواه بالمعنى ، لذا قدحت في المتن دون السند .

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح 2/ 747 - 749 .

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، بيان علل المسند 2/ 354 .

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، كتب الطرق المختلفة 2/ 270 .

(٦) المصدر السابق .

(٧) المصدر السابق .

ومفهوم هذه الأقوال أنه بجمع الطرق نعرف العلة وذلك بمخالفة الراوي غيره ، أو تفرده .
قال ابن الصلاح : ويستعان على إدراكها – أي العلة – بتفرد الراوي ، وبمخالفة غيره له ، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على : إرسال في الموصول ، أو وقف في المرفوع ، أو دخول حديث في حديث ، أو وَهْمِ وَاهِم بغير ذلك ، بحيث يغلب على ظنه ذلك ، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه . وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وُجِدَ ذلك فيه[٢].
وإذا أخذنا في شرح وتفصيل المخالفة ظهرت لنا الأسباب التفصيلية :

١. الوَهْمُ هو : الخطأ من غير تعمد ، فَيَصِلُ المرسل ، ويرفع الموقوف ... إلخ ، وهو من أكثر الأسباب لوقوع العلل في الحديث ، والوهم : من خطرات القلب ، والجمع : أَوْهَام ، وللقلب : وَهْمٌ ، وتَوَهّمَ الشيءَ : تخيَّله وتمثَّله ، كانَ في الوجود أو لم يكن ... وأَوْهَمْت الشيء إذا أَغْفَلته، ويقال: وَهِمْتُ في كذا وكذا أي: غلِطْتُ... الأصمعي: أَوْهَمَ إذا أَسْقَطَ ، وَوَهِمَ إذا غَلِطَ [٣].
وكل هذه المعاني المذكورة في اللغة مرادة عند علماء النقد. فالواهم : إما أنه غَلِط ، أو غَفَلَ ، أو أسقط من الحديث شيئاً وغير ذلك من الأوهام .
والوهم لا يسلم منه أحد إلا المعصوم ﷺ ، حتى الصحابة– رضي الله عنهم– لم يسلموا من الوهم، قال عبدالله بن المبارك : ومن يسلم من الوهم ؟! وقد وَهَّمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم.
ووهَّم سعيد بن المسيب: ابن عباس رضي الله عنه في قوله:" **تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو محرم**" [٤].
وكذلك لم يسلم كبار أئمة الحديث من الوهم ، قال الإمام أحمد : كان مالك من أثبت الناس وكان يخطئ . وقال البرذعي : شهدت أبا زرعة ، وذكر عبد الرحمن بن مهدي ، ومدحه وأطنب في مدحه ، وقال : وهم في غير شيء ، ثم ذكر عدة أسماء صحفها[٥].
ومن الأمثلة على هذا السبب :

---

(١) التمييز ص 209 .
(٢) معرفة أنواع علم الحديث ص 187 .
(٣) لسان العرب 15/ 416 ، مادة (وهم) .
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المغازي ، باب عمرة القضاء ، رقم الحديث :4258 وفي غيرها من المواضع ، ومسلم في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم ، رقم الحديث :1410 .
(٥) ينظر بتوسع في مواضع : شرح علل الترمذي لابن رجب 1/ 436 – 438 .

– قال عبدالله بن الإمام أحمد : حدثني أبي ، قال حدثنا أبو بكر بن عياش ، قال حدثنا أبو إسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي ، قال : ذكر عند عبد الله امرأة فقالوا : إنها تغتسل يا أبا عبد الرحمن ، وتوضأ ، فقال : أما إنها لو كانت عندي لم تفعل ذلك . سمعت أبي يقول : كان يحيى بن سعيد ينكر هذا الحديث جداً ، قال أبي : لم يروه عن أبي إسحاق غير أبي بكر بن عياش نراه وهم ، إنما هذا يرويه الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة[1].

– وسئل الدارقطني : عن حديث عثمان بن عفان ، عن أبي بكر الصديق – رضي الله عنهما – **عن النبي ﷺ : " أنه سأله ما نجاة هذا الأمر ؟ "** . قال : هو حديث رواه الزهري ، واختلف عنه في إسناده ... وكذلك روي عن مالك بن أنس ، وعن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن سعيد ابن المسيب ، عن عثمان ، عن أبي بكر . حدث به محمد بن عبد الله الجهيد – وكان ضعيفاً – عن حماد بن خالد ، عن مالك ، وعن أبي قطن ، عن ابن أبي ذئب ، ولا يصح عنهما ، وكل ذلك وهم ، والصواب عن الزهري قال : حدثني رجال من الأنصار – لم يسمهم – أن عثمان بن عفان دخل على أبي بكر . كذلك رواه أصحاب الزهري والحفاظ عنه جماعة ، منهم : عُقيل بن خالد ، ويونس بن يزيد ، وغيرهم ... [2].

ومن أسباب الوهم: فحش الغلط –أي كثرته– وسوء الحفظ. وهو: عبارة عمن يكون غلطه أقل من إصابته[3]. فبعض الرواة لسوء حفظه أو كثرة غلطه يخطأ في الحديث ، وهذه الفقرة تختلف عن الفقرة السابقة ؛ فالوهم يقع من الثقات وغيرهم ، وأما فحش الغلط وسوء الحفظ فيقع ممن فيه ضعف.

ومثاله ما قاله ابن أبي حاتم :"سألت أبي عن حديث رواه المطلب بن زياد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عدي بن ثابت ، عن زر ، عن علي قال: (**كان النبي ﷺ إذا قرأ :﴿ ولا الضالين﴾**[4] ، **قال: آمين**) . قال : هذا خطأ... وقال أبي : فحديث المطلب ما حاله ؟ قال : لم يروه غيره ، لا أدري ما هو ، وهذا من ابن أبي ليلى ، كان ابن أبي ليلى سيئ الحفظ" [5].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال براواية عبدالله 2/ 469 – 470 .

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية 1 / 171– 173 ، رقم الحديث : 7 .

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص 41 .

(٤) سورة المزمل آية : 6 .

(٥) علل الحديث 324/1 ، رقم الحديث : 251 .

- وسئل الدارقطني : عن حديث الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال رسول الله ﷺ : **(ما أذن الله لشيء كإذنه لنبي يتغنى بالقرآن يجهر به)**.

فقال:" يرويه يحيى بن أبي كثير، والزهري، وعمرو بن دينار ، ومحمد بن إبراهيم ، ومحمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ...واختلف عن ابن عيينة ، رواه جماعة من أصحابه عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة... والصحيح عن الزهري ، عن أبي سلمة ... وقال أبو بكرة وهو : عبد العظيم بن حبيب بن رغبان - ليس بثقة كثير الغلط - عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن جده ولا يصح" [1].

ومن الأمثلة أيضاً ما قاله مسلم : ذكر رواية أخرى نقلها الكوفيون على الغلط :

عن عطاء، وأبي الزبير، عن جابر أن النبي ﷺ " **أمر ببيع المُدَبَّر[2]في دَيْنِ الذي دَبَّرَهُ** ". وهشيم، عن عبد الملك، عن أبي جعفر محمد بن علي أن رسول الله ﷺ قال:"**إنما باع خدمة المُدَبَّر**". محمد بن فضيل ، عن عبدالملك ، عن عطاء ، عن النبي ﷺ " **أمر ببيع خدمة المُدَبَّر إذا احتاج**"... ثم قال مسلم : فأما رواية ابن فضيل ، عن عبد الملك ، عن عطاء ، فوهم كله برمته ، الإسناد والمتن ؛ وذلك أن عبدالملك إنما روى هذا الحديث عن أبي جعفر ، عن النبي ﷺ مرسلاً . فأما ذكر الخدمة فغلط لا شك فيه إن شاء الله[3].

ومثاله -أيضاً- ما قاله ابن أبي حاتم سألت أبي، عن حديث رواه شريك، عن عاصم الأحول عن الشعبي ، عن ابن عباس:" **أن النبي ﷺ احتجم ، وهو صائم محرم**". فقال: هذا خطأ؛ أخطأ فيه شريك ، وروى جماعة هذا الحديث ، ولم يذكروا: "**صائماً محرماً** ". إنما قالوا :" **احتجم ، وأعطى الحجام أجره** " فحدث شريك بهذا الحديث من حفظه بأخَرة ، وقد كان ساء حفظه فغلط فيه[4].

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية 9 / 238- 241 ، رقم الحديث : 1734 .

(2) المدبر : أي بعد موته يقالَ دَّبرت العبد إذا علقت عتقه بموتك ، وهو التدبير : أي أنه يعتق بعد ما يُدَبِّره سيده ويموت النهاية في غريب الحديث 2/ 98 .

(٣) التمييز ص 196-198.

(٤) علل الحديث، باب علل أخبار رويت في الصوم ، 1/ 526، رقم الحديث: 668.

٢. التفرد ممن لا يحتمل تفرده . ويراد به : أن يستقل الراوي برواية سند ، أو متن ، أو عن شيخ معين . قال الذهبي : "والتفرُّدُ يكونُ لما انفرد به الراوي إسناداً أو متناً ، ويكونُ لما تَفَرَّدَ به عن شيخٍ معيَّن ، كما يقال: لم يَروِه عن سفيان إلا ابن مهدي ، ولم يَروِه عن ابن جريج إلا ابن المبارك"[١].

ويطلق عليه بعض علماء الحديث اسماً آخر هو : الغريب . قال ابن الصلاح :" الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره: إما في متنه، وإما في إسناده. وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد".انتهى[٢].وعلى الكلام الأخير فالحديث الفرد أعم من الحديث الغريب.

وقيل : بينهما اختلاف ، ويرى الحافظ ابن حجر أنهما مترادفان لغة واصطلاحاً ، إلاّ أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته ؛ فالفرد أكثر ما يطلقونه على : الفرد المطلق[٣] ، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي [٤] ، وهذا من حيث إطلاق الاسمية عليهما وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون ، فيقولون في النسبي : تفرد به فلان ، أو أغرب به فلان . انتهى[٥].

وحكم التفرد ، قال ابن الصلاح فيه :" إذا انفرد الراوي بشيء نُظِرَ فيه ؛ فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره ، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره ، فينظر في هذا الراوي المنفرد ، فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه ؛ قُبِلَ ما انفرد به ، ولم يقدح الانفراد فيه ، كما فيما سبق من الأمثلة ، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به ؛ كان انفراده خارماً له مزحزحاً له عن حيز الصحيح . ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه ، فإن كان المنفرد به غير بعيد

---

(١) الموقظة ص 43.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث ص 374 .

(٣) هو : الحديث الذي لا يعرف إلا من طريق ذلك الصحابي ولو تعددت الطرق إليه . ينظر : فتح المغيث 3/ 30 .

(٤) هو : الحديث الذي لا يعرف إلاّ من جهة خاصة كقيده : بثقة ، أو بلد ، أو براو مخصوص ، مثل : لم يروه عن فلان إلاّ فلان . ينظر : فتح المغيث 1/ 239 .

(٥) نزهة النظر بشرح نخبة الفكر ص 17 .

من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده : استحسنا حديثه ذلك ، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف ، وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به ، وكان من قبيل الشاذ المنكر". انتهى[1].

قال الذهبي : "فهؤلاء الحفاظ الثقات ، إذا انفرد الرجل منهم من التابعين ، فحديثه صحيح ، وإن كان من الأتباع قيل : صحيح غريب ، وإن كان من أصحاب الأتباع قيل : غريبٌ فَرْد ، ويَنْدُرُ تفرُّدهم ، فتجد الإمام منهم عنده مئتا ألف حديث ، لا يكادُ ينفرد بحديثين ، ثلاثة ، ومن كان بعدهم فأين ما يَنفرِدُ به ، ما علمته ، وقد يوجد .

ثم ننتقل إلى اليَقِظ الثقة المتوسط المعرفة والطلب ، فهو الذي يُطلق عليه أنه : ثقة ، وهم جمهور رجالِ الصحيحين فتابعيهم ، إذا انفرد بالمتن خُرِّج حديثه ذلك في الصحاح ، وقد يتوقَّف كثير من النقاد في إطلاق (الغرابة) مع (الصحة) في حديث أتباع الثقات . وقد يُوجد بعض ذلك في (الصحاح) دون بعض .

وقد يُسمِّي جماعةٌ من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثل : هُشَيْم ، وحفص بن غِياث : منكراً . فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة ، أطلقوا النكارةَ على ما انفرد مثلُ : عثمان بن أبي شيبة وأبي سلمة التَّبُوْذَكِي ، وقالوا : هذا منكر"[2].

فالحافظ الذهبي قسّم تفرد الرواة حسب درجاتهم ، وطبقاتهم :

أ – الحفاظ الثقات من التابعين ، فحديثهم صحيح .

ب – أتباع التابعين ذكر بصيغة : قيل : صحيح غريب .

ج– أصحاب الأتباع، قيل: غريبٌ فَرْد ، ولم يصحح حديثهم، والسبب أنه يندر تفرُّدهم لانتشار الرواة وكثرة الرواية ، فتجدُ الإمامَ منهم عنده مِائتا ألف حديث ، لا يكادُ ينفرد بحديثينِ ، ثلاثة . ثم ذكر أن من كان بعدهم لا يوجد ما ينفرد به ، وإن وجد فهو قليل جداً .

د– ثم ذكر الراوي الثقة – وهم غالب رجال الصحيحين – وأتباعهم إذا تفرد قبل تفرده ، وخرج حديثه في الصحاح ، وهو يشير بذلك أن هذا مذهب البخاري ، ومسلم .

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث ص 167 .

(٢) الموقظة ص 77 .

وذكر أن كثيراً من النُّقاَّد يتوقف في إطلاق (الغرابة) مع (الصحة) في حديث أتباع الثقات ، وهو متكلم في حفظه . وذكر أن حديثهم قد يُوجد في بعض (الصحاح) دون بعض .

هـ ثم ذكر أخيراً طبقة شيوخ الأئمة[١] أنها أطلقت النكارةَ على ما انفردوا به ، مثلُ : عثمان بن أبي شيبة ، وأبي سلمة التَّبُوْذَكِي ، وقالوا : هذا منكر .

ونستفيد مما سبق أن أهل العلم اختلفوا في التفرد ، والقول الصواب : التفصيل فلا يقبل التفرد مطلقاً، ولا يرد مطلقاً ، وأن ذلك يختلف حسب حال المنفرد ، وطبقته ، والمتن الذي رواه والقرائن المصاحبة له وإن كان ثقة[٢]. قال الحافظ ابن رجب : وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه : "إنه لا يتابع عليه" ويجعلون ذلك علة فيه ، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه ، وربما يستنكرون بعض تفرد الثقات الكبار أيضاً ، ولهم في كل حديث نقد خاص ، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه[٣].

بقي أن أنبه على أمرين هما :

الأول : أن مسألة التفرد من المسائل الشائكة الصعبة ، فالناظر في كتب العلل لا يجد قاعدة مطردة سار عليها علماء النقد في مسألة التفرد حتى يخلص بحكم واضح فيها .

الثاني : أنه عند القراءة في هذه المسألة تجد خلطاً بينها وبين زيادة الثقة ، إما سهواً ، أو عدم إدراك لحقيقة الفرق بينهما ، صحيح أن كلاهما تفرد لكن المراد بالتفرد هو : انفراد الراوي بأصل الحديث فلا يشاركه غَيرُه ، والزيادة من الثقة مخالفة للغير ، فتجد من ينقل مثالاً في زيادة الثقة على أنه مثال للتفرد.

لذا قال ابن حجر مبيناً مسألة الفرق بينهما :" إن الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله ، وبين تفرده بالزيادة ظاهر ، لأن تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقات إذ لا مخالفة في روايته بخلاف تفرده بالزيادة إذا لم يروها من هو أتقن منه حفظاً ، وأكثر عدداً ، فالظن غالب بترجيح روايتهم على روايته . ومبنى هذا الأمر على غلبة الظن"[٤].

---

(١) الشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة : عمن دون الأئمة والحفاظ ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره .قاله ابن رجب في شرح علل الترمذي 2/ 658 .

(٢) ينظر ما كتبه الأستاذ عبدالجواد حمام في كتابه "التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده" .

(٣) شرح علل الترمذي 2/ 582 .

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح 2/ 691 .

والأمثلة على هذه المسألة :

أ – قال المروذي : قلت لأبي عبدالله – يعني الأمام أحمد–: فعبدالرحمن بن إسحاق كيف هو ؟ قال: أما ما كتبنا من حديثه فقد حدث عن الزهري بأحاديث – كأنه أراد تفرد بها – ثم ذكر حديث محمد بن جبير في الحلف – حِلْفَ الْمُطَيَّبِينَ[1] – فأنكره أبو عبدالله ، وقال : ما رواه غيره[2].

ب – وقال الترمذي : حدثنا قتيبة ، حدثنا خالد بن عبد الله الواسطي ، عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء ، عن جابر ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : " **الجار أحق بشفعته ينتظر به وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً**". سألت محمداً – يعني البخاري – عن هذا الحديث فقال: لا أعلم أحداً رواه عن عطاء غير عبدالملك بن أبي سليمان ، وهو حديثه الذي تفرد به ، ويروى عن جابر ، عن النبي ﷺ خلاف هذا. ثم قال الترمذي : إنما ترك شعبة عبد الملك لهذا الحديث ، لم يجد أحداً رواه غيره ، وعبد الملك ثقة عند أهل العلم ، ويروى عن ابن المبارك ، عن سفيان الثوري أنه قال : عبد الملك بن أبي سليمان ميزان – يعني في العلم– [3].

ج – وقال ابن أبي حاتم : قيل لأبي : يصح حديث أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ في " **اليمين مع الشاهد**". فوقف وقفة ، فقال : ترى الدراوردي ما يقول – يعنى قوله : قلت لسهيل ، فلم يعرفه– قلت : فليس نسيان سهيل دافعاً لما حكى عنه ربيعة ، وربيعة ثقة ، والرجل يحدث بالحديث وينسى ، قال : أجل هكذا هو ، ولكن لم نر أن يتبعه متابع على روايته ، وقد روى عن سهيل جماعة كثيرة ليس عند أحد منهم هذا الحديث ، قلت : إنه يقول بخبر الواحد ، قال : أجل غير أنى لا أدري لهذا الحديث أصلاً عن أبي هريرة أعتبر به ، وهذا أصل من الأصول لم يتابع عليه ربيعة[4].

وقد استعان أهل النقد بالتفرد على تعليل بعض المتون ، مثاله :

---

(١) وأصل ذلك – يعني حِلْفَ الْمُطَيَّبِينَ – أنه اجتمع بنو هاشم ، وزهرة ، وتيم في الجاهلية بمكة في دار ابن ج دعان ، وتحالفوا على أن : لا يتخاذلوا ، ثم ملؤوا جفنة طيباً ، ووضعوها في المسجد عند الكعبة ، وغمسوا أيديهم فيها ، وتعاقدوا على التناصر ، والأخذ للمظلوم من الظالم ، ومسحوا الكعبة بأيديهم المطيَّبة توكيداً فسمو ا : " الْمُطَيَّبِينَ " . قاله المناوي في فيض القدير 4/ 165 .

(٢) العلل ومعرفة الرجال براواية المروذي ص 64 .

(٣) علل الترمذي الكبير ، أبواب الأحكام ، ما جاء في الشفعة للغائب 1/ 570-571 .

(٤) علل الحديث، علل أحاديث في الطهارة 2 / 173 ، رقم الحديث: 1392 أ .

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث أوس بن ضَمْعَج ، عن ابن مسعود ، عن النبي ﷺ. فقال : قد اختلفوا في متنه ، رواه فِطْر، والأعمش ، عن إسماعيل بن رجاء ، عن أوس بن ضمعج عن أبي مسعود ، عن النبي ﷺ قال : " يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله ، فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة" . ورواه شعبة والمسعودي، عن إسماعيل بن رجاء ، لم يقولوا :" أعلمهم بالسنة ". قال أبي : كان شعبة يقول : إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان من حُسْنِ حديثه ، وكان يهاب هذا الحديث يقول: حكم من الأحكام عن رسول الله ﷺ لم يشاركه أحد. قال أبي: شعبة أحفظ من كلهم. قال ابن أبي حاتم: أليس قد رواه السدي ، عن أوس بن ضمعج ؟ قال: إنما رواه الحسن بن يزيد الأصم ، عن السدي – وهو شيخ – . أين كان الثوري ، وشعبة ، عن هذا الحديث ؟! ، وأخاف أن لا يكون محفوظاً[1].

٣. تشابه الأسانيد والمتون وكثرتها ، بحيث إن بعض الرواة يذكر متن حديث مثلاً ثم يدخل فيه متن سند آخر ، أو يدخل سند حديث في سند حديث آخر .

ومثاله : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه الوليد بن مسلم ، عن سعيد بن بشير ، عن علقمة بن مرثد ، عن أبيه ، عن النعمان بن مُقَرِّن رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ **" أنه كان إذا بعث جيوشه"**. قال أبي : قد دخل له إسناد في إسناد ، انما هو علقمة بن مرثد ، عن ابن بريدة ، عن أبيه رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ **" أنه كان إذا بعث جيوشه "**. قال علقمة : فحدثت به مقاتل بن حيان فحدثني عن مسلم بن هيصم ، عن النعمان بن مُقَرِّن رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ **" أنه كان إذا بعث جيوشه الحديث "**[2].

ومثاله أيضاً : سئل الدارقطني : عن حديث أبي صالح ، عن أبي هريرة قال رجل : يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة ولا تكثر علي ؟ قال : **" لا تغضب "**.

فقال : يرويه الأعمش ، واختلف عنه ... ورواه الحسين بن واقد ، وأبو حمزة السُّكَّري ، فيما قال لنا ابن مخلد ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة . وزادا فيه ألفاظاً لم يأت بها غيرهما ، وهو قال : فدلني على عمل إذا عملته علمت أني محسن ، فقال : " أنظر جيرانك فإن قالوا : إنك

---

(١) علل الحديث، باب علل أحاديث في الصلاة ، 1 / 322 ، رقم الحديث: 248 .

(٢) علل الحديث، علل أخبار في الغزو والسير 1 / 677 ، رقم الحديث: 979 .

محسن فأنت محسن ، وإن قالوا إنك مسيء فأنت مسيء " . وهذه الألفاظ إنما رواها الأعمش ، عن جامع بن شداد ، عن كلثوم الخزاعي ، عن النبي ﷺ [1].

٤. جمع الشيوخ ، فالراوي الذي عنده الحديث بعدة طرق ، ومن عدة شيوخ تجده يختصر الحديث ، فيجمع طرقه ولا يميز حديث كل راو عن الآخر ويسوق الحديث سياقة واحدة ،

ومثال ذلك : قال الإمام أحمد – في رواية الأثرم – في حديث حماد بن سلمة ، عن أيوب ، وقتادة ، عن أبي أسماء ، عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه ، **عن النبي ﷺ في آنية المشركين** . قال أحمد : هذا من قبل حماد ، كان لا يقوم على مثل هذا ، يجمع الرجال ثم يجعله إسناداً واحداً ، وهم يختلفون[2].

ومثاله أيضاً :

ما رواه روح بن عبادة ، عن صالح بن أبي الأخضر ، ومالك بن أنس ، عن ابن شهاب : أن عروة أخبره أن عائشة أخبرته : أن رسول الله ﷺ خرج ليلة من جوف الليل ، فصلى في المسجد فصلى رجال بصلاته ؛ فأصبح الناس فتحدثوا بذلك فاجتمع أكثر منهم فخرج رسول الله ﷺ في الليلة الثانية فصلوا بصلاة ، وأصبح الناس فتحدثوا بذلك ، فكثر أهل المسجد في الليلة الثالثة فخرج رسول الله ﷺ فصلوا بصلاته ، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله ، فلم يخرج إليهم حتى خرج لصلاة الفجر فلما قضى صلاة الفجر أقبل على الناس فتشهد وقال : " أما بعد فإنه لم يخف على شأنكم الليلة ، ولكني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها " **ولكن رسول الله ﷺ كان يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة ويقول** :" من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم ذنبه "[3]. قال الخطيب البغدادي: هكذا روى هذا الحديث روح ابن عبادة ، عن مالك بن أنس ، وساقه سياقة واحدة بإسناد واحد ، ووهم في ذلك ، ولعله حمل رواية مالك على رواية صالح بن أبي الأخضر لما جمع بينهما ، والذي عند مالك بهذا الإسناد من أول الحديث إلى قوله : "فتعجزوا عنها " وأما ما بعد ذلك من ذكر الترغيب في قيام رمضان إلى آخر الحديث فإنما هو عنده عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن لا عن عروة[4].

---

(2) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني 10 / 120 – 121 ، رقم الحديث : 1907 .

(٢) نقله ابن رجب في شرح علل الترمذي 2/ 815 .

(٣) أخرجه بهذا الطريق الخطيب البغدادي في الفَصل للوَصل المدرج في النقل 1/ 444 – 445 .

(٤) الفَصل للوَصل المدرج في النقل 1/ 445 .

بقي أن أنبه على أن أهل الحديث احتملوا بعض الحفاظ الذين يجمعون الشيوخ : مثل الزهري . قال ابن رجب : فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم ، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره[1].

٥. التدليس : إخفاء عيب في الإسناد ، وتحسين لظاهره .

ومثاله : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه الحسن بن عمرو الفقيمي ، وفطر ، والأعمش كلهم ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو ﷺ – رفعه فطر ، والحسن ، ولم يرفعه الأعمش – قال : قال رسول الله ﷺ :" **ليس الواصل بالمكافىء ، ولكن الواصل من يقطع فيصلها**" . قال أبي : الأعمش أحفظهم ، والحديث يحتمل أن يكون مرفوعاً ، وأنا أخشى أن لا يكون سمع من الأعمش من مجاهد ، إن الأعمش قليل السماع من مجاهد ، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلس[2].

ومن التدليس: أن يروي عن شيخ حديثاً ، فيسميه أو يكنيه ، أو ينسبه بما لا يعرف به . وسبق مثال ذلك فيما قاله عبدالله بن الإمام أحمد عندما حدث أبوه بحديث إبراهيم قال : " **لا يصلي المتيمم إلا صلاة واحدة** " . قال أبي : زعموا أنه الحسن بن عُمَارة ، قال أبي : الحسن بن عُمَارة ينزل في بَجيلة ، أرى أبا معاوية غَيّر اسمه[3].

٦. أخذ الحديث من الصحف والكتب ، وعدم أخذه من أفواه العلماء ، فلا شك أن الجلوس بين يدي العالم وقراءة الحديث عليه مما يجعل الراوي يسلم من الوقوع في الوهم والغلط . وسبق مثال ذلك فيما قاله مسلم من رواية ابن لَهِيعة لحديث : " **أن النبي ﷺ احتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصلي فيها**" . حيث صحف فيه ، فقال مسلم : وابن لَهِيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية : أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر ، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث ، أو عرض عليه .

---

(١) شرح علل الترمذي 2/ 816 .

(٢) علل الحديث ، علل أخبار رويت في البر والصلة 2/ 524 ، رقم الحديث : 2119.

(٣) العلل ومعرفة الرجال 2 / 532 .

ومن أنواع التصحيف: خطأ البصر، وذلك بسبب ضعف البصر ، أو سوء الخط ، أو دقته أو انتقاله أو غير ذلك ومثاله : قال عبدالله بن الإمام أحمد : حدثني زكريا ، قال : حدثنا شريك ، عن مغيرة ، وأبي حمزة ، عن إبراهيم في الذي يصلي خلف الصف وحده قال : يعتد بها . قال زحمويه : قال سهل البلخي لشريك : يا أبا عبد الله يعيدها ؟ فقال شريك : صحف كتابك يعتد بها[1].

وكحديث جابر ﷺ : دخل رجل يوم الجمعة ، والنبي ﷺ يخطب ، فقال : **"صليت قبل أن تجلس"** الحديث رواه ابن ماجه بلفظ : **"قبل أن تجيء "** وهو غلط من الناسخ نبه عليه المزي[2] .

ومن أنواعه أيضاً : خطأ في السمع ؛ وذلك بسبب ضعف السمع ، أو بعد الملقي أو المُسْتَملي أو غير ذلك . ومثاله : قال الدارقطني في حديث لعاصم الأحول : رواه بعضهم فقال عن واصل الأحدب هذا من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر يريد أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة وإنما أخطأ فيه سمع من رواه[3].

وكحديث أبي سعيد ﷺ في خطبة العيد : **" كان ﷺ يخرج يوم العيد فيصلي بالناس ركعتين ، ثم يسلم ، فيقف على رجليه فيستقبل الناس وهم جلوس"** . الحديث رواه بعضهم فقال : **" على راحلته "** بدل **" رجليه"** ، والصواب الأول ، فلا ريب في أنه ﷺ كان يخرج إلى العيد ماشياً ، والعَنَزَة بين يديه ، وإنما خطب على راحلته يوم النحر بمنى[4].

٧. سلوك الجادة : يعني أن الراوي سلك الطريق المشهورة التي تسبق إليها الألسن ، وترك الطريق غير المشهور التي لا يحفظها إلاّ حافظ ، وذلك بسبب الوهم أو الغفلة .

ومثاله : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي ، عن حديث رواه المبارك بن فضالة ، عن ثابت ، عن أنس ﷺ ، عن النبي ﷺ أنه قال : **" إذا أحب الرجل أخاه فليعلمه "**. قال أبي : ورواه حماد بن سلمة

---

(١) العلل ومعرفة الرجال 3 / 501 .

(٢) فتح المغيث 3/ 68 .

(٣) معرفة أنواع علم الحديث ص 389 .

(٤) فتح المغيث 3/ 68 .

عن ثابت ، عن حبيب بن سبيعة الضبعى ، عن رجل حدثه ، عن النبي ﷺ مرسل . قال أبي : هذا أشبه ، وهو الصحيح ، وذاك لزم الطريق[١] .

٨. من ضعّف حديثه في بعض الأوقات دون بعض مثل الثقات الذين خلطوا في آخر عمرهم

ومثاله : قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه اسرائيل ، وزهير بن معاوية ، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي ﷺ -رفعه اسرائيل، ووقفه زهير- :" **أن النبي ﷺ كان يوتر بتسع سور**". قال أبي: اسرائيل أقدم سماعاً من زهير في أبي إسحاق ، قلت : فأيهما أشبه بالصواب موقوفاً أو مرفوعاً ؟ قال : الله أعلم ، يقال : إن زهير سمع من أبي إسحاق بآخرة وإسرائيل سماعه من أبي إسحاق قديم، وأبو إسحاق بآخرة اختلط، فكل من سمع منه بآخرة فليس سماعه بأجود ما يكون[٢].

٩. تحديث الراوي من حفظه عموماً ، أو تحديث الراوي الذي له كتاب صحيح وفي حفظه شيء ، فأحياناً يقع في الغلط والخطأ . وقد كان السلف الصالح مع سعة حفظهم ، وكثرة الحفظ في زمانهم يأمرون بالكتابة للحفظ والضبط ، قال الخلال : أخبرني الميموني أنه قال لأبي عبدالله – يعني أحمد بن حنبل – : قد كره قوم كتاب الحديث بالتأويل ؟ قال: إذاً يخطئون إذا تركوا كتاب الحديث، وقال : حدثونا قوم من حفظهم ، وقوم من كتبهم ، فكان الذي حدثونا من كتبهم أتقن . فممن إذا حدث من حفظه قد يغلط ويخطأ : عبد الرزاق ، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي ، وهمام بن يحيى العَوْذي ، وشريك بن عبد الله النَّخَعي ، وحماد بن أبي سليمان وغيرهم[٣].

ومثاله : قال ابن أبي حاتم : "سألت أبي عن حديث رواه محمد بن عيسى بن الطبَّاع ، عن جرير ، عن منصور ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن القُرْثَع ، عن سلمان ﷺ ، عن النبي ﷺ (**تدري ما يوم الجمعة** ...) فذكر الحديث ، قال : (**ما من مسلم يتطهر** ...) ، فقال أبي : رواه جرير بالري ، عن مغيرة ، ويشبه أن يكون حدث بالعراق من حفظه هكذا ، والحديث معروف من حديث مغيرة . قلت : فأيهما أشبه ، قال : المغيرة"[٤].

---

(١) علل الحديث ، علل أخبار رويت في الأدب والطب 3/ 33 ، رقم الحديث : 2237.

(٢) علل الحديث، علل أخبار في الصوم 1 / 338 ، رقم الحديث : 279 .

(٣) ينظر بتوسع في هذا الموضوع : شرح علل الترمذي لابن رجب 2/ 756 – 766 .

(٤) علل الحديث، علل أحاديث في الجمعة 1 / 494 ، رقم الحديث : 603.

ومثال آخر : قال ابن أبي حاتم :"سألت أبي ، عن حديث رواه شريك ، عن عاصم الأحول ، عن الشعبي ، عن ابن عباس ﷺ : (**أن النبي ﷺ احتجم ، وهو صائم محرم**) ، فقال : هذا خطأ ، أخطأ فيه شريك ، وروى جماعة هذا الحديث ، ولم يذكروا :(**صائماً محرماً**) ، إنما قالوا : (**احتجم وأعطى الحجام أجره**) ، فحدث شريك هذا الحديث من حفظه بآخرة ، وقد كان ساء حفظه فغلط فيه[١].

ومثاله أيضاً : أن الدارقطني سئل : عن حديث عطاء بن أبي رباح ، عن عائشة عن النبي ﷺ قال: " **من مات في طريق مكة لم يعرضه الله يوم القيامة ولم يحاسبه**" [٢] . فقال : يرويه عائذ بن بشير العجلي ، واختلف عنه ... وحدثنا يحيى بن محمد بن صاعد ، ثنا علي ابن حرب ، ثنا الحسين بن علي الجعفي ، عن محمد بن السماك ، عن عائذ ، عن عطاء ، عن عائشة : قال رسول الله ﷺ : " من بلغ الثمانين من هذه الأمة لم يعرض ولم يحاسب ، وقيل : أدخل الجنة" . هكذا رواه علي بن حرب بهذا الإسناد وهذا المتن ، وقيل : إنه حدث به من حفظه ، والصواب عن عائشة – رضي الله عنها – : " من مات في طريق مكة لم يعرضه الله يوم القيامة ولم يحاسبه" [٣].

ولا شك أنه بقيت هناك أسباب لم أذكرها ، وقد ذكرت بعض هذه الأسباب ، وخاصة المتعلقة بالمتن في الفصل الثاني ، من الباب الثاني من هذه الرسالة ، والمقصود ذكر أشهرها ، والله أعلم.

أسباب وقوع العلة في المتن

إن الناظر في كتب العلل يلحظ أن نقد المتن ما كان يطلق جزافاً من الناقد بل يعود ذلك لأسباب كثيرة ، ذكرت بعضها فيما سبق ، ومن أسبابها أيضاً :

١٠. أن يختصر الراوي الحديث فيتغيّر معناه . ومثاله :

---

(١) علل الحديث، علل أخبار في الصوم 1 / 526 ، رقم الحديث : 668 .

(٢) أخرجه العقيلي في الضعفاء 3 / 410 ، وابن عدي في الكامل 61/7 ، وأبو نعيم في الحلية 8/ 216 .

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (الجزء المخطوط 5 / 143 أ + ب) .

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه إسحاق بن منصور ، عن حماد بن سلمة ، عن عاصم عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ مثل حديث يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب: في الرجل لا يقدر أن يُنفِقُ على امرأته ، قال :" يفرق بينهما ". قال أبي : وهم إسحاق في اختصار هذا الحديث ، وذلك أن الحديث إنما هو: عاصم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : " ابدأ بمن تعول ، تقول امرأتك : أنفق عليّ أو طلقني" فتأوَّل هذا لحديث[1].

١١. أن يروي الحديث بالمعنى فيخل بمعناه ، ومثاله :

سئل الدارقطني : عن حديث عبد الله بن عبد الله بن جبر : " كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع " . فقال : يرويه عبدالله ابن عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، واختلف عنه ؛ فرواه عمار بن رُزَيق عن عبدالله بن عيسى ، عن عبدالله بن فلان الأنصاري ، عن أنس ، وأما ما رواه شريك ، عن عبدالله بن عيسى فقال : عن عبدالله بن جبر ، عن أنس بن مالك فأصاب في هذا الإسناد ، ووهم في متنه فقال : عن النبي ﷺ : " يكفي في الوضوء رطلين من ماء " ، وإنما ذكره شريك على المعنى عنده أن الصاع: ثمانية أرطال ، والقول قول ابن أبي خالد ، وعمار بن رُزَيق: أن النبي ﷺ قال: " يكفي أحدكم عن الوضوء مد"[2].

١٢. من كان يصل كلامه بالحديث فلا يميزه المستمع ، ومثاله :

قال ابن أبي حاتم : ذكر أبي حديثاً رواه حفص بن عبد الله النيسابوري ، عن إبراهيم بن طهمان عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة . ورواه سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : "إذا استيقظ أحدكم من منامه ، فليغسل كفيه ثلاث مرات ، قبل أن يجعلهما في الإناء ؛ فإنه لا يدري أين باتت يده ، ثم ليغترف بيمينه من إنائه ، ثم ليصبَّ على شماله فليغسل مقعدته" . قال أبي : ينبغي أن يكون :" ثم ليغترف بيمينه ... " إلى آخر الحديث من كلام إبراهيم بن طهمان ؛ فإنه قد كان يصل كلامه بالحديث فلا يميزه المستمع[3].

---

(١) علل الحديث، علل أخبار في الطلاق 2 / 123 ، رقم الحديث: 1293 .

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (الجزء المخطوط 4 / 23ب) .

(٣) علل الحديث، علل أحاديث في الطهارة 1 / 281 ، رقم الحديث: 170 .

١٣. بيان واستنباط الراوي حكماً من الحديث قبل أن يتم الحديث ، مما يجعل من يسمعه يعتقد أن هذا الحكم من متن الحديث فيقع في الوهم . ومثاله :

ما رواه عبدالحميد بن جعفر ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن بُسرة بنت صفوان : سمعت رسول الله ﷺ يقول :"من مس ذكره أو أنثييه [١] أو رفغيه[٢] فليتوضأ وضوءه للصلاة"[٣] ... **قال الخطيب البغدادي** : وذكر الأنثيين والرفغين ليس من كلام رسول الله ﷺ وإنما من قول عروة بن الزبير فأدرجه الراوي في متن الحديث ، وقد بين ذلك حماد بن زيد ، وأيوب السختياني في روايتهما عن هشام[٤]. فعروة لما فهم من لفظ الخبر أن سبب نقض الوضوء مظنة الشهوة جعل حكم ما قرب من الذكر كذلك فقال ذلك فظن بعض الرواة أنه من صلب الخبر فنقله مدرجاً فيه[٥].

ومن ذلك : أن يفسر الراوي ويشرح بعض الألفاظ الغريبة ، فبعض الرواة اعتاد أن يشرح لتلاميذه بعض الكلمات الغريبة التي ترد في متن الحديث ، فيأتي من لا ضبط عنده ولا تميز من تلاميذه فيعتقد أنّ هذا من متن الحديث ، فيقع في الوهم . مثاله :

ما قاله ابن أبي حاتم : سألت أبي : عن حديث رواه الوليد عن الأوزاعي ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ :"من فاتته صلاة العصر – وفواتها أن تدخل الشمس صفرة – فكأنما وتر أهله ، وماله ". قال أبي : التفسير من قول نافع[٦].

وسائل كشف العلة

وجود علة في حديث من الأحاديث يحتاج من الناقد أن يضطلع بأمور ووسائل تعينه على الوصول إليها ، فكشف العلة ليس بالأمر الهين ، بل هو أمر صعب ، والناظر في تراجم علماء النقد الذين سبق ذكرهم وغيرهم يدرك أنهم ما وصلوا إلى ما وصلوا إليه من تمكن في هذا الفن إلاّ بسبب وجود هذه الوسائل عندهم ، وتختلف هذه الوسائل قلة وكثرة ، وجوداً وعدماً من ناقد إلى آخر. فالناقد

---

(١) الأنثيان : الخصيتان . قاله العيني في شرح سنن أبي داود 1/ 478 .

(٢) رفغ : الرِّفْغُ : أصول الفخذين من باطن وهما : ما اكْتَنَفَا أعالي جانبي العانة عند ملتقى أعالي بواطن الفخذين وأعلى البطن . قاله ابن منظور 5/ 270 .

(٣) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير 24/ 200 .

(٤) ينظر : الفَصل للوَصل المدرج في النقل 1/ 343 – 346 .

(٥) تدريب الراوي 271/1 .

(٦) علل الحديث، علل أحاديث في الطهارة 1 / 405 ، رقم الحديث: 419.

عندما يعرض عليه حديث لكشف علته ، تدور بمخيلته وسائل تجعله يصل إلى نتيجة في هذا الحديث ، فما هذه الوسائل التي تعين على كشف العلة[1] ؟

فمن تلك الوسائل:

الوسيلة الأولى : معرفة الرواة الذين تدور عليهم الأسانيد في مختلف البلاد ؛ وأوثق الناس فيهم ، وتمييز أصح الأسانيد وأضعفها ؛ لأن ذلك يعطي صورة واضحة للأسانيد المعروفة ، والشاذة ، والمنكرة ، قال أبو داود الطيالسي : وجدنا الحديث عند أربعة : الزهري ، وقتادة ، والأعمش ، وأبي إسحاق ، وكان قتادة أعلمهم بالاختلاف ، وكان الزهري أعلمهم بالإسناد ، وكان أبو إسحاق أعلمهم بحديث علي وعبد الله ، وكان عند الأعمش من كل هذا ، ولم يكن عند واحد من هؤلاء إلا ألفين ألفين[2].

وممن اهتم بهذا وأرسى قواعده : علي بن المديني ، فنراه يقول في مقدمة كتابه " العلل" : نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة :

١. فلأهل المدينة : ابن شهاب وهو : محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب ، ويكنى أبا بكر مات سنة أربع وعشرين ومائة .
٢. ولأهل مكة: عمرو بن دينار، مولى جمح ويكنى أبا محمد مات سنة ست وعشرين ومائة.
٣. ولأهل البصرة: قتادة بن دعامة السدوسي ، وكنيته أبو الخطاب ، مات سنة سبع عشرة ومائة .
٤. ويحيى بن أبي كثير ، ويكنى أبا نصر ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة باليمامة.
٥. ولأهل الكوفة : أبو إسحاق ، واسمه عمرو بن عبدالله بن عبيد ، ومات سنة تسع وعشرين ومائة.
٦. وسليمان بن مهران ، مولى بني كاهل من بني أسد ، ويكنى أبا محمد ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة ، كان حبلاً.

---

(١) استفدت في هذا الموضوع مما كتبه الدكتور همام سعيد في مقدمة شرح علل الترمذي 128/1، فهو بحق أحسن من كتب في هذا الموضوع . والدكتور خليل ملا خاطر في كتابه " الحديث المعلل " حول هذا الموضوع ، وذكرت الأربع وسائل التي ذكروها ، وزدت عليها بعض الوسائل الأخرى أستفدتها من دروس شيخنا د سعد الحميد .

(٢) ينظر : الجامع لأخلاق الراوي 2/ 352 ، والجادة (ألفان ألفان) .

ثم صار علم هؤلاء الست إلى أصحاب الأصناف ممن صنف ، فلأهل المدينة : مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي ... إلخ كلامه رحمه الله[1].

وكذا أيضاً الاهتمام بموضوع أصح الأسانيد ، وأضعف الأسانيد فهي من الأمور التي تعين على كشف العلة.

الوسيلة الثانية : معرفة أحوال الرواة ، وذلك بمعرفة :

١. معرفة وفياتهم ومواليدهم . إذ بمعرفة ذلك يتضح : الانقطاع في السند ، والتدليس والإرسال ، والسماع من المختلطين وغير ذلك . وبه افتضح الكاذب في السماع ، قال الثوري : لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ . وقال حفص بن غياث : إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين ؛ يعنى احسبوا سنه وسن من كتب عنه[2].

٢. معرفة المتشابه في قبائل الرواة ، وبلدانهم ، وأساميهم ، وكناهم ، وصناعاتهم ، وقوم يَروي عنهم إمام واحد فيشتبه كُنَاهم وأساميهم لأنها واحدة ، وقوم تتفق أساميهم وأسامي آبائهم فلا يقع التمييز بينهم إلا بعد المعرفة .

قال الحاكم عن هذا الباب : قلَّ ما يقف عليها إلا المتبحر في الصنعة ، فإنها أجناس متفقة في الخط مختلفة في المعاني ، ومن لم يأخذ هذا العلم من أفواه الحفاظ المبرزين لم يُؤمن عليه التصحيف . ثم ذكر الحاكم أمثلة لهذه الأجناس ، فقال :

- معرفة المتشابه من القبائل فمن ذلك : القَيْسِيون ، والعَيْشيون ، والعَنْسِيون ، والعَبْسِيون.
- معرفة المتشابه في البلدان : مثل : البخاري ، والنَّجَّاري ، والنُّخَاري .
- المتشابه في الأسامي : بُرَيْر ، وبَرْبَر ، وبُرْثُن ، وبَرِير ، وبَرِيرة ، وبَرْبَريّ .
- المتشابه في كنى الرواة : أبو الأشْهَب ، وأبو الأشْعَث .
- المتشابه في صناعات الرواة : الجَزَّار ، والخَزَّاز ، والحَمَّار ، والخَبَّاز ، والخَزَّاز ، والجَرَّار.
- قوم من رواة الآثار يروي عنهم راو واحد فيشتبه على الناس كناهم وأساميهم : مثال ذلك : أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي ، وأبو إسحاق سل يمان بن فيروز الشيباني ، وأبو إسحاق

---

(١) العلل ص 36 وما بعدها .

(٢) رواها الخطيب البغدادي في الكفاية ص 147.

إسماعيل بن رجاء الزبيدي ، وأبو إسحاق إبراهيم بن مسلم الهجري قد رووا كلهم عن عبد الله ابن أبي أوفى ، وقد روى عنهم الثوري ، وشعبة.

– قوم تتفق أساميهم وأسامي آبائهم ثم الرواة عنهم من طبقة واحدة من المحدثين فيحصل الاشتباه ويصعب التمييز بينهم:مثال:سلام بن سليمان، وسلام بن سليم، وسلام بن سلم .

فأما سلام بن سليمان الأول فهو : أبو منذر القارئ ، صاحب عاصم ، روى عنه زيد بن الحباب ، ويونس بن محمد .

وأما سلام بن سليم فهو : أبو الأحوص الحنفي الكوفي ، متفق على إخراجه في الصحيح روايته عن أبي إسحاق الهمداني ، ومنصور بن المعتمر ، روى عنه وكيع ، وعبد الرحمن ابن مهدي .

وأما سلام بن سلم فهو : السعدي الطويل يروي عن : زيد العَمِّي وغيره .

وسلام بن سليمان المدايني الصغير روايته عن : ورقاء بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، وليس بذلك[1].

٣. معرفة الشيوخ والتلاميذ ؛ لأن في ذلك بيان اتصال السند وانقطاعه وتحديد الطبقة ، وبيان التدليس إن وجد ، فيعرف من روى عنه من الشيوخ ، ومن أخذ عنه ، وكذا هل لازمه طويلاً أو لا؟ لذا يذكرون في كتب الرجال : فلان أثبت الناس في فلان ، قال أبو حاتم الرازي : أثبت أصحاب أنس الزهري ، ثم قتادة ، ثم ثابت البناني[2]. ورواية فلان عن متكلم فيها ، مثال ذلك : قال الميموني عن أحمد : جعفر بن برقان ، ثقة ، ضابط لحديث ميمون ، وحديث يزيد بن الأصم . وهو في حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه[3].

وهكذا بيان سماع الراوي من شيخه ،كسماع التابعين من الصحابة ، ينظر في ذلك المراسيل لابن أبي حاتم ، وجامع التحصيل للعلائي .

٤. معرفة الثقات ودرجاتهم ومراتبهم وضبطهم ، وأيهم الذي يُقدم عند الاختلاف ، قال ابن رجب : معرفة مراتب الثقات ، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف ، إما في الإسناد ، وإما

---

(١) ينظر : معرفة علوم الحديث ص 589 وما بعدها .

(٢) الجرح والتعديل 2/ 449 .

(٣) العلل ومعرفة الرجال براواية المروذي ص 200 .

في الوصل والإرسال ، وإما في الوقف والرفع ، ونحو ذلك ، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث[1].

لذا اهتم أهل النقد بهذا الأمر بمعرفة مراتب كثير من الثقات وتفاوتهم ، وحكم اختلافهم وقول من يرجح منهم عند الاختلاف . واهتموا كذلك بأقوام من الثقات ضعف حديثهم إما في بعض الأماكن ، أو في بعض الأزمان أو عن بعض الشيوخ دون بعض .

مثال الأول : أصحاب الزهري ، قسمهم أهل النقد خمس طبقات ، واختلفوا في أثبتهم وأوثقهم : فقالت طائفة : مالك ، قاله أحمد في رواية ، وابن معين ، وذكر الفلاس أنه لا يختلف في ذلك .

وقالت طائفة : أثبتهم ابن عيينة ، قاله ابن المديني ، وتناظر هو وأحمد في ذلك ، وبين أحمد أن ابن عيينة أخطأ في أكثر من عشرين حديثاً عن الزهري[2].

ومثال الثاني : سعيد بن أبي عروبة البصري ، أحد الحفاظ الأعلام ، اختلط في آخر عمره وقد أكثر الأئمة السماع منه قبل الاختلاط: منهم يزيد بن زريع، وقال ابن معين: يزيد بن هارون صحيح السماع منه، قال: وأثبت الناس سماعاً منه عبدة بن أبي سليمان. وسمع منه بعد الاختلاط جماعة منهم: محمد بن جعفر غندر: نهى عبد الرحمن بن مهدي أن يكتب حديثه عن سعيد بن أبي عروبة وقال: إنه سمع منه بعد الاختلاط. ومنهم: أبو نعيم الفضل بن دكين، قال : كتبت عن سعيد بعدما اختلط حديثين وقال يحيى بن سعيد: جاء ابن أبي عدي إلى ابن أبي عروبة بآخرة يعني وهو مختلط[3].

٥. **معرفة من اشتهر بالتدليس من الرواة الثقات،** مثل: الأعمش، وقتادة ، وكذلك من عُرف بالتدليس، وكان له شيوخ لا يدلس عنهم، فحديثه عنهم متصل، منهم: هُشيم بن بشير ، ذكر أحمد أنه لا يكاد يدلس عن حصين. وكذلك من كان يدلس بعبارة دون عبارة، قال العجلي: إذا قال سفيان بن عيينة : عن عمرو سمع جابراً فصحيح، وإذا قال سفيان: سمع عمرو جابراً فليس بشيء[4].

وكذا من يرسل ، وكذا معرفة من ضعف حديثه لآفة صحية كعيّ أو مرض ، أو تغير ، أو اختلاط ، أو لغير ذلك ، كمن احترقت كتبه ، أو من روى من حفظه فنسي ، أو من ضعف في بعض الشيوخ

---

(١) شرح علل الترمذي 663/2 ، وينظر : شرح علل الترمذي لابن رجب 2/ 667 ، 690 وغيرها من المواطن .

(٢) ينظر : شرح علل الترمذي لابن رجب 2/ 671 .

(٣) ينظر : شرح علل الترمذي لابن رجب 2/ 742 .

(٤) ينظر : شرح علل الترمذي لابن رجب 2/ 857 .

دون بعض ، أو من كان ضابطاً لكتابه دون حفظه ، أو العكس وهكذا . إذ كل ذلك له أهمية كبيرة ، في صحة أسانيد أو ردّها، واتصال أسانيد وانقطاعها، وضبط روايات واختلالها... وهكذا.

أمثلة على بعض هذه الأمور :

- سبق قول ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه الحسن بن عمرو الفُقَيمي وفطر ، والأعمش ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو ﷺ-رفعه فطر ، والحسن ولم يرفعه الأعمش- : (**ليس الواصل بالمكافيء ، ولكن الواصل من يقطع فيصلها**) . قال أبي : الأعمش أحفظهم، والحديث يحتمل أن يكون مرفوعاً، وأنا أخشى أن لا يكون سمع الأعمش من مجاهد ، إنّ الأعمش قليل السماع من مجاهد ، وعامة ما يروى عن مجاهد مدلس[١].

-وقال المروذي : وقال- يعني الإمام أحمد- : وكان ابن بشر- يعني محمد - جيد الكتاب عن سعيد ، سماعهم متقدم ، قلت سعيد اختلط ؟ قال : نعم ، أما يحيى فكان يقول : من سمع قبل سنة خمس وأربعين ، وأما عبد الوهاب فقد كان خولط - يعني قبل سماعه-[٢].

٦. **معرفة مذاهب الرواة الاعتقادية،** وهل هم من أهل السنة ، أو من أهل البدع والأهواء، وإذا كان الراوي من أهل البدع ، فهل هو من : الدعاة ، ومن الغلاة ، أو لا ؟ وهل بدعته مكفرة ؟ ومن الذين يجوزون الكذب لبدعتهم ؟ وهل رواياتهم مما تؤيد بدعتهم ؟ لأن كل ذلك مما يعين الناقد البصير على الوصول إلى الحق من روايات أهل البدع والأهواء بعد سبرها ، وسبر أغوار تراجمهم ، كما على الناقد البصير أن يعرف إلى أي مدرسة أو مذهب فقهي ينتسب هذا الراوي، لأن المذهب الاعتقادي يؤثر في نفسية الراوي سلباً أو إيجاباً[٣].

قال عبد الرحمن بن مهدي : ثلاثة لا يحمل عنهم : الرجل المتهم بالكذب ، والرجل كثير الوهم والغلط ، ورجل صاحب هوى يدعو إلى بدعةٍ [٤].

---

(١) علل الحديث ، علل أخبار رويت في البر والصلة 2/ 524 ، رقم الحديث : 2119.

(٢) العلل ومعرفة الرجال براواية المروذي ص 58 .

(٣) الحديث المعلل ص 53 .

(٤) العلل ومعرفة الرجال براواية عبدالله 3/ 218 .

قال الإمام أحمد بن حنبل : قال أبو النضر – هاشم بن القاسم – : كنت أُوضّي شعبة بالرصافة ، فمر محمد بن راشد ، فقال شعبة : ما كتبت عن هذا ، أما إنه صدوق ، ولكنه شيعي أو قدري ، شك الإمام أحمد[١].

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه أحمد بن عثمان بن حكيم ، عن حسن ابن حسين ، عن كادح بن جعفر ، عن عبد الله بن لَهِيعة ، عن عبد الرحمن بن زياد ، عن مسلم ابن يسار ، عن جابر بن عبد الله ﷺ قال : لما قدم عليّ على رسول الله ﷺ بفتح خيبر قال رسول الله ﷺ : " **لولا أن يقول فيك طوائف من أمتي ما قالت النصارى في المسيح ابن مريم لقلت فيك اليوم قولاً** ..." ، وذكر الحديث ، قال أبي : هذا حديث موضوع عندي ، والحسن بن الحسين هذا هو : العرني ، وأتيته ولم أكتب عنه ، ولم يكن بصدوق عندهم ، وكان من رؤساء الشيعة[٢].

٧. **معرفة السابق واللاحق من الرواة** ، وهو من الأهمية بمكان ، ألف فيه الخطيب البغدادي – رحمه الله – كتاباً اسمه " السابق واللاحق " ، قال في بيان أهمية هذا الفن : هذا كتاب ضَمَّنْته ذكر من اشترك في الرواية عنه اثنان مع تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً ، وتأخر موت أحدهما عن الآخر تأخراً بعيداً..." [٣].

وفائدة هذا الفن: ألاّ يظن انقطاع سند اللاحق. قال السخاوي عن فوائده: وفائدة ضبطه الأمن من ظن سقوط شيء في إسناد المتأخر ، وتفقه الطالب في معرفة العالي والنازل ، والأقدم من الرواة عن الشيخ ، ومن به ختم حديثه ، وتقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب[٤].

فمثال ذلك : أن أحمد بن حنبل : حدث عنه الشافعي وأبو القاسم البغوي – رحمهم الله جميعاً – وبين وفاتيهما مائة وثلاث عشرة[٥].

٨. **معرفة أوطانهم** ، وهذا مهم جداً ، فقد قال الحاكم – رحمه الله – : هذا النوع من معرفة هذه العلوم : " معرفة بلدان رواة الحديث وأوطانهم " وهو علم قد زلق فيه جماعة من كبار العلماء بما يشتبه عليهم فيه . انتهى[١].

---

(١) ينظر : العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله 3/ 156 .

(٢) علل الحديث ، علل أخبار في الغزو والسير 1/ 655 ، رقم الحديث : 941.

(٣) ص 47 .

(٤) فتح المغيث 3/ 158 .

(٥) السابق واللاحق ص 53 .

وفائدته تظهر في :

– التمييز بين الاسمين المتفقين في اللفظ إذا كانا من بلدين مختلفين بالنظر إلى شيخه وتلميذه ، وتعيين المهمل .

يوضح هذا ما روي عن سلمة بن سليمان المروزي قال : أخبرنا عبد الله ، فقال له رجل: ابن من ؟ فقال : يا سبحان الله ، أما ترضون في كل حديث حتى أقول حدثنا عبدالله ابن المبارك أبو عبد الرحمن الحنظلي ، الذي منزله في سكة صغد ، ثم قال سلمة : إذا قيل بمكة عبدالله فهو ابن الزبير ، وإذا قيل بالمدينة عبد الله فهو ابن عمر ، وإذا قيل بالكوفة عبد الله فهو ابن مسعود ، وإذا قيل بالبصرة عبدالله فهو ابن عباس ، وإذا قيل بخراسان عبد الله فهو ابن المبارك[٢].

وزاد السخاوي من فوائد هذا الباب : ربما يتبين منه الراوي المدلس ، وما في السند من إرسال خفي ، ويزول به توهم ذلك ، وقد استشكل بعض الحفاظ رواية يونس بن محمد المؤدب ، عن الليث بن سعد لاختلاف بلديهما ، وسئل المزي أين سمع منه ؟ فقال : لعله في الحج ، ثم قال : بل في بغداد حين دخول الليث لها في الرسلية[٣].

الوسيلة الثالثة : جمع الأبواب التي يجمعها أصحاب الحديث ، وطرق الحديث الواحد ،

وهذا من أكثر الوسائل استخداماً لكشف العلة في كتب العلل ، فالناقد لا يستطيع كشف العلة إلا بعرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض . أو أحاديث الباب الواحد .

قال الخطيب البغدادي : والسبيل إلى معرفة علة الحديث : أن يجمع بين طرقه ، وينظر في اختلاف رواته ، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط[٤].

لذا قال ابن المبارك : إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض[٥].

– وقال يحيى بن معين : لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه[١].

---

(١) معرفة علوم الحديث ص 531 .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي 2/ 131.

(٣) فتح المغيث 3/ 299 . والرسلية يراد بها مجموعة الأشخاص ترسل من حاكم إلى آخر لأداء مهمة معينة ، وبمفهومنا المعاصر يشبه الوفد . هذا ما ظهر لي من النظر في اطلاقاتهم لهذه العبارة في كتب التاريخ وغيرها لأني لم أجد من شرحها أو بين معناها. ودخل الليث بغداد سنة (161هـ). ينظر : تاريخ بغداد 13/ 4 .

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، بيان علل المسند 2/ 354 .

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، بيان علل المسند 2/ 354 .

- وقال علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه[٢].

- وقال أحمد بن حنبل : الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه ، والحديث يفسر بعضه بعضاً[٣] .

- وقال مسلم : فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ[٤].

لذا نجد الحفاظ النقاد جمعوا الأبواب وحفظوا أحاديثها . قال أبو زرعة الرازي : كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث ، فقيل له : وما يدريك ؟ قال : ذاكرته فأخذت عليه الأبواب[٥].

وسئل ابن أبي شيبة عن حديث فقال : ما سمعت هذا ، ثم قال : قدمنا بغداد منذ أكثر من أربعين سنة إلى ابن علية فما كان أحد يقوم في وجوهنا – يعني في حفظ الأبواب – إلا أبو هذا ، قال عبد الله بن أحمد : يعنيني ، فقال له رجل : فيحيى بن معين ، قال : فيه مؤنة شديدة[٦].

الوسيلة الرابعة : معرفة المدارس الحديثية ونشأتها ، ورجالها ومذاهبها العقدية والفقهية ، وأثرها وتأثيرها في غيرها ، وما تميزت به عن غيرها ، فقد نشأت للحديث مدارس في المدينة ، ومكة ، والكوفة ، والبصرة ، والشام ، ومصر ، واليمن ، وبهذه المعرفة يعالج الباحث أسانيد كثيرة فيكشف عن علتها ، فإذا كان الحديث كوفياً احتمل التدليس أو الرفض . وإن كان بصرياً احتمل النصب ، وتأثير الإرجاء والاعتزال في إسناده . فإذا روى المدنيون عن الكوفيين فإنها تختلف الاحتمالات عما إذا روى المدنيون عن البصريين ، ولذلك نجد الحاكم يقول بعد ذكره علة حديث : والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا .

ويراد يروي المدنيون عن البصريين وبأمثالها رواية واحد منهم عن واحد من البصريين إلا إذا ثبت أنهم جماعة عن جماعة فصحيح .

أما حديث الشام عن المدارس الأخرى فأكثره ضعيف[٧].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، كتب الطرق المختلفة 2/ 270 .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) التمييز ص 209 .

(٥) تاريخ بغداد 4/ 419 .

(٦) العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله 3/ 180 ، وفيه (مؤتة) وهو خطأ وصوابه (مؤنة) كما في اتاريخ بغداد 67/10.

(٧) ينظر : مقدمة شرح علل الترمذي لابن رجب 1/ 128 .

ومن الرواة من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض ، قال ابن رجب : ومنهم : عبيد الله بن عمر العُمري ، ذكر يعقوب بن شيبة أن في سماع أهل الكوفة منه شيئاً . ومنهم الوليد بن مسلم الدمشقي – صاحب الأوزاعي – ظاهر كلام الإمام أحمد أنه إذا حدث بغير دمشق ففي حديثه شيء ، قال أبو داود : سمعت أبا عبد الله سئل عن حديث الأوزاعي ، عن عطاء ، عن أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ : **"عليكم بالباءة"** . قال : هذا من الوليد يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي ؛ لأنه حدث به الوليد بحمص ، ليس هو عند أهل دمشق[1].

الوسيلة الخامسة : معرفة الناقد للأسانيد التي لا يثبت منه ا شيء ، أو لا يثبت منها إلا شيء يسير . فالناقد عندما يحفظ مثل هذه الأسانيد يعرف أنه متى جاء مثل هذا السند حكم بعلته.

مثل : قتادة ، عن الحسن ، عن أنس ﷺ ، عن النبي ﷺهذه السلسلة قال البرديجي فيها : لا يثبت منها حديث أصلاً من رواية الثقات .

ومثل : قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ . قال البرديجي : هذه الأحاديث كلها معلولة ، وليس عند شعبة منها شيء ، وعند سعيد بن عروبة منها حديث ، وعند هشام منها آخر ، وفيهما نظر[2].

ويدخل في هذه الوسيلة : معرفة الناقد عدد ما روى الراوي عن شيخه . وذلك بأن يحفظ الناقد كم روى التلميذ عن شيخه ، وقد طبق علماء النقد هذا الأمر وعدوا ما زاد عن هذا العدد يكون وهماً . مثال ذلك :

– قال الإمام أحمد بن حنبل : لم يسمع الثوري من أبي عون إلاّ حديثاً واحداً عن عبد الله بن شداد[3].

– وقال ابن أبي حاتم : ... ليس لام سُليم ، عن النبي ﷺ في : غسل الميت شيء[4].

---

(١) ينظر : شرح علل الترمذي لابن رجب 2/ 767 – 772 .

(٢) ينظر : شرح علل الترمذي لابن رجب 2/ 845 وما بعدها .

(٣) العلل ومعرفة الرجال براواية عبدالله 1/ 387 .

(٤) علل الحديث ، علل أخبار في الجنائز 2/ 22 ، رقم الحديث : 1069 .

- وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : روى أبو عوانة ، عن بكير بن الأخنس حديثاً واحداً وهو حديث بكير ، عن مجاهد ، عن ابن عباس : " **فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ ، في الحضر أربعاً ، وفي السفر ركعتين**" .

وسمعت أبي يقول : ولم يرو أبو عوانة ، عن معاوية بن قرة إلاّ حديثاً في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ** ﴾[1] [2].

وقال ابن أبي حاتم أيضاً : سمعت أبي وسئل عن حديث رواه إسحاق بن إبراهيم القُلُوسي - شيخ بسامراء- عن محمد بن عمر بن عبدالله الرّوميّ ، عن محمد بن مسلم ، عن إبراهيم بن ميسرة ، عن طاووس ، عن ابن عباس رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : " **إن العاقل إذا عثر رفعه الله ، ثم إن عثر رفعه الله ، ثم إن عثر رفعه الله ، حتى جعل مصيره إلى الجنة** ". قال أبي : هذا حديث باطل ، ما نعلم إبراهيم بن ميسرة أسند عن طاووس ، عن ابن عباس إلاّ حديثاً واحداً : أن النبي ﷺ قال: " **لم -يعني- ير للمتحابين مثل النكاح** " حدثنا التِّنِّسِي ، قال : حدثنا محمد بن مسلم [3].

الوسيلة السادسة : معرفة الناقد أبناء الرواة ، وبعض حياتهم الأسرية.

فهذا مما يعين على كشف العلة ، وأضرب لذلك أمثلة توضح هذا الأمر :

- قال ابن أبي حاتم : سألت أبي ، عن حديث رواه عُبيدة بن الأسود ، عن القاسم بن الوليد ، عن أبي هشام ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس : لما نزلت ﴿ **قُلْ هو الْقَادِرُ على أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا من فَوْقِكُمْ** ﴾[4] بطوله . قال أبي : أبو هشام هو : الكلبي ، وكان كنيته أبو النضر ، وكان له ابن يقال له : هشام بن الكلبي ، صاحب نحو وعربية ، فكنّاه به[5].

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي ، وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه ، عن بقية ، قال: حدثني أبو وهب الأسدي ، قال : حدثنا نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنه ، قال : " **لا تحمدوا إسلام امرىء ، حتى تعرفوا عقدة رأيه** " . قال أبي : هذا الحديث له علة قلّ من يفهمها ، روى هذا

---

(١) سورة المزمل آية : 6 .

(٢) علل الحديث ، علل أحاديث في الصلاة 1/ 361 ، رقم الحديث : 323.

(٣) علل الحديث ، علل أخبار رويت في الأدب والطب 3/ 41 ، رقم الحديث : 2252.

(٤) سورة الأنعام آية : 65 .

(٥) علل الحديث ، علل أخبار في القرآن وتفسيره 2/ 299 ، رقم الحديث : 1654.

الحديث عبيد الله بن عمرو ، عن إسحاق ابن أبي فروة ، عن نافع ، عن ابن عمر ﷺ ، عن النبي ﷺ ، وعبيد الله بن عمرو وكنيته أبو وهب ، وهو أسدي ، فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله ابن عمرو ، ونسبه إلى بني أسد لكيلا يفطن به . حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدي به ، وكان بقية من أفعل الناس لهذا ، وأما ما قال إسحاق في روايته عن بقية ، عن أبي وهب ، حدثنا نافع ، فهو وهم غير أنّ وجهه عندي أنّ إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث ولما يفطن لما عمل بقية من تركه إسحاق من الوسط ، وتكنيته عبيد الله بن عمرو ، فلم يفتقد لفظة بقية في قوله : حدثنا نافع ، أو عن نافع[1].

فأبو حاتم الرازي لولا أنه يعرف أحوال الرواة مثل أبناء عبيدالله بن عمرو لما اكتشف هذه العلة .

فرحم الله هؤلاء العلماء الذين افنوا أعمارهم في كشف الدخيل على السنة .

الوسيلة السابعة : معرفة وحفظ الناقد للأحاديث الموضوعة والباطلة.

فهذا مما يعين على كشف العلة ، ويبين ذلك أن الإمام أحمد بن حنبل رأى يحيى بن معين بصنعاء يكتب صحيفة معمر ، عن أبان ، عن أنس ، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه ، فقال له أحمد : تكتب صحيفة معمر ، عن أبان ، وتعلم أنها موضوعة ! ؟ فلو قال لك قائل : أنت تتكلم في أبان ، ثم تكتب حديثه على الوجه ! ؟ فقال : رحمك الله يا أبا عبد الله ، أكتب هذه الصحيفة عن عبدالرزاق ، عن معمر على الوجه فأحفظها كلها ، وأعلم أنه موضوعة ، حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتاً ، ويرويها عن معمر عن ثابت ، عن أنس ، فأقول له : كذبت ! إنما هي عن معمر ، عن أبان لا عن ثابت .

وقال يحيى بن معين : كتبنا عن الكذابين ، وسجرنا به التنور ، وأخرجنا به خبزاً نضيجاً .

وخرّج العقيلي من طريق أبي غسان قال : جاءني علي بن المديني ، فكتب عن عبد السلام بن حرب أحاديث إسحاق بن أبي فروه ، فقلت : أي شيء تصنع بها ؟ قال : أعرفها حتى لا تقلب[2].

وكان بعض أهل العلم يحث طلابه على حفظ الأحاديث الضعيفة ، قال بقية : قال لي الأوزاعي : تعلم من العلم ما لا يؤخذ به كما تتعلم ما يؤخذ به .

---

(١) علل الحديث ، علل أخبار الإيمان 3/ 441 ، رقم الحديث : 1957.

(٢) ينظر : شرح علل الترمذي لابن رجب 1/ 383 وما بعدها . وينظر : الجامع لأخلاق الراوي 2/ 249 وما بعدها .

وقال سفيان الثوري : إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه : أسمع الحديث من الرجل أتخذه ديناً ، وأسمع من الرجل أقف حديثه ، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه ، وأحب معرفته[١].

الوسيلة الثامنة : معرفة الناقد أو حِفْظُهُ لمصنفات وكتب أهل العلم ، فكم من حديث رُدّ بسبب أنه غير موجود في كتاب فلان مثلاً .

- قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه ابن عيينة ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة عن حسان بن بلال ، عن عمار ﷺ ، عن النبي ﷺ**"في تخليل اللحية "** . قال أبي : لم يحدث بهذا أحد سوى ابن عيينة ، عن ابن أبي عروبة ، قلت : هو صحيح ؟ قال : لو كان صحيحاً لكان في مصنفات ابن أبي عروبة ، ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث الخبر، وهذا أيضاً مما يوهِّنُه [٢].

- وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبا زرعة ، وذكر الحديث الذي رواه نعيم بن حماد ، عن بقية ، عن بَحِير بن سعد ، عن خالد بن معدان ، عن كثير بن مرة الحضرمي ، عن معاذ بن جبل ﷺ ، عن النبي ﷺ قال : **" لا تؤذي امرأة زوجها في الدنيا إلا قالت زوجته من الحور العين لا تؤذينه ، قاتلك الله فإنما هو عندك دخيل ، عسى أن يفارقك "** . قال أبو زرعة : ما أدرى من أين جاء به نعيم؟ أراه شبه على نعيم ، لم يرو هذا الحديث عن بَحِير غير إسماعيل بن عياش ، إلا أن يكون بقية عن إسماعيل بن عياش ، وذكر أبو زرعة : أن هذا الحديث ليس عندهم بحمص في كتب بقية[٣].

- وسئل الدارقطني : عن حديث أبي رافع ، عن ابن مسعود ﷺ ، عن النبي ﷺ **" في الوضوء بالنبيذ"**. فقال: يرويه أبو سعيد عن حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد ، عن أبي رافع ، عن ابن مسعود ، وتابعه عبد العزيز بن أبي رزمة ، ولا يثبت هذا الحديث ؛ لأنه ليس في كتب حماد بن سلمة المصنفات ، وعلي بن زيد : ضعيف ، وأبو رافع لا يثبت سماعه من ابن مسعود[٤].

الوسيلة التاسعة : معرفة الناقد الأبواب التي لم يصح فيها شيء ، مما يعين الناقد على كشف علل بعض الأحاديث ، والأمثلة على ذلك :

---

(١) رواها الخطيب في الكفاية في علم الرواية ص 441 .

(٢) علل الحديث ، علل أحاديث في الطهارة 1/ 231 ، رقم الحديث : 60 .

(٣) علل الحديث ، علل أخبار في النكاح 2/ 107 ، رقم الحديث : 1264 .

(٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية 5 / 345 ، رقم الحديث : 940 .

– قال الترمذي : سمعت إسحاق بن منصور يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد ؛ يعني في التسمية عند الوضوء[١] .

– وقال البخاري : إن أحمد بن حنبل ، وعلي بن عبد الله قالا : لا يصح في هذا الباب شيء ؛ يعني في باب الغُسل من غَسل الميت[٢].

– وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : لا يثبت عن النبي ﷺ في تخليل اللحية حديث[٣].

وبعد فهذا ما تيسر لي جمعه من وسائل كشف العلة ، وتوجد هناك وسائل تظهر لمن تتبع تعليلات أئمة النقد في كتب العلل وغيرها ، والله أعلم .

ضوابط نقد المتون في كتب علل الحديث

وضع أهل النقد عند نقدهم لمتون الحديث في كتب علل الحديث ضوابط عدة يستدل بها على : ضعف الحديث ، أو وهم راويه ، أو خطئه ، أو غلطه ، أو وضعه ، وقد ظهر لي من خلال قراءتي في المتون المنتقدة بعض الضوابط الإجمالية ، منها ما يلي :

١. إذا خالف الحديث صريح السنة النبوية الصحيحة أو المتواترة ، ولم يقبل التأويل ، حُكم بعلته، فالحديث النبوي مصدره واحد فلا يعقل أن يوجد فيه تعارض أو تضاد ؛ لذا فالحديث الذي يخالف صريح السنة النبوية الصحيحة أو المتواترة يحكم عليه بالوهم، أو الخطأ، أو الوضع.

ومثاله : قال مسلم : ومن الأخبار المنقولة على الوهم في المتن دون الإسناد : حدثنا الحسن الحلواني ، ثنا يعقوب بن إبراهيم ، ثنا أبي ، عن صالح ، عن ابن شهاب ، أن أبا بكر بن سليمان ابن أبي حثمة أخبره ، أنه بلغه : أن النبي ﷺ صلى ركعتين ، ثم سلم ، فقال ذو الشمالين بن عبد عمرو : يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال رسول الله : "لم تقصر الصلاة ، ولم أنس". قال ذو الشمالين : قد كان ذلك يا رسول الله . فأقبل رسول الله ﷺ على الناس ، فقال :" أصدق ذو اليدين ؟ " قالوا : نعم . فقام رسول الله ﷺ فأتم ما بقي من الصلاة . ولم يسجد السجدتين اللتين تسجدان إذا شك الرجل في صلاته حتى لقاه الناس.

---

(١) علل الترمذي الكبير 1/ 112 .

(٢) علل الترمذي الكبير 1/ 402 .

(٣) علل الحديث، علل أحاديث في الطهارة 1 / 252 ، رقم الحديث : 101.

قال ابن شهاب : وأخبرني ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وأبو بكر بن عبد الرحمن ، وعبيد الله بن عبد الله.

ثم قال م سلم : وخبر ابن شهاب هذا في قصة ذي اليدين وهم غير محفوظ ؛ لتظاهر الأخبار الصحاح عن رسول الله ﷺ في هذا .

حدثنا عمرو الناقد ثنا سفيان ثنا أيوب سمعت أبن سيرين يقول : سمعت أبا هريرة وساقه في هذا

حدثنا أبو كريب ، ثنا أبو أسامة ، ثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهلب ، عن عمران.

كل هؤلاء ذكروا في حديثهم أن رسول الله ﷺ حين سها في صلاته يوم ذي اليدين سجد سجدتين بعد أن أتم الصلاة . فقد صح بهذه الروايات المشهورة المستفيضة في سجود رسول الله ﷺ يوم ذي اليدين ، أن الزهري واهم في روايته ، إذ نفى ذلك في خبره من فعل رسول الله ﷺ [1].

وأيضاً : قال المروذي : وذكرت له – يعني الإمام أحمد بن حنبل – حديث زهير بن محمد ، عن العلاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :"إذا كان نصف شعبان فلا صوم". فأنكره ، وقال سألت ابن مهدي عنه فلم يحدثني به وكان يتوقاه ، ثم قال أبو عبدالله : هذا خلاف الأحاديث التي رويت عن النبي ﷺ [2].

ومثاله أيضاً : قال الترمذي : وسالت محمداً – يعني البخاري– عن هذا الحديث – يعني حديث صالح بن محمد بن زائدة ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "من وجدتموه غَلَّ فاحرقوا متاعه"– . فضعف محمد هذا الحديث ، وقال : قد روي عن النبي ﷺ غير حديث خلاف هذا حديث أبي هريرة في قصة مِدْعَم ، وحديث زيد بن خالد: " أن رجلاً غل خرزات" وذكر أحاديث فلم يذكر في شيء منها " أن النبي ﷺ أمر أن يحرق متاع من غَلَّ " قال محمد : وصالح بن محمد بن زائدة هو : أبو واقد ، منكر الحديث ، ذاهب ، لا أروي عنه[3].

---

(١) التمييز ص182 – 183 .

(٢) العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل رواية المروذي وغيره ص 159 - 160 .

(٣) علل الترمذي الكبير، أبواب الحدود ، ما جاء في الغال ماذا يصنع به ، 2/ 625-626 .

٢. إذا خالف الراوي من هو : أوثق ، أو أحفظ ، أو أكثر عدداً حُكم على روايته بالوهم في الغالب ، وهذا من أكثر الضوابط استخداماً في كتب العلل ، بل إن الناقد لا يستطيع كشف العلة إلا بعرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض . وسبق كلام ابن المبارك : إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض. وقال يحيى بن معين : لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه ، وقال علي بن المديني : الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه . وقال أحمد بن حنبل: الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه ، والحديث يفسر بعضه بعضاً ، وقال مسلم : فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ .

ومثال ذلك : قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي ، وذكر حديث شعبة ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : " لا وضوء إلاّ من صوت ، أو ريح". قال أبي : هذا وهم ، اختصر شعبة متن هذا الحديث فقال : " لا وضوء إلا من صوت أو ريح" ، ورواه أصحاب سهيل ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال: " إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحاً من نفسه فلا يخرجن حتى يسمع صوتاً ، أو يجد ريحاً "[١].

ومثال آخر : قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي ، وذكر حديث يحيى بن يمان ، عن ابن أبي ذئب ، عن سعيد بن سمعان ، عن أبي هريرة قال : " كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة نشر أصابعه نشراً ". قال أبي : وهم يحيى إنما أراد : قال : " كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً ". كذا رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب[٢].

ومثال آخر أيضاً : سئل الدارقطني : عن حديث الأسود بن يزيد ، عن عمر : " لا ندع كتاب ربنا ، وسنة نبينا لقول امرأة -يعني فاطمة بنت قيس - ثم قال : لها السكنى والنفقة" . فقال : رواه أشعث بن سوار ، عن الحكم ، وحماد ، عن إبراهيم ، عن الأسود . ورواه المحاربي عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود . ورواه أبو أحمد الزبيري ، عن عمار بن رزيق ، عن أبي إسحاق ، عن الأسود ، وليست هذه اللفظة التي ذكرت فيه محفوظة وهي قوله " وسنة نبينا " لأن جماعة من الثقات رووه عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، أن عمر قال : " لا نجيز في ديننا قول امرأة

---

(١) علل الحديث، علل أحاديث في الطهارة 1 / 255 ، رقم الحديث: 107.

(٢) علل الحديث، علل أحاديث في الصلاة 1 / 332 ، رقم الحديث: 265.

" ، ولم يقولوا فيه : "وسنة نبينا" ، وكذلك رواه يحيى بن آدم – وهو أحفظ من أبي أحمد الزبيري وأثبت منه – عن عمار بن رزيق ، عن أبي إسحاق ، عن الأسود ، عن عمر لم يقل فيه : " وسنة نبينا " وهو الصواب ... والله أعلم[١].

وإن في أحيان قليلة يقدم الناقد رواية الواحد على الجماعة ، أو الأقل حفظاً وثقة على الأكثر حفظاً وثقة لقرينة من القرائن ترجح ذلك ، ومثال ذلك : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه شعبة ، عن سماك بن حرب ، عن النعمان بن بشير ، عن عمر ، قال : " ما كان النبي ﷺ يشبع من الدَّقَل[٢] ، وما ترضون أنتم دون ألوان التمر ، وألوان الثياب " [٣]. قال : كذا قال شعبة ، وأما غيره من أصحاب سماك فليس يتابعه أحد منهم ؛ إنما يقولون : سماك ، عن النعمان ، عن النبي ﷺ ، لا يقولون : عمر . قلت : لأبي : أيهما أصح ؟ قال : شعبة أحفظ . قلت: لم يتابعه أحد. قال: وإن لم يتابعه أحد ؛ فإن شعبة أحفظهم[٤].

٣. إذا خالف الحديث الحقائق التاريخية حُكم بعلته ، فالحديث الذي يذكر فيه تاريخ وقوعه ، وهذا التاريخ يخالف الوقائع والحقائق التاريخية يحكم بضعفه ووهم راويه ، أو وضعه ،

ومثال ذلك: قال ابن أبي حاتم : سألت أبي ، قلت حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل ، قال : سألت أبي ، عن حديث رواه نصير بن محمد الرازي – صاحب ابن المبارك – عن عثمان بن زائدة ، عن الزبير بن عدي ، عن أنس بن مالك ﷺ رفعه قال : **" من أقر بالخَراج [٥] وهو قادر على أن لا يقرّ به فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف ولا عدل "** . فقال : هذا حديث منكر ، ما سمعنا بهذا . فقال أبي : هذا حديث باطل ، لا أصل له [٦]. فإنكار الإمام أحمد لهذا الحديث لأن المعروف في التاريخ أن الخراج لم يكن في عهد النبي ﷺ ، وإنما ظهر في خلافة عمر ابن الخطاب ﷺ.

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني 2 / 140-141 ، رقم الحديث: 164 .

(٢) الدقل : هو ردئ التمر ، ويابسه . قاله ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث 2 / 127 .

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات 1/ 405 ، وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب 2 / 692 .

(٤) علل الحديث، علل أخبار الزهد 2 / 371 ، رقم الحديث: 1811 .

(٥) الخَراج هو : ما تأخذه الدولة من الضرائب على الأرض المفتوحة عُنوة ، أو الأرض التي صَالح أهلها عليها . ينظر : معجم لغة الفقهاء ص 194.

(٦) علل الحديث، علل أخبار رويت في الخراج 3 / 307 ، رقم الحديث: 2830.

٤. إذا اشتمل الحديث على أمر مستحيل حُكم بعلته ، فلا يعقل أو يتصور أن النبي ﷺ يقول أو يفعل أمراً مستحيلاً . ومثال ذلك : قا ل الترمذي : حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا ابن مهدي، حدثنا سفيان ، عن سلمة بن كهيل ، عن عيسى بن عاصم ، عن زر ، عن عبد الله بن مسعود ، عن النبي ﷺ قال: "**الطيرة شرك ، وما منا ، ولكن الله يذهبه بالتوكل** ". سألت محمداً – يعني البخاري – عن هذا الحديث فقال: عيسى بن عاصم سكن أرمينية [١] ، سمع منه سلمة بن كهيل قديماً ، وجرير بن حازم وقع بها فسمع منه شيئاً ، ولا أعلم أحداً روى عنه غيرهما . وروى معاوية عنه شيئاً ، فكأنه لم يعده سماعاً منه . قال محمد : وكان سليمان بن حرب ينكر هذا الحديث أن يكون عن النبي ﷺ لهذا الحرف : " وما منا " وكان يقول : هذا كأنه عن عبد الله بن مسعود قوله [٢]. ولا يتصور أن يقول النبي ﷺ :" وما منا " ؛ لأنه ﷺ معصوم من الشرك بإجماع أهل العلم .

٥. أن يخالف الحديث الإجماع القطعي . فالحديث الذي يخالف ما أجمعت عليه الأمة معلول. ومثال ذلك : قال الخلال : أخبرنا الميموني أنهم ذاكروا أبا عبدالله – يعني أحمد بن حنبل– أطفال المؤمنين ، فذكروا له حديث عائشة في قصة ابن الأنصاري ، وقول النبي ﷺ فيه . فسمعت أبا عبدالله غير مرة يقول : هذا حديث ! وذكر فيه رجلاً ضعفه : طلحة.

وسمعته غير مرة يقول : وأَحَدٌ يشك أنهم في الجنة ، هو يرجى لأبيه ، كيف يشك فيه؟! إنما اختلفوا في أطفال المشركين . قال: فأبناؤكم يكونون قدركم ؟ قال: بلغنا في أبنائكم ، وأملى علينا الأحاديث : أخبرنا أحمد بن يحيى الصوفي ، ثنا محمد بن بشر ، ثنا طلحة بن يحيى الطلحُّي ، عن عمته عائشة بنت طلحة ، عن عائشة ، قالت : دعي رسول الله ﷺ لغلام من غلمان الأنصار يصلي عليه ، فقلت: طوبى له يا رسول الله ، عصفور من عصافير الجنة ، لم يعمل خطيئة ولم يَدْرِ بها. فقال : " أو غير ذلك ، إن الله تعالى خلق للجنة أهلاً ، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم وخلق للنار أهلاً ، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم" [٣].

---

(١) هي : إِرْمِيْنِية بكسر أوله ويفتح وسكون ثانيه وكسر الميم وياء ساكنة وكسر النون وياء خفيفة مفتوحة : اسم لصقع عظيم واسع في جهة الشمال ، والنسبة إليها أرمني . قاله ياقوت الحموي في معجم البلدان 1/ 159. ولا تزال تعرف الآن بهذا الاسم ، وتقع شمال إيران وشرق تركيا .

(٢) علل الترمذي الكبير 2/ 690-691.

(٣) المنتخب من العلل للخلال ص 53 ، رقم الحديث : 10.

٦. أن يكذب الحديثُ الحِسَّ ، فالحديث الذي يخالف المحسوسات الخمس ، ولا يقبل التأويل فإنه مردود . ومثال ذلك : قال ابن أبي حاتم : سئل أبي عن حديث رواه العلاء بن زَيْدَل عن أنس ﷺ ، عن النبي ﷺ قال: " **العالم لا يخرف** ". فقال : العلاء : ضعيف الحديث متروك الحديث ، قد وجدنا من ينسب إلى العلم : المسعودي ، والجُرَيْرِي ، وسعيد بن أبي عروبة ، وعطاء بن السائب وغيرهم(١).

٧. تضعيف حديث الصحابي ، والصحيح عنه رواية ما يخالفه . وهذا الضابط عمل به أهل النقد ، وذلك بعد سلوك طرق الترجيح التي سبق ذكرها . ومثال ذلك : قال مسلم : ذكر خبر مستنكر عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ؛ فقد أطبق الحفاظ على صدر روايته عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ .

الحسن بن صالح ، عن فراس ، عن عطية ، عن ابن عمر قال : "صليت مع النبي ﷺ في السفر والحضر فصلى الظهر في الحضر أربعاً ، وبعدها ركعتين ، والعصر أربعاً ، وليس بعدها شيء والمغرب ثلاثاً وبعدها ركعتين ، والعشاء أربعاً وبعدها ركعتين " وساقه .

ورواه ابن أبي ليلى ، عن عطية ، عن ابن عمر بهذا . ثم قال مسلم : ذكر الأسانيد الصحاح الثابتة التي تخالف رواية عطية :

ثنا عبد الله بن مسلمة ، حدثني عيسى بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، عن أبيه قال : صحبت ابن عمر في طريق مكة ، قال : فصلى لنا الظهر ركعتين، وساق الحديث . ثم قال مسلم: فهذه أسانيد صحاح كل واحدة منها ثابت على انفراده ، وهم جماعة منهم : حفص بن عاصم ابن عمر ، وعيسى بن طلحة بن عبيد الله ، وعثمان بن عبد الله بن سراقة ، ووبرة بن عبد الرحمن حكوا ذلك عن ابن عمر : ترك النبي ﷺ السبحة في السفر قبل المكتوبة وبعدها ، ونافع حكى ترك ابن عمر ذلك(٢).

٨. تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه . وقد عمل بهذا الضابط بعض أهل النقد في كتب علل الحديث ، والجمهور على خلاف ذلك . ويمكن أن يعمل به إذا ظهر للناقد ضعف الحديث ، كما سوف ترى ذلك في المثال: قال الترمذي : ح دثنا محمد بن عمرو ، حدثنا

---

(١) علل الحديث، علل أخبار رويت في العلم 3 / 303 ، رقم الحديث: 2821.

(٢) التمييز ص 210 .

عبد العزيز بن محمد ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ، عن عبدالله بن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : **"من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ، ومن وجدتموه وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة"**.

حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا سفيان ، عن عاصم – وهو ابن بهدلة – عن أبي رزين ، عن ابن عباس ، قال : " ليس على من أتى بهيمة حد".

سألت محمداً : عن حديث عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس .

فقال : عمرو بن أبي عمرو : صدوق ، ولكن روى عن عكرمة مناكير ، ولم يذكر في شيء من ذلك أنه سمع عن عكرمة.

قلت له : فأبو رزين سمع من ابن عباس ؟ فقال : قد أدركه وروى عن أبي يحيى ، عن ابن عباس .

قال محمد : ولا أقول بحديث عمرو بن أبي عمرو أنه : " من وقع على بهيمة أنه يقتل" [1].

الضوابط التفصيلية لرد المتن والمؤلفات فيها

نظراً لكثرة مزاولة أهل النقد لرواية الحديث وحفظه ، ونقد ألفاظه ، وإطلاعهم على أحوال الرجال ؛ أحدث هذا عندهم مَلَكَة قوية استطاعوا من خلالها أن يعرفوا بها كلام الرسول ﷺ من كلام غيره. حيث ذكروا في كتب علل الحديث بعض الضوابط التفصيلية تبين الأحاديث الضعيفة والموضوعة من غير النظر في أسانيدها ، وهذه الضوابط وفرت الجهد والوقت على الباحثين ، والفائدة منها تمييز المتون الصحيحة من الضعيفة والموضوعة .

ففي هذه الضوابط رد على الذين يزعمون : أن أهل النقد في كتب علل الحديث اهتموا بنقد السند فقط ولم يهتموا بنقد المتن .

وقد كتب في هذه الضوابط بعض أهل العلم ، ومن أبرز هذه المؤلفات :

١. **المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم : لم يصح شيء في هذا الباب** ، لأبي حفص الموصلي[2]، وهو مطبوع، حيث عمد إلى كلام الأئمة كالإمام أحمد، والبخاري ، وابن معين

---

(١) علل الترمذي الكبير 2/ 620-622.

(٢) هو : عمر بن بدر بن سعيد الإمام المحدث المفيد الفقيه ، أبو حفص الكردي الموصلي الحنفي ، سمع من عبد المنعم بن كليب ، ومحمد بن المبارك بن الحلاوي ، وأبي الفرج بن الجوزي وطبقتهم ، وجمع وصنف وحدث بحلب ودمشق ،

وغيرهم فوضع عليه ضوابط كلية للأحاديث ، كأن يقول : باب كذا : لا يصح في الباب شيء. وكثر كلام العلماء حول هذا الكتاب بين معارض وموافق للمؤلف فيما ذهب إليه .

قال السخاوي : وكذا صنف عمر بن بدر الموصلي كتاباً سماه : المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم : لم يصح شيء في هذا الباب . وعليه فيه مؤاخذات كثيرة ، وإن كان له في كل من أبوابه سلف من الأئمة خصوصاً المتقدمين[1].

وقال السيوطي : ألف عمر بن بدر الموصلي – وليس من الحفاظ – كتاباً في قولهم : لم يصح شيء في هذا الباب ، وعليه في كثير مما ذكره انتقاد[2].

٢. **المنار المنيف في الصحيح والضعيف ، لابن القيم الجوزية** ، فهو من أفضل ما ألف في هذا الموضوع حيث ذكر في كتابه ضوابط إجمالية ، وضوابط تفصيلية . وهو مطبوع .

٣. **التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة سفر السعادة ، لابن هِمّات الدمشقي**[3].

وقد تتبع فيه مؤلفه ما ذكره الشيخ مجد الدين الفيروز آبادي في كتابه سفر السعادة ، حيث ذكر الفيروز آبادي في كتابه ضوابط كلية للأحاديث النبوية كما فعل ذلك عمر بن بدر الموصلي ، فتعقبه ابن هِمّات في بعضها ووافقه في البعض الآخر . وهو مطبوع .

الضوابط التفصيلية لرد المتن

ذكروا في كتب العلل بعض هذه الضوابط ، وهي :

١. قال المروذي، قال: سمعت أبا عبدالله –أي أحمد بن حنبل–يقول: كتب إليّ– أي: المتوكلَ– أن اكتب إلي بما صحَّ عندك من الملاحم، فكتبت إليه: ما صحَّ عندي منها شيءٌ [4].

روى عنه : الشهاب القوصي ، والفخر ابن البخاري ، ومجد الدين ابن العديم ، وأخته شهدة فكانت آخر من حدث عنه ، وقد حدّث أيضاً ببيت المقدس ، وله تواليف مفيدة ، وعمل في هذا الفن ، عاش نيفاً وستين سنة ، توفي في شوال سنة اثنتين وعشرين وست مئة . قاله الذهبي في سير أعلام النبلاء 22/ 287 .

(١) فتح المغيث 1/ 278.

(٢) تدريب الراوي 1/ 297.

(٣) هو : محمد بن حسن هِمّات الدمشقي ثم القسطنطيني الحنفي ولد سنة 1091 وتوفي سنة 1175 خمس وسبعين ومائة وألف . من تصانيفه : تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي ، الفتح المبين في جواز الدعاء لسيد المرسلين ، قلائد الدرر على نتيجة النظر له ، القول الأظهر في جواز لبس الأحمر ، نتيجة النظر في علم الأثر ومصطلح الحديث وغير ذلك. قاله في هدية العارفين 2/ 333.

(٤) المنتخب من العلل للخلال ص 301 ، رقم الحديث : 200.

٢. قال الترمذي : سمعت إسحاق بن منصور يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : لا أعلم في هذا الباب حديثا له إسناد جيد – يعني في التسمية عند الوضوء –[١] .

٣. قال البخاري : إن أحمد بن حنبل ، وعلي بن عبدالله قالا : لا يصح في هذا الباب شيء – يعني في باب الغُسل من غَسل الميت –[٢].

٤. قال مسلم : الأحاديث التي ذكرناها من قبل : أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق فليس منها واحد يثبت[٣].

٥. قال ابن أبي حاتم : قال أبي : لا يصح هذا الحديث ، ولا يصح في هذا الباب حديث – يعني : في التمسح بالتراب بعد التبول –[٤] .

٦. قال ابن أبي حاتم : قال أبي ، وأبو زرعة : لا يصح في هذا الباب شيء – يعني : في الوضوء بالنبيذ –[٥] .

٧. قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : لا يثبت عن النبي ﷺ في تخليل اللحية حديث[٦].

٨. قال ابن أبي حاتم : قال أبي ، وأبو زرعة : ليس في " إسباغ الوضوء يزيد في العمر " حديث صحيح[٧].

٩. قال ابن أبي حاتم : قال أبي : لا أعلم في " اللهم بارك لأمتي في بكورها "حديثاً صحيحاً[٨]. صحيحاً[٨].

١٠. سئل الدارقطني : عن حديث عبد الله بن عباس ، عن معاذ بن جبل ، عن النبي ﷺ : " من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة فقيهاً عالماً ". فقال : كلها ضعاف ، ولا يثبت منها شيء [٩].

---

(١) علل الترمذي الكبير 1/ 112 .

(٢) علل الترمذي الكبير 1/ 402 .

(٣) التمييز ص 214 .

(٤) علل الحديث، علل أحاديث في الطهارة 1 / 249 ، رقم الحديث : 94 .

(٥) علل الحديث، علل أحاديث في الطهارة 1 / 251 ، رقم الحديث : 99 .

(٦) علل الحديث، علل أحاديث في الطهارة 1 / 252 ، رقم الحديث : 101.

(٧) علل الحديث، علل أحاديث في الطهارة 1 / 263 ، رقم الحديث : 128.

(٨) علل الحديث، علل أحاديث رويت في الأدب والطب 3 / 63 ، رقم الحديث : 2300 .

(٩) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني 6/ 33 ، رقم الحديث : 959 .